University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الرابع عشر - فبراير 2017

الصراع الأندلسي الفاطمي في بلاد المغرب

* د. حمزة السر محمد الحسن، ** أ. صلاح الدين يوسف بورويق.
(* عضو هيئة التدريس - جامعة بحري - السودان)

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الرابع عشر - فبراير 2017

الصراع الأندلسي الفاطمي في بلاد المغرب

مستخلص:

تتناول هذه الورقة الصراع بين الخلافة الأموية بالأندلس والدولة الفاطمية على شمال أفريقيا، ويغطي ذلك الصراع فترة الخليفة عبد الرحمن الناصر والخليفة الحكم المستنصر والحاجب محمد بن أبي عامر. وتنبع أهمية الورقة من كون ذلك الصراع هو صراع في حقيقته بين مذهبين متناقضين هما المذهب السني والمذهب الشيعي ومحاولة كل مذهب التمدد على حساب الآخر. وتهدف الورقة التي استخدمت المنهجين التاريخي والتحليلي إلى إبراز أهم سمات الصراع الأندلسي الفاطمي في بلاد المغرب، والتعرف على أهم الوسائل والأساليب التي اتبعها كل طرف لإضعاف الطرف الآخر، وبيان الجهود التي بذلها كل من الخليفة الناصر والخليفة المستنصر والحاجب ابن أبي عامر للتصدي للنفوذ الفاطمي. وقد خلصت الورقة إلى أن رغبة أمويي الأندلس في مقاومة النفوذ الشيعي الفاطمي في المغرب كان هو الدافع الأساسي لإعلانهم قيام الخلافة الأموية بالأندلس، وأنه لما شعر الفاطميون باستحالة غزو الأندلس وأن بقاءهم بالمغرب أمر محفوف بالمخاطر أمام غارات الأمويين ودسائسهم، قرروا إخلاء ذلك الميدان والتحول إلى مصر، وأوصت الورقة بدعوة الدارسين للبحث في أسباب فشل نشر الفاطميين للمذهب الشيعي في شمال أفريقيا ومصر رغم نفوذهم القوي فيهما.

Abstract.

This paper deals with the struggle between the Umayyad Caliphate of Andalusia and the Fatimids. This struggle covered the reigns of Abd-al-Rahman Al-Nasir, Al-Mustansir and the period of Mohamed Ibn Abi Aamir. The importance of this paper comes from the fact that this struggle in fact was a struggle between the Sunnite and the Shite sects and the attempt of each sect to extend its influence at the expense of the other. The paper, which uses the historical and descriptive methods, aims at showing the most important features of the Andalusian Fatimid struggle on North Africa. It also aims at explaining the different means used by each side to weaken the other. Moreover, it explains the efforts of Abd-al-Rahman Al-Nasir, Al-Mustansir and Mohamed Ibn Abi Aamir against the Fatimid influence. The paper concludes that the desire of the Andalusian Umayyads to fight the Fatimid influence was the main reason for their declaration of the rise of the Caliphate. Moreover, when the Fatimids felt that it was impossible to invade Andalusia and that their existence in North Africa was surrounded by danger they decided to evacuate the field of North Africa and move eastward toward Egypt. The paper recommends that researchers are invited to make further studies on: Why did the Fatimids fail to spread their call in North Africa an Egypt despite their strong influence there.

مقدمة:

إن العداوة بين بني أمية وبني هاشم تضرب بجذورها عبر السنين، وترجع إلى ما قبل الإسلام، ثم زادتها الثارات والإحن. وتطور العداء من صراع تقليدي إلى خلاف مذهبي بعد مقتل الحسين بن على بن أبي طالب سنة 40هـ. وأذكى الصراع وجدده قيام خلافة فاطمية شيعية بأفريقيا بجوار الإمارة الأموية في الأندلس، الأمر الذي أعطى أبعاداً جديدة للصراع. ولقد كان الصراع الأموي الفاطمي هو السمة البارزة في تاريخ المغرب والأندلس خلال عهد الخلافة الأموية بالأندلس. وقد كان لهذا الصراع بصماته الواضحة على السياسة الداخلية والخارجية في الدولتين الأموية والفاطمية.

وقد اتسمت العلاقة بين الأندلس والفاطميين في المغرب بالعداء الشديد. وحاول كل منهما التوسع على حساب الأخر بشتى الوسائل والطرق، واعتمد الطرفان أساليب مختلفة للإخلال بأمن بعض وإثارة المتاعب. وقد تراوحت تلك الأساليب بين الحرب الباردة وإرسال الجواسيس لاقتناص المعلومات، إلى استخدام القوة وتناطح الأساطيل. وإذ كان لكل طرف من الأطراف وسائله وأهدافه فهو في نفس الوقت يمتلك الإجراءات الوقائية لتحركات الطرف المضاد، فقد حاول الفاطميون مراراً وتكراراً عن طريق دعاتهم نشر مذهبهم الشيعي الإسماعيلي، لكنهم فشلوا، ويرجع السبب في فشل الدعاية الفاطمية في اجتذاب الأنصار إلى قوة تأصل المذهب السني في الأندلس وفطنة بنى أمية.

وكان من أشهر الدعاة الفاطميين لنشر المذهب الشيعي في الأندلس: أبو اليسر الرياضي، وأبو جعفر محمد بن هارون البغدادي الذي دخل الأندلس بقصد التجسس، حيث زود الفاطميين بمعلومات على قدر كبير من الأهمية، كما استخدم الفاطميون الجغرافي الشهير ابن حوقل الذي دخل الأندلس لنشر المذهب الاسماعيلي، ومستطلعاً لأحولها السياسية والاقتصادية، فرصد دخلها ومواردها، ووصف طرقها ومسالكها بصورة أراد بها إقناع الفاطميين بضرورة فتحها لكسب خيراتها ولضعف أهلها في الدفاع عنها، وهو ما يظهر في بعض ما كتبه في مؤلفه (صورة الأرض). والجدير بالذكر أن الدعاة الفاطميين استتروا وراء أعمال أخفوا بها أهدافهم الحقيقية كالتجارة والدراسة والرحلات.

على أن الحكومة الأموية في الأندلس لم تقف مكتوفة الأيدي أمام أطماع الفاطميين في المغرب والأندلس، إذ كان لها هي الأخرى عيون ووسطاء منبثين في أنحاء المغرب، وكان هؤلاء الجواسيس يوافون حكومتهم بما يهمها من أخبار هذه البلاد. وقد ساعد هؤلاء في مهمتهم وجود جاليات أندلسية على طول الساحل المغربي في طنجة ووهران وتنس وبونة وبجاية ومرسي الدجاج. وكانت هذه الجاليات قوية التمسك بالعقيدة السنية، شديدة الكراهية للمذهب الشيعي.

أهمية الورقة:

تنبع أهمية الورقة من كون الصراع بين الخلافة الأموية بالأندلس والدولة الفاطمية على شمال أفريقيا هو صراع بين مذهبين متناقضين هما المذهب السني والشيعي. ومحاولة كل مذهب التمدد على حساب الآخر.

أهداف الورقة:

1- إبراز أهم سمات الصراع الأندلسي الفاطمي في بلاد المغرب.
2- التعرف على أهم الوسائل والأساليب التي اتبعها كل طرف لإضعاف الطرف الآخر.
3- بيان الجهود التي بذلها كل من الخليفة الناصر والخليفة المستنصر والحاجب ابن أبي عامر للتصدي للنفوذ الفاطمي.
4- إيضاح الآثار المترتبة على هذا الصراع.

منهجية البحث:

استخدم الباحث في هذا البحث المنهج التاريخي، بالإضافة إلى المنهج الوصفي إذ أنهما مناسبان لمثل هذه الدراسة.

أولاً: جهود عبد الرحمن الناصر في محاربة الفاطميين:

يمكن تلخيص الجهود التي قام بها عبد الرحمن الناصر لمحاربة النفوذ الفاطمي في النقاط التالية:

إعلان نفسه خليفة:

أعلن عبد الرحمن الناصر نفسه خليفة، وتلقب بالناصر لدين الله أمير المؤمنين سنة 316ه/929م. وكان الدافع الأساسي لهذه الخلافة السنية الجديدة هو مقاومة الخلافة الشيعية الفاطمية في المغرب، فكان ذلك من الأسباب التي أثارت الخلافة الفاطمية، حيث اعتبر الفاطميون ذلك الإعلان تعدياً عليهم، ولذلك فرضوا قتاله، واستحلوا دمه، مثلما هو واضح من الخطاب الذي بعثه المعز لدين الله الفاطمي إلى الأندلس، والذي يقول فيه: ونرى أن فرض الله علينا محاربة من انتحل ذلك من دوننا وادعاه (العبادي، بدون تاريخ :397).

تقوية الأسطول البحري:

كان ظهور القوة الفاطمية من دوافع اهتمامه بالسلاح البحري الذي لم يكن حتى ذلك الحين متكافئاً مع احتياجات دولة لها تلك الشواطئ الممتدة على مسافات طويلة. ولعل أول اهتمام جدي اتخذته الأندلس الأموية في هذا المجال يعود إلى ما بعد الغزوة الشهيرة التي قام بها النورمان في عهد عبد الرحمن الثاني، فقد أدركت تلك الدولة حينذاك نقطة الضعف في سلاحها، وحاولت تقويم هذا الاختلال بحدود ما تفسح لها الظروف، غير أن الحاجة الملحة لإنشاء قوة بحرية متكاملة لم تظهر إلا في أيام عبد الرحمن الناصر.

لقد اهتم عبد الرحمن الناصر بإعداد أسطول بحري قوي لمواجهة الأسطول الفاطمي وتحصين سواحل الأندلس وبناء الاستحكامات الدفاعية في المناطق الجنوبية المواجهة لبلاد المغرب، وأشرف بنفسه على ذلك، مثلما فعل في جزيرة طريف والجزيرة الخضراء. ولقد شيد داراً لصناعة السفن في الجزيرة الخضراء لقربها من الساحل المغربي. ونظراً لأهمية المدينة وخشية الأمويين عليها من دعاة الفاطميين وجواسيسهم، كان الناصر يختار بنفسه حاكمها من أهل بيته حتى يضمن ولاءه من جهة وعداوته للفاطميين من جهة أخرى. وقد تمكن الأسطول الأندلسي بالفعل من أن يفرض حراسته المشددة على المضيق الذي يفصل الأندلس عن بلاد المغرب، ويمنع وصول إمدادات الفاطميين إلى الثائرين من أمثال ابن حفصون، وبذلك أحكم عبد الرحمن الناصر الخطط للدفاع عن بلاده ضد أي غزو فاطمي محتمل، ثم بدأ في تطوير سياسته الدفاعية بتركيز جهوده الحربية ضدهم بالاستيلاء على بعض ثغور الساحل المغربي المواجهة لساحل الأندلس، فاستولى على مدينة مليلة (ياقوت الحموي، 1906: 197). وفي سنة 319هـ تطلع إلى مدينة سبتة المواجهة لمدينة الجزيرة الخضراء (عنان، 1988: 426) فجرد إليها أسطولاً مكوناً من مائة وعشرين سفينة حربية وناقلة وسبعة آلاف مقاتل، منهم خمسة آلاف من البحارة، وانضم إليهم عدد من وجوه مدينتي المرية وبجاية تطوعاً في مراكبهم. وقد أبحر هذا الأسطول من الجزيرة الخضراء بقيادة أميري البحر: أحمد بن محمد بن الياس وسعيد بن يونس، وقد تمكنا من الاستيلاء على مدينة سبتة من أيدي ولاتها بني عصام حلفاء الفاطميين، واستعملا عليها فرج بن عقير والياً (ابن عذاري،2009: ص 282). كما عمد الناصر إلى احتلال ثغر طنجة المجاورة لها غرباً، ثم وجه أسطوله في سنة 320ه لاحتلال جزيرة أرشقول الواقعة أمام مصب نهر تافنا بالمغرب الأوسط، وحاصر فيها الحسن بن عيسى بن أبي العيش أحد أمراء الأدارسة، ولم ينقذه من الهلاك إلا

حلول الشتاء، حيث قفل الأسطول الأندلسي راجعاً إلى المرية (ابن حيان، 1973: 220). بعد أن قدر للخليفة عبد الرحمن الناصر أن يبسط نفوذه هناك بمساعدة خصوم الدعوة الفاطمية.

وعلى الرغم من فشل عبد الرحمن الناصر من احتلال جزيرة أرشقول إلا أنه استطاع عن طريق القواعد الأخرى في المغرب الأقصى مثل سبتة وطنجة ومليلة أن يسيطر على الملاحة في مضيق جبل طارق، وأن يتدخل في سياسة المغرب لإثارة قبائل البربر ضد النفوذ الفاطمي.

غير أن الصراع البحري بين الخلافتين المتجاورتين توقف أخيراً بسبب انصراف الفاطميين باهتمامهم إلى غير هذه المنطقة، لتصبح كل همومهم بالتالي شرقية، وقد خرج عبد الرحمن الناصر من هذا الصراع بمدينة سبتة التي ظلت منفردة بولائها للأندلس.

وهكذا كان الضغط الفاطمي على دولة عبد الرحمن الناصر سبباً في انتعاش أسطولها البحري الذي أخذ في النمو إلى درجة أن الأندلس صنفت بين الدول البحرية الشهيرة في ذلك الوقت إلى جانب الفاطميين والبيزنطيين (بيضون،1986: 291).

اصطناع ملوك ورؤساء القبائل في المغرب:

عمل الناصر على اصطناع رؤساء الدويلات التي كانت قائمة وقتذاك في شمال المغرب الأقصى، مثل دولة الأدارسة التي قامت قبل الحكم الفاطمي في شمال أفريقيا، وهي دولة علوية حسنية أسسها إدريس بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وبنى عاصمتها مدينة فاس، التي أتمها ابنه إدريس الثاني. وهذه الدولة العلوية ولو أنها لا تدين بالمذهب الإسماعيلي الفاطمي، إلا أنها مهدت السبيل من غير شك إلى داعية الفواطم أبي عبد الله الشيعي، وهيأت الأذهان لقبول دعوته لآل البيت، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الدولة تعرضت لعداء الفاطميين وهجومهم، فكان نفوذها بعد الغزو الفاطمي قد انحصر في المناطق الجبلية الشمالية بنواحي البصرة وأصيلا وقلعة النسر أو حجز النسر بين قبائل غمارة.

كذلك عمل الناصر على اصطناع إمارة نكور، وهي إمارة عربية سنية مالكية بمنطقة الريف، وكان يحكمها في ذلك الوقت الأمير صالح بن سعيد، وتنسب هذه الأسرة إلى قائد عربي يمنى من قواد عقبة بن نافع اسمه صالح بن منصور الحميري، كان قد استقر في هذه المنطقة ودفن بها، وصار قبره يعرف بقبر العبد الصالح، ثم خلفه أبناؤه من بعده في حكم هذه المنطقة. ولقد لعبت نكور دوراً كبيراً في نشر الإسلام واللغة العربية بين أهل الريف من بربر غمارة وصنهاجة، كما أنها في الوقت نفسه قاومت تيار الخوارج والشيعة، ولقيت من وراء ذلك عناء كبيراً خفف من حدته تأييد الأمويين في الأندلس (العبادي، بدون تاريخ: 400).

ولم يقتصر عبد الرحمن الناصر على محالفة هذه الدويلات المغربية الشمالية، بل تخطاها إلى ما وراءها من قبائل البربر ولاسيما قبيلة زناتة التي عمل على تحريضها ودفعها إلى قتال صنهاجة حليفة الفاطميين.

تأييد ثورة أبي يزيد الخارجي:

عمل عبد الرحمن الناصر على تشجيع وتأييد جميع الثورات والحركات المعادية للدولة الفاطمية كثورة الخوارج الخطيرة التي قامت في تونس والجزائر بزعامة أبي يزيد مخلد بن كيداد الزناتى الخارجي ضد الدولة الفاطمية في عهد الخليفة القائم الفاطمي الذي جلب على نفسه بغض الرعية حيث فرض المذهب الفاطمي عليها بالقوة (السيوطي، 1964: 391). فقتل كل من أحس منه ربح المعارضة، الأمر الذي ترتب عنه فرار الكثير من علماء السنة من أرضه، حرصاً منهم على مذهبهم (الزناتي، 2008: ص139). ثم زاد الخليفة القائم من الضرائب المفروضة على تجارة القوافل في بلاده (ابن حوقل، 1979: 67). وعليه ثارت نفوس الرعايا لأنهم حرموا من الحرية المذهبية، كما

حرموا من جزء كبير من أموالهم دون وجه حق. فتفجرت ثورة عنيفة قادتها قبيلة زناتة التي كانت تتطلع دائماً لإثبات مكانتها (الزناتي، 2008: 139).

ولم يتردد عبد الرحمن الناصر في تأييد هذه الثورة وامدادها بالمساعدات المالية والعسكرية. وفى مقابل ذلك اعترف أبو يزيد الخارجي بالسيادة الأموية، ودعا للخليفة عبد الرحمن الناصر في البلاد التي خضعت له. وفي سنة 333ه/944م أرسل إلى الخليفة عبد الرحمن الناصر وفداً يخبره بتغلبه على القيروان ورقادة وما جاورهما وهزيمته لجند القائم الشيعي، وبظهر له خضوعه واعترافه بولايته. وفى السنة التالية أرسل إليه سفارة ثانية من علماء القيروان برئاسة تميم بن المحدث المشهور أبي العرب التميمي. وفى السنة التالية أرسل سفارة ثالثة برئاسة ولده أيوب، فأكرمه عبد الرحمن الناصر، وأنزله في قصر الرصافة، وأمده بمبلغ كبير من المال لتعزيز مركز والده (ابن عذارى،2009: 322،319). ولم يقتصر دعم عبد الرحمن الناصر لأبى يزيد بالمال فقط بل أرسل أسطوله البحري بقيادة ابن رماحس لمساعدته (الزناتي، 2008: 142).

ومن جهة أخرى فقد خدمت هذه الثورة النفوذ الأموي في المغربين الأوسط والأقصى بفعل تأثيرها في تقلص سلطان الفاطميين وانحساره حول المهدية حتى كادت دولتهم أن يذهب ريحها. والمعروف أن هذه الثورة والتي استمرت عشرين عاماً انتهت أخيراً بالفشل وقتل صاحبها سنة 336هـ/948م، والفضل في ذلك يرجع إلى انضمام قبيلة صنهاجة إلى جانب الدولة الفاطمية لأن أبا يزيد الخارجي كان زناتياً تؤيده قبيلة زناته المنافسة لها (الزناتي، 2008: 142).

انحسرت الدعوة للأمويين في المغربين الأوسط والأقصى في أواخر عهد عبد الرحمن الناصر، وفقد الناصر فجأة ما بذله من جهد لاستقبال قبائل زناته وضمان ولاء الادارسة.

ثانياً صراع الحكم المستنصر مع الفاطميين في المغرب:

سار الخليفة المستنصر على سياسة والده الناصر العدائية نحو الفاطميين، فيروى ابن عذارى أنه في سنة 353هـ تحرك الخليفة بنفسه من قرطبة إلى ثغر المرية لمعاينة حصون هذه الجبهة الشرقية المواجهة للفاطميين في أفريقية (تونس) وهناك أشرف على أحوال المجاهدين المرابطين فيها استعداداً لصد أي هجوم فاطمي عليها.

ويبدو أن الفاطميين شعروا باستحالة غزو الأندلس، كما شعروا أن بقاءهم بالمغرب أمر محفوف بالمخاطر أمام وثبات البربر وأمام غارات الأمويين ودسائسهم، ولعل هذا هو السبب الحقيقي الذي جعلهم يصممون على إخلاء هذا الميدان والتحول إلى مصر. وفى عام 358ه/ 961م تمكن القائد جوهر الصقلي من الاستيلاء على مصر وتأسيس العاصمة الجديدة القاهرة. ثم لحق الخليفة المعز بقائده جوهر في مصر سنة 362هـ، تاركاً حكم المغرب في يد حلفائه من بنى زيري زعماء صنهاجة. وقد أتاح توجه هؤلاء نحو مصر وتراجع اندفاعهم باتجاه المغرب الأقصى للخليفة المستنصر أن يملا الفراغ الذي تركه المعز الفاطمي، وقد اتخذ عدة خطوات لدعم سياسته المغربية منها:

1- حصن قاعدتي سبتة وطنجة البحرتين اللتين لم تتعرضا لهجمات جوهر الصقلي، وأسقط عن سكانها الضرائب لتشجيعهم على الصمود.
2- طور الأسطول البحري، فضاعف عدد سفنه وعدته وعتاده.
3- اتخذ من مدينة المرية قاعدة بحرية لمواجهة الأسطول الفاطمي في البحر المتوسط.
4- تودد إلى القبائل البربرية في المغرب الأقصى من غير الزناتيين، واستطاع استقطابها، وكون منها جيشاً ضد الفاطميين.

5- عزز سلطة أهل السنة في شمالي إفريقيا، وطارد أنصار المذهب الاسماعيلي، وقاوم الدعاية الفاطمية (ابن عذارى،2009: 236).

واستمرت السيادة الفاطمية والأموية في المغرب على مبدأ المنافسة بين قبائل صنهاجة وزناتة وضرب بعضها ببعض وإثارة الفتن من وراء الستار. ولم تحاول كل من الدولتين إرسال جيوشها إلى هذا الميدان، فظل المغرب منقسماً على نفسه يعيش في فوضى، ويتخبط في ظلام. وأخيراً تمكنت صنهاجة أو بمعنى آخر الدولة الزيرية من بسط سيطرتها باسم الفاطميين على جميع النصف الشرقي من المغرب، أما القسم الغربي من نهر ملوية إلى طنجة فقد سيطرت عليه زناتة وحلفاؤها الأمويون. وهكذا حدث نوع من توازن القوى بين الخلافتين المتنازعتين على المغرب الأقصى والأندلس (العبادي، بدون تاريخ: 314).

ولقد أعطى المستنصر حليفته زناته الدعم الكافي لتحقيق هدفين: الأول هو الاحتفاظ بالمواقع العسكرية التي كانت تحت سيطرة الأمويين، والثاني هو اضعاف الحكم الفاطمي في هذه المنطقة بتحقيق تعادل في الموازين السياسية لمصلحة الخليفة المستنصر السياسية.

وما لبث الصراع في المغرب أن اتخذ بعداً محلياً مع غياب الحكم الفاطمي المباشر، فأخذت القوي السياسية التي في الداخل تتزاحم على النفوذ، مستغلة هذا الفراغ الذي حدث مع تخلخل الزعامة الفاطمية في هذا الإقليم، وكان من بينها بقية الأدارسة بزعامة الحسن بن جنون (ابن عذارى،2009: 244) آخر أمرائهم قبل أن يقضي على دولتهم الفاطميون (ابن عذارى،2009: 242).

وانتهز الحسن عودة جوهر الصقلي إلى أفريقية فنقض طاعة الفاطميين. وقد أثار هذا التصرف قائد الفاطميين بأفريقية بلكين بن زيري الصنهاجي الذي عهد إليه المعز الفاطمي عمل أبيه زيزي في المغرب بعد أن قتل في حروبه ضد قبيلة زناتة، فأعد جيشاً لإعادة هيبة الفاطميين في المغرب الأقصى، وتمكن من إخضاع الحسن بن جنون، وأجبره على البيعة له، ناكثاً ببيعته للخليفة المستنصر (ابن عذارى،2009: 244).

ولم يتردد الخليفة المستنصر في إرسال أساطيله وجيوشه عبر المضيق لاستعادة نفوذه في تلك المنطقة، ولم ينس لتغطية موقفه أن يصبغ تدخله هذا بصبغة دينية قوامها حماية الإسلام والسنة في المغرب من الهرطقة الشيعية على حد قوله. وأول من أنفذه إلى المغرب قائده ووزيره محمد بن القاسم بن طلمس الذي عبر المضيق إلى سبتة، ثم لحقت به الأساطيل الأندلسية بقيادة قائد البحر عبد الرحمن بن رماحس. وتكاملت الجيوش والأساطيل معاً بسبتة (ابن حيان، 1973: 89). ومن هناك شن هجوماً عنيفاً على طنجة معقل الثورة الإدريسية، حيث بذل زعيمها الحسن بن جنون جهوداً عظيمة في مقاومة الحصار الأموي، لكنه فشل، وانتهى الأمر باستلام المدينة وعودة السيادة الأموية إليها، كما عادت إلى المدينة الأخرى أصيلا، وهرب الزعيم الإدريسي دون أن يلقي سلاحه أو يتوقف عن إثارة المتاعب ضد الأمويين (ابن عذارى،2009: 245)، فلم يجد الأهالي بداً من الاستسلام، فخرج شيخهم ابن الفاضل مع جماعة من أعيان المدينة، وأعلنوا طاعتهم للخليفة الأموي، وطلبوا الأمان من القائد الأندلسي عبد الرحمن بن رماحس (ابن حيان، 1973: 89،90).

لم يركن الزعيم الإدريس إلى الهدوء، وما لبث أن أعاد تنظيم صفوف قواته، وباغت الجيش الأموي في فحص مهران في ضواحي طنجة وهزمه، وقتل القائد محمد بن القاسم بن طملس مع ألف وخمسمائة من جنده، وذلك في ربيع الأول 362ه/972م -، وفرت فلول الأندلس إلى سبتة، فامتنعوا بها، وبعثوا إلى الخليفة المستنصر يطلبون النجدة والغوث (ابن حيان، 1973: 96).

وأراد الحسن في نفس الوقت أن يستغل نصره بطلب الصلح وتقديم الطاعة وتبادل الرهائن، وبعث عبد الرحمن بن رماحس بذلك إلى الخليفة المستنصر، فكتب المستنصر إليه ومن معه من القادة يوصيهم بالاستمرار في مجاهدة الملحد ومن معه حتى يفتح الله عز وجل فيه وفيهم. وجهز المستنصر جيشاً جديداً جعل على قيادته مولاه ووزيره وقائده الجسور غالب بن عبد الرحمن البعيد الصيت والمعروف بالشهامة، وأمره أن يشتد في قتال الأدارسة وأن يستأصل شأفتهم وأن يطهر المغرب من كل القوى المناوئة لبنى أمية، وقال له: سر يا غالب مسير من لا إذن له في الرجوع إلا حياً منصوراً أو ميتاً مغدوراً، وأبسط يدك في الإنفاق، فان أردت نظمت للطريق بيننا قنطار مال (ابن خلدون، 2009: 218). ثم أبحر غالب بجيوشه من الجزيرة الخضراء يريد طنجة في رمضان 362هـ إلا أن عاصفة شديدة واجهت أسطوله، وردته ثانية إلى ساحل الجزيرة التي أبحر منها، واضطر أن يبقي هناك أياماً إلى أن تحسن الجو، فعبر المضيق إلى طنجة، ثم تقدم لقتال الأدارسة في معاقلهم الشاهقة في شوال من تلك السنة. وفى نفس هذا الوقت اتجه عبد الرحمن بن رماحس بأسطوله من طنجة إلى أصيلا كي يتعاون مع الأسطول الأندلسي المرابط هناك، ولكي يكون قريباً من القائد الأعلى غالب. ولقد بارك الخليفة المستنصر هذه الحركة بخطاب وجهه إلى ابن رماحس يقول له فيه: إن اجتماع الأسطولين فيه صواب التدبير (ابن حيان، 1973: 115،).

ووصلت إلى غالب من الأندلس بعد ذلك إمدادات جديدة بقيادة الوزير يحيى بن محمد النجيبى وإخوته يوسف ومحمد وهاشم وهذيل ومعه جملة من المال. ونزل يحيي وجنده بطنجة، وانضموا إلى قوات القائد الأعلى غالب، وشدد غالب الحصار على الحسن، وقطع سائر علائقه وموارده وبث قواته في سائر الأنحاء لمطاردة الأدارسة واستئصال شأفتهم، ونشبت بين جند الخليفة المستنصر وبينهم معارك عديدة، قتل فيها الكثير منهم سنة 363ه، واستولى غالب على مدينة البصرة بعد أن سلمها إليه أهلها (ابن حيان، 1973: 110).

وبهذه السياسة العنيفة الحازمة شدد الأمويون الحصار حول حصن ابن جنون المعروف بحجز النسر، فاشتد الأمر عليه، واضطره إلى الاستسلام وطلب الأمان، فأجيب إلى طلبه، ودخل غالب الحصن حيث صلى في مسجده صلاة الجمعة مع الأمير الإدريسي، ودعي يومئذ على منبره للخليفة المستنصر. ثم عاد القائد غالب إلى الأندلس ومعه الحسن بن جنون وأقرباؤه الأدارسة. وكان يوم دخولهم مدينة الزهراء يوماً مشهوداً لما ظهر فيه من فخامة الملك وكثرة الجمع. وبإخماد هذه الثورة استطاع الخليفة المستنصر أن يضمن سيطرته على مضيق جبل طارق، وأن يحمى بلاده من أي خطر شيعي أو زيري يتهددها من ناحية العدوة المغربية (ابن حيان، 1973: 150).

سياسة ابن أبي عامر في بلاد المغرب:

سار ابن أبي عامر على نفس سياسة عبد الرحمن الناصر والحكم المستنصر التي تقوم على ضرورة الاحتفاظ بالعدوة المغربية تحت السيطرة الأندلسية لتكون خط دفاعها الأمامي ضد الخطر الشيعي من هذه الجهة الجنوبية. وقد اعتمد في ضبط الأوضاع في الأراضي الواقعة وراء سبتة على أبنائها من أمراء زناتة ومغراوة ويفرن ومكناسة وغيرهم من الموالين للدولة الأموية في الأندلس، فاستولى خزرون بن فلفول المغراوي على سلجماسة، وطرد المداريين منها، وقضى على دولتهم، وأقام الدعوة للخليفة هشام المؤيد في عام 367ه/977م، وهي أول دعوة تقام لبني أمية على منابر سجلماسة منذ تأسيس دولتهم في الأندلس. وقد نجح ابن أبي عامر في سياسته المغربية نجاحاً كبيراً لم يبلغه أحد من قبل ولا من بعد، إذ دخلت في الطاعة الأموية كل البلاد المغربية الممتدة إلى سجلماسة جنوباً، وإلى ولايتي تلمسان وتاهرت.

وقد شرح صاحب مفاخر البربر هذه السياسة العامرية بقوله: " واقتصر محمد بن أبى عامر لأول قيامه على ضبط مدينة سبتة وما والاها بجند السلطان الأندلسي، وقلدها كبار رجاله من أصحاب السيوف والأقلام على حسب الحاجة إلى تغيير طبقاتهم. وعول في ضبط ما وراء ذلك على ملوك زناتة، ومنحهم الجوائز والخلع، وأكرم وفودهم ببابه، وأثبت من رغب منهم الإثبات في ديوانه، فأحبوا محمداً، وجدوا في المحاماة عن الدولة. واتفق لهم أيام تقلده الحجابة، وتفرده بتدبير الدولة، وذلك في شعبان سنة 369هـ/979م أن زحف خزرون بن فلول أحد عظماء زناتة -المرتسمين بولاية بني مروان بالمغرب - إلى مدينة سجلماسة، وكانت قد عادت إلى أيدي الخوارج الأباضية بعد فتح جوهر (الصقلي) لها، وأسره لمحمد بن الفتح صاحبها الخارجي. وقام رجل منهم وتسمى بالمعتز بالله سنة 352هـ، فلم يزل مالكها إلى أن ظهر عليه خزرون بن فلول وهزم جموعه وقتله، واستولى على سجلماسة وضبطها، وذلك سنة 376هـ. ووجد للمعتز مالاً عظيماً وسلاحاً كثيراً، وأقام الدعوة للخليفة المؤيد بالله هشام بن الحكم، وهي أول دعوة قامت للمروانية بذلك الصقع الجنوبي. وكتب بالفتح إلى هشام، وأنفذ رأس المعتز فشهر بقرطبة، ونصب بباب السدة. وكان أول رأس رفع في الدولة، ونسب الأثر فيه إلى محمد بن أبي عامر، وتيمن لحجابته، وعقد لخزرون على سجلماسة، فلم تزل بيده إلى أن أهلك، وصارت في يد ابنه إلى انقضاء الدولة (مفاخر البربر،1934: 24،16).

وعلى الرغم من هذا النجاح الكبير الذي أحرزه ابن أبي عامر في العدوة المغربية، فقد قامت معارضات وثورات عديدة ضد النفوذ الأموي في هذه المنطقة، لكن ابن أبي عامر كان لها بالمرصاد، لدرجة أنه اتخذ من مدينة الجزيرة الخضراء في جنوب الأندلس قاعدة عسكرية للإشراف منها على العمليات الحربية في تلك العدوة، كما أمر بأن تبني له القصور والمنازل في طريقه إلى الجزيرة الخضراء جنوباً على غرار ما فعل في الطرق المؤدية إلى الثغور الأندلسية شمالاً.

أولاً: ثورة الأمير بلكين الصنهاجي:

بعد انتقال مركزها إلى مصر صرفت الدولة الفاطمية جل اهتمامها إلى المشرق، من ملاحقة القرامطة إلى التصدي للخطر البيزنطي في بلاد الشام، غير أنهم لم يحولوا أنظارهم نهائياً عن المغرب، ذلك الإقليم الأثير ومركز انطلاق دولتهم في العالم الإسلامي. فما كادت تلوح فرصة أمام الخليفة العزيز بالله حتى أوعز إلي الزعيم بلكين بن زيري الصنهاجي بالتوجه إلى المغرب الأقصى لاستعادته من التبعية الأموية. وقد أراد الزعيم بلكين بن زيري الصنهاجي أن يثبت أنه أهل للحكم الذي عهد إليه من جانب الفاطميين، فهاجم معاقل هؤلاء في المغرب الأقصى في عام 369هـ/980م، وأجلاهم عنها، وأجبرهم على التحصن في سبتة، وكانوا بقيادة جعفر بن على بن حمدون، فأرسل هذا أخاه يحيى إلى قرطبة لطلب المساعدة من ابن أبي عامر (ابن خلدون، 2009: :156). ولم يتأخر ابن أبي عامر عن إمداد حلفائه بالمساعدة العسكرية والمادية لمنع عودة النفوذ الفاطمي إلى المغرب الأقصى الذي كاد يخرج نهائياً من السادة الفاطمية، وخرج هو على رأس جنده إلى الجزيرة الخضراء ليراقب الوضع عن كثب (ابن خلدون، 2009: 19).

وزحف بلكين بن زيري على سبتة، ولما أشرف عليها هالته حصانتها وكثرة جيشها وسرعة إمداداتها، وأدرك أنه يصعب عليه اقتحامها، فانصرف نحو الجنوب، واكتفى بالاستيلاء على فاس وسجلماسة وتلمسان، وخرب البصرة، وطرد عمال الأمويين، ثم عاد إلى القيروان حيث تلقي أمراً من القاهرة بألا يتعدى هذه الحدود. وظلت سبتة معقلاً أموياً حصيناً للزناتيين (ابن خلدون، 2009 :156).

ويبدو أن تراجع بلكين بن زيري من أمام سبتة وانسحابه إلى أفريقية له علاقة بمدى استنفاد حركته أمام الضغط الأموي من جهة واضطراب الجبهة الموالية للفاطميين وتناقضاتها من جهة أخرى، ذلك أن

ظهور الزعيم الإدريسي الحسن بن جنون فوق ساحة الصراع السياسي في المغرب الأقصى أدى إلى خلط الأوراق وبلورة مواقف جديدة (بيضون، 1986: 359).

ثانياً: تصديه للأمير الإدريسي الحسن بن جنون:

كان أمير الأدارسة في أواخر عهد الناصر هو الحسن بن جنون، الذي قدر أن تنقضي على يده دولة الأدارسة بالمغرب. وكان قد بايع العبيديين، ودعا لهم حينما تغلب جوهر الصقلي على المغرب ناكثاً بذلك عهده للناصر، فلما انصرف جوهر عن أفريقيا عاد الحسن إلى طاعته لبنى أمية. ولما توفي الناصر أعلن الحسن طاعته لولده الحكم المستنصر، ولم يكن ذلك سوى مصانعة أو رياء، إذ كان الأدارسة يبغضون بنى أمية، ويترقبون فرص الخروج عليهم، ولم تكون طاعتهم لهم إلا خوفاً من بطشهم، لوقوع ممتلكاتهم في شمال العدوة المغربية على مقربة من الأندلس (عنان، 1988: 492).

وكما أسلفنا استطاع القائد غالب الانتصار على الأدارسة، واستسلم له الزعيم الحسن بن جنون. وبعد أن رجع القائد غالب إلى قرطبة استقبله الخليفة الحكم المستنصر استقبال الأبطال، وكذلك استقبل الخليفة زعماء الأدارسة وشيخهم حنون بن أحمد بن عيسى، وشكر طاعتهم، وعفا عن الحسن، ووعدهم بالإحسان، وأجزل لهم الأرزاق والصلات (ابن حيان، 1973: 194). ثم وقع نفور بين الحسن بن جنون والحكم المستنصر للأسباب عدة منها.

1-سوء خلق الحسن ولجاجته، فقد كان الحسن بن جنون هذا جاهلاً متهوراً فظاً، شديد الجرأة، قاسى القلب، ولم ينس الحكم المستنصر ما كان من قسوته وفظاعته نحو جنده أيام الحرب بينهما، حيث كان الحسن يلقي بالأسري من جند الأندلس من أعلى قلعته الشامخة، فيصلون إلى الأرض إرباً (ابن الخطيب، 1973: 223).

2 -كان الحاجب جعفر بن عثمان المصحفى يتوجس شراً من وجود الحسن وصحبه ويستثقل نفقاتهم، وينصح بإخراجهم من الأندلس، فرأى الحكم أن يقصيهم عن مملكته، وأن يتخلص من نفقاتهم الباهظة، وأن يبعث بهم إلى المشرق.

وهكذا أخرج الحسن وعشرته من قرطبة، وركبوا البحر من المرية إلى تونس 365هـ/ 975م، ثم ساروا إلى مصر حيث نزلوا في كنف خليفتها الفاطمي العزيز بالله، فأكرم وفادتهم، ووعدهم بنصرة قضيتهم (ابن عذاري،2009: 265.) ويبدو أن وجود الحسن بن جنون في القاهرة، قد ثقل وجوده على العزيز بما كان ينفق عليه من أموال باهظة، فحرضه على العودة إلى شمال أفريقية لإحياء الدولة الإدريسية، وقد صادف هذا الاقتراح هوى في نفسه، فأقدم على تنفيذه، وتوجه فوراً إلى هناك في عام 373هـ/983م، وكتب له بعهده إلى المغرب الأقصى (ابن خلدون، 2009: 219). وقد حاول الحسن بن جنون أن يحيي من جديد دولة الادارسة بالمغرب، وأيدته في ذلك بعض القبائل الزناتية مثل بنى يفران، بجانب عدد كبير من العلويين الذين جاهروا بطاعته (العبادي، بدون تاريخ: 446).

وعندما علم ابن أبي عامر بخبر تجدد حركته، أرسل قوة عسكرية إلى المغرب الأقصى في عام 375هـ/985م بقيادة ابن عمه عمر بن عبد الله المعروف بعسقلجة لمحاربته، فعبر إلى سبتة، وهاجم مقر الزعيم الإدريسي، فاستسلم وطلب الأمان، على أن يذهب إلى الأندلس، فأمنه عسقلجة، وكتب لابن أبى عامر بذلك، لكن هذا الأخير رفض الاعتراف بأمان ابن عمه بسبب تكرر خروج ابن جنون، وأرسل من قتله في الطريق (ابن أبي زرع،1972: 94). ويبدو أن عسقلجة غضب لرفض ابن أبى عامر الأمان الذي أعطاه لابن جنون، وتلفظ بعبارات قاسية كلفته ثمناً غالياً، إذ تم استدعاؤه إلى قرطبة لتوضيح موقفه. ودفع ثمن تهوره، وحل محله الوزير حسن بن أحمد بن عبد الودود السلمي، وذلك عام 376هـ/986م (ابن خلدون، 2009: ج7، 20).

ولقد أثار مقتل الحسن بن جنون استياء العلويين من ابن أبي عامر، فأخذوا يعرضون به في كلامهم، ويهجونه في أشعارهم، وحسبنا أن نذكر على سبيل المثال قول الشاعر ابراهيم بن إدريس الحسنى في هذا الصدد:

فيما أري عجب لمن يتعجب جلّت مصيبتا وضاق المذهب
إني لا أكذب مقلتي فيما أري حتى أقول غلطت فيما أحسب
أيكون حياً من أمية واحد وبسوس ضخم الملك هذا الأحدب
تمشى عساكرهم حوالي هودج أعواده فيهن فرد أشهب
أبنى أمية أين أقمار الدجى منكم وما لوجوهها لا تتغيب (مفاخر البربر، 1934: 21)

وبمقتل الحسن بن جنون غابت أخر حلقة من تاريخ الأدارسة السياسي في المغرب الأقصى، وسقطت معها فكرة إحياء السيادة الفاطمية بالتعاون مع زعماء محليين يضمنون استمراريتها ولو في إطار رمزي، إذ تشير المصادر إلى أن ابن أبي عامر أمر بإخراج الادارسة من الأندلس والمغرب الأقصى، فتفرقوا في القبائل المغربية، واضطروا إلى أن يتخلوا عن نسبهم العلوي خشية الملاحقة، فانهارت بذلك دعواتهم، وتفرق أنصارهم، وسكنت ريحهم (ابن عذارى، 2009: 281).

ثالثا: ثورة الزعيم زيزي بن عطية الزناتي:

بعد مقتل الحسن بن جنون ندب ابن أبي عامر لحكم المغرب الوزير الحسن بن أحمد بن عبد الودود السلمي، ومنحه السلطان المطلق، وأمره أن يعمل على استمالة البربر في تلك الأقطار، إذ يجب ألا ننسي أن البربر كانوا لابن أبي عامر ظهيراً وعوناً على اخضاع القبائل العربية بالأندلس، ومنهم اتخذ حاشيته وجنده والكثير من رجال حكومته وجيشه. وقد سار الوزير إلى المغرب عام 376هـ، ونزل بفاس، وضبط شئون البلاد، واجتمعت إليه أمراء زناتة ومغراوة، واتخذ من زعيم مغراوة زيزي بن عطية عوناً وحليفاً، لما أبداه من إخلاص للدعوة المروانية وتأييدها.

وينسب لزيري بن عطية بناء مدينة وجدة سنة 384هـ/994م بالقرب من الحدود الجزائرية، وجعلها عاصمة لدولته المغراوية. كذلك تنسب إليه رياض القرطاس التي زرعها بنواحي مدينة فاس حتى صار زيري يلقب بالقرطاس أيضاً. واستدعى ابن أبي عامر زيزي للوفود عليه، فسار إلى قرطبة، واحتفي ابن أبي عامر بمقدمه، وأسبغ عليه كثيراً من مظاهر العطف والتكريم، وأوعز إليه بمقاتلة بنى يفرن أولياء الفاطميين.

ولما عاد زيزي إلى المغرب سار مع الوزير الحسن إلى قتال بنى يفرن وزعيمهم يدو بن يعلي، لكن الوزير الحسن هزم وجرح، وتوفي متأثراً بجراحه سنة 381هـ، فلما علم بن أبي عامر بذلك عقد لزيري على المغرب، وندبه لحكمه، وأمره بضبط الأمور والتعاون مع جيش الخلافة، وأصحاب الحسن، فاضطلع زيزي بمهام الحكم بمقدرة وكفاية، وكان حازماً، قوى النفس والعزم، فقوى أمره، وتوطد سلطانه، ولكنه لبث مشغولاً بأمر خصومه من بنى يفرن وغيرهم (ابن عذارى، 2009: 281). وساد المغرب في أعقاب ذلك حالة من الهدوء امتدت نحو عشر سنوات (376هـ،386هـ)، كانت العلاقات خلالها بين السلطة الحاكمة وحلفائها الزناتيين ودية وتتسم بالتعاون، ونال زعيمها المغراوي مكانة رفيعة لدى حكومة قرطبة التي وقفت مع هذا الدور الإيجابي موقفاً متعاطفاً، وأحاطته بكثير من الاهتمام.

وفى سنة 382ه/992م استدعى ابن أبي عامر زيزي بن عطية للقدوم عليه للمرة الثانية، فاستخلف زيزي على المغرب ولده المعز، وسار إلى قرطبة. وقدم إلى ابن أبي عامر هدية عظيمة منها طيور

نادرة وحيوانات غريبة وأسود، هذا إلى جانب التمر الجيد الكبير الحجم، فأكرم وفادته، وأنزله بقصر المصحفي، وغمره بالمال والصلات، ومنحه لقب الوزارة، وجدد عهده على المغرب وعلى جميع ما غلب عليه، ولكن زيزي لم يبتهج بلقب الوزارة، بل بالعكس ساءه ذلك، إذ كان يعتبر نفسه في مرتبة الإمارة، فعبر البحر إلى العدوة المغربية وفى نفسه مرارة وخيبة أمل. ويروى أنه لما جاز المضيق عائداً إلى وطنه، واستوت قدمه على أرض مدينة طنجة خاطب بلاده مرحباً: الآن علمت أنك لي (ابن عذارى،2009: 281). وهذه العبارة تدل على الاستقلال ببلاده.

ولقد ذكر في أسباب الخلاف روايات مختلفة منها أن زيزي استقل العطاء الذي يجريه عليه ابن أبى عامر في كل سنة، ومنها أن زيزي أنكر على ابن أبي عامر استبداده بالخليفة هشام. هذا بالإضافة إلى ما ذكرناه أن زيزي احتقر لقب الوزارة الذي أنعم عليه به ابن أبي عامر، حيث وجد فيه تقليلاً من وزنه السياسي كأمير ينتمي إلى قبيلة كبيرة لدرجة أنه صاح في وجه أحد رجاله حينما ناداه بالوزير قائلاً: وزير من يا لكع، لا والله إلا أمير من أمير. واعجباً لابن أبي عامر ومخرقته، لأن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. والله لو كان بالأندلس رجل ما تركه على حاله، وأن له منا ليوماً. غير أن هذه المصادمة إن صح وقوعها بين الرجلين، فهي غير صالحة لأن تكون مقدمة ثورة شاملة تستقطب البربر ضد الوصاية العامرية. إن من الراجح أن زيزي قد شعر بقوته من خلال القاعدة الشعبية التي التفت حوله من سواد قبائل البربر التي استهواها دائماً الاستقلال بشئونها السياسية والاقتصادية. وكان زيزي بشخصيته الذكية قد احتل مكانة عالية لدى جماعته من البربر، فتحول بنظرهم إلى قائد شعبي، تتجسد فيه آمالهم البعيدة في السيادة والاستقلال.

ومن الطريف أن السيدة صبح التي كانت تكن لابن أبي عامر كل حب وإعجاب، ثم انقلبت عليه بسبب حجره الشديد على ابنها الخليفة هشام المؤيد، حاولت أن تأتي بجيش من المغرب على نفقتها للقضاء عليه، وأخذت الأموال من بيت المال إلى القصر الخلافي بالزهراء ووضعتها في جرار لإرسالها على شكل هدايا إلى زيزي بن عطية، لكن ابن أبي عامر استطاع بفضل عيونه أن يكتشف المؤامرة، ويستولى على هذه الهدايا، ولكيلا تتكرر هذه الحادثة نقل بيت المال فوراً من مدينة الزهراء إلى مدينة الزاهرة التي بناها لنفسه (ابن خلدون، 2009 ج 7: 43).

أعلن زيزي ثورته على ابن أبي عامر في سنة 386ه/997م، فاستولى على مدينة فاس بعد مذبحة استهدفت أعوان الدولة العامرية، ثم أخذت الثورة تنتشر بسرعة في مناطق المغرب الأقصى حتى خضعت بكاملها ما عدا القواعد الأموية المطلة على المضيق مثل سبتة وطنجة ومليلة. تبع ذلك طرد العمال العامرين من جميع تلك البلاد.

وإزاء موقف زيزي بن عطية وتطاوله رد ابن أبي عامر بأن قطع عنه رزق الوزارة، ومحا اسمه من ديوانه، واعتبره خارجاً عاصياً. ورد زيزي على ذلك بأن قطع ذكر ابن أبي عامر من الخطبة، وطرد عماله بالمغرب. وأعلن الخروج والثورة، فجهز ابن أبي عامر لقتاله جيشاً عظيماً بإمرة مولاه الفتى واضح، وأمده بالأموال والذخائر، وعبر واضح البحر إلى طنجة، وهناك انضمت إليه جموع غفيرة من بربر عمارة وصنهاجة، وحالفته على قتال زيزي. وخرج زيزي في قواته. والتقي الجمعان في جنوبي طنجة، ونشبت بينها معارك شديدة متصلة ثلاثة أشهر، انتهت بهزيمة واضح وتمزيق جيشه وفراره إلى طنجة. وقد جعل زيزي شعاره وصيحات جنوده في هذه الحرب عبارة " هشام يا منصور"، بينما كان شعار جنود ابن أبي عامر " يا منصور ". ولا شك أن هناك فرق له مغزاه بين الشعارين. وكان هدف زيزي الاستقلال ببلاده (ابن حيان، 1973: 158).

وأمام هذه الهزيمة اتخذ ابن أبي عامر خطوات حاسمة في هذا الموضوع، إذ خرج بجميع جيوش الأندلس إلى الجزيرة الخضراء، ثم أجازها جميعاً إلى سبتة، وأسند قيادتها إلى ابنه عبد الملك المظفر

بدلاً من مملوكه واضح، وبقي ابن أبى عامر في الجزيرة الخضراء يراقب المعركة عن كثب. وشعر زيزي بخطورة موقفه، فبعث إلى جميع قبائل زناتة يستصرخها لنصرته، فهرعت إليه من جميع أنحاء المغرب، فنهض بها إلى قتال عبد الملك، ونشبت بين الفريقين معارك عنيفة بوادي منى بأحواز طنجة كان النصر فيها سجالاً بينهما (ابن أبي زرع،1972: 158). وعندئذ استخدم ابن أبي عامر سلاحه السري الذي طالما استخدمه من قبل مع أعدائه ومنافسيه، وهو سلاح الخيانة، فتشير المصادر أن غلاماً أسوداً اسمه كافور بن سلام كان زيزي قد قتل أخاه من قبل، استطاع أن يصل إلى خيمة زيزي، فأصابه بطعنة نافذة في رقبته، ثم فر هارباً إلى معسكر عبد الملك مبشراً بقتل زيزي. ولما تأكد عبد الملك من صحة هذا الخبر، حمل على جنود زيزي وهم في حالة دهشة واضطراب، فهزم جموعهم، واستولى على ما معهم من مال وسلاح، ثم استولى على فاس وتادلا وسجلماسة وغيرها من المدن الهامة، فدان المغرب الأقصى لطاعة ابن أبي عامر، وعاد عبد الملك إلى الأندلس، بينما بقي واضح في المغرب كحاكم عليه من قبل الدولة الأموية سنة 389هـ/999م. أما زيزي فقد حمله أصحابه جريحاً إلى الصحراء، فظل بها إلى أن اندملت جراحه (ابن حيان، 1973: ص159).

وفى تلك الأثناء كان زيزي قد جمع فلوله من قوات زناتة، ووافته جموع كثيرة من مغراوة. وكانت صنهاجة قد اختلفت على أمرها، فانتهز زيزي هذه الفرصة وزحف شرقاً إلى بلاد صنهاجة، وأوغل فيها، واستولى على تاهرت وتلمسان وبعض البلاد الأخرى، وأقام بها الدعوة لهشام المؤيد ولابن أبي عامر، ثم كتب إلى ابن أبي عامر يتقرب إليه ويسترضيه، ويؤكد حسن طاعته من جديد، فعفا عنه وأعاده لولاية المغرب، بيد أنه لم يعيش طويلاً، إذ توفى في سنة 391هـ/1001م متأثراً بجراحه التي أصابته في موقعة وادي منى (ابن حيان،1973: 160). وقد خلفه ابنه المعز (ابن عذارى،2009: 253.) ويبدو أنه لم يكن راضياً عن سياسة والده المتقلبة تجاه الدولة الأموية في الأندلس، فآثر أن يتفاهم مع ابن أبي عامر، فدخل في طاعته.

وهكذا سيطرت الخلافة الأموية من جديد على يد حاجبها ابن أبي عامر على معظم بلاد المغربين الأوسط والأقصى. إذ كان يمثلها على الإقليم الأول المعز بن زيري، ويمثلها على الإقليم الثاني الولاة الذين كان يعينهم الحاجب المنصور ثم ابنه عبد الملك المظفر الذي حرص على انتهاج سياسة والده من وحي المحافظة على النفوذ الأموي على الجانب الآخر من العدوة.

على أن موضع الأهمية هنا هو أن فكرة الانتقام من الخلافة الفاطمية الشيعية والقضاء على نفوذها في مصر والشام وأفريقية ظلت تراود عقول الأمويين في الأندلس رغم بعد المسافات التي بينها، ويستشهد المؤرخون بقول ابن ابي عامر:

عن قريب ترى خيول هشام يبلغ النيل خطوها والشاما (المقري،1997: 160).

ومن الغريب أن ما تنبأ به المنصور من شعر هنا، كاد أن يتحقق فعلاً بعد وفاته بقليل، إذ يروى أنه في سنة 395ه/1005م قامت في إقليم برقة ثورة سنية خطيرة ضد الحاكم بأمر الله الفاطمي، قام بها الوليد بن هشام أحد أفراد البيت الأموي الأندلسي، ويلقب بأبي ركوة. وكان يدعو على المنابر باسم الخليفة الأندلسي هشام المؤيد. وقد تمكن من الاستيلاء على برقة، وطارد الجيش الفاطمي حتى أهرام الجيزة، لكنه انهزم أخيراً وأسر، ثم قتل وصلب بالقاهرة (المقري،1997: 160).

الخاتمة:

على ضوء ما استعرضنا يمكننا أن نخلص إلى أن سياسة الدولة الأموية في المغرب كانت مركزية لا تتغير بتغير الحكام، وهي تقوم على أسس ثابتة نذكر منها:

أولاً: اعتبار السواحل المقابلة للأندلس بمثابة حزام أمان للأندلس يجب الحفاظ على تبعيتها وولائها لحكومة قرطبة مهما كانت الأسباب.

ثانياً: مواصلة الكفاح السياسي والمذهبي ضد الشيعة من الفاطميين وبقية الأدارسة بالمغرب الأقصى.

ثالثاً: استقطاب أمراء المغرب الأقصى ورؤساء القبائل هناك.

رابعاً: مساعدة الثائرين في المغرب ضد الفاطميين، ولقد جنى الأمويون ثمار تلك المساعدة، فقد رأينا مثلاً كيف أن مساعدة الخليفة عبد الرحمن الناصر لثورة أبي زيد الخارجي أدت إلى تقلص سلطان الفاطميين وانحساره حول المهدية حتى كادت دولتهم أن يذهب ريحها.

خامساً: التدخل المباشر إذا لزم الأمر.

في المقابل كانت سياسة الفاطميين بعد انتقال مركز ثقلهم إلى مصر تقوم على مبدأ رد الاعتبار واستعادة المناطق التي خسروها في المغرب الأقصى، فأوعزوا إلى عملائهم للقيام بسلسلة من العمليات العسكرية لاستخلاص المدن المهمة والمناطق الحيوية لبسط نفوذهم. ولما فشلوا في ذلك صار نشاطهم يهدف إلى تعكير الأمن على قرطبة.

ولقد استمرت السيادة الفاطمية والأموية في المغرب على مبدأ المنافسة بين قبائل صنهاجة وزناتة وضرب بعضها ببعض وإثارة الفتن من وراء الستار. ولم تحاول كل من الدولتين إرسال جيوشها إلى هذا الميدان، فظل المغرب منقسماً على نفسه يعيش في فوضى.

نتائج الورقة:

1- كانت رغبة أمويي الأندلس في مقاومة النفوذ الشيعي الفاطمي في المغرب هو الدافع الأساسي لإعلانهم قيام الخلافة الأموية بالأندلس، فكان ذلك من الأسباب التي أثارت الخلافة الفاطمية، حيث اعتبر الفاطميون ذلك الإعلان تعدياً عليهم.
2- لما شعر الفاطميون باستحالة غزو الأندلس وأن بقاءهم بالمغرب أمر محفوف بالمخاطر أمام غارات الأمويين ودسائسهم، قرروا إخلاء ذلك الميدان والتحول إلى مصر.
3- أتاح توجه الفاطميين نحو مصر وتراجع اندفاعهم باتجاه المغرب الأقصى للخلافة الأموية أن تملأ الفراغ الذي تركوه.
4- سقطت فكرة إحياء السيادة الفاطمية بالتعاون مع زعماء محليين يضمنون استمراريتها ولو في إطار رمزي.
5- كان الضغط الفاطمي على الدولة الأموية بالأندلس سبباً في انتعاش أسطولها البحري الذي أخذ في النمو إلى درجة أن الأندلس صنفت بين الدول البحرية الشهيرة في ذلك الوقت إلى جانب الفاطميين والبيزنطيين.

التوصيات:

نوصي الدارسين بالبحث في أسباب فشل نشر الفاطميين للمذهب الشيعي في شمال أفريقيا ومصر رغم نفوذهم القوي فيهما.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

- ابن حوقل، أبو القاسم النصيبي (1979): كتاب صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

- ابن حيان، أبو مروان حيان بن خلف (1973): المقتبس في تاريخ رجال الأندلس، تحقيق محمود علي مكي، بيروت، لبنان.

- ابن عذارى، المراكشي (2009): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، دار الثقافة، بيروت.

- ابن الخطيب، لسان الدين (1964): أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، تحقيق بروفنسال، دار المكشوف، ط2، بيروت، لبنان.

- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (2009): كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، القاهرة، مصر.

- البكري، أبو عبيد الله بن عبد العزيز (1997): جغرافية الأندلس وأوروبا، من كتاب المسالك والممالك، تحقيق عبد الرحمن الحجي، دار الإرشاد للطباعة والنشر، ط1، بيروت لبنان.

- ابن أبي زرع، علي ابن أبي زرع الفاسي (1972): الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط.

- السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبى بكر (1964): تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، مصر.

- المقري، أحمد بن محمد التلمساني (1988): نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، دار صاعد، بيروت، لبنان.

- مجهول (1934): مفاخر البربر، تحقيق ليفي بروفنسال، الرباط، المغرب.

- ياقوت الحموي (1906): معجم البلدان، القاهرة، مصر.

ثانياً المراجع الحديثة:

- بيضون، د. إبراهيم (1986): الدولة العربية في إسبانيا، ط3، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

- العبادي، أحمد مختار: في تاريخ المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

- السامرائي، د. خليل إبراهيم، وآخرون (2000): تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.

- الزناتى، د. سالم عبد الله (2008): تاريخ المسلمين وحضارتهم في عهد بني أمية، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازى، ليبيا.

- عنان، د. محمد عبد الله (1988): دولة الإسلام في الأندلس، ط3، مكتبة الخاتمي، القاهرة، مصر.

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الرابع عشر - فبراير 2017

Unconfined Compressive Strength Characteristics of Lime Treated Clay

* Asma A Bder Muhmed, ** Ali Musa.

([1,2] Faculty of Engineering, Tobruk University, Libya)

Unconfined Compressive Strength Characteristics of Lime Treated Clay

Abstract.

Stabilisation of clay by mixing with lime is the most frequently used method of ground improvement today. The overall objective of the study presented in this paper was to investigate the effect of hydrated lime on the unconfined compressive strength of lime stabilised clays. In order to illustrate such effect, a number of unconfined compression tests were carried out; all the stabilized specimens were tested using unconfined compression apparatus. The unconfined compressive strength (UCS) of treated clay experienced an increase with lime addition. Two variables influencing the amount of strength developed were studied, these variables included water content and curing time. Curing time contributed to an increase in the UCS that is approximately twice of the strength of unestablished clay.

Key words: Lime: Compression tests; Soil stabilization; unconfined compressive strength.

1. INTRODUCTION

The addition of hydrated lime is an attractive technique when the project requires improvement of the local soil. Lime stabilization finds an application, for instance, in slope protection of earth dams, in the construction of pavement base layers and as a support layer for shallow foundations.

As supported by findings from previous studies, soil strength is improved by lime treatment, but the strength improvement levels found to be affected by several factors. Researchers have investigated different variables influencing the levels of improvement. Some variables that affect the strength of lime-clay mixtures are: soil properties, lime properties, curing time and temperature and water content.

For the lime stabilisation to be successful, the clay content should not be less than 20%. Further, increasing organic content has been reported to have a detrimental influence on the strength of the treated clay by retarding the hydration process. [1] reported that the structure and composition of calcium cilica hydrate, which ponds clay particles, can be changed due to the organic matter. In addition, the water required for hydration may be limited because 10 or more times of the dry weight of the organic matter is holded in water. Regarding soil type, the work carried out by [2] demonstrated that the soil type can affect the strength development of lime treated soil. It was found that Kaolinitic clays give the highest strengths comparing with montorillonite.

In terms of lime properties, [3] stated that hydrated lime is less effective stabiliser than quick lime. This is in agreement with [4] findings who reported the results of tests conducted on three deferent soils treated with lime. The results indicated that quicklime proved more effective than hydrated lime in improving strength, due to more calcium hydroxide potential.

Moreover, lime form is influential factor in increasing or decreasing the strength. For instance, adding quick lime in slurry form is more effective than adding as a powder where in the first form it can produce a higher strength than the last one. This is supported by [5] study which showed that the quick lime slurries provide higher strength as well as small amount of lime is used.

With regard to curing, Curing is important for lime treated clays because the reactions between lime and clay particles are time and temperature dependent. [6] examined the effect of curing time on the strength development of lime treated soil. The results showed that, soil stabilisation was effective in increasing the strength at any curing time. Further evidence in support of the effect of the time and temperature is offered by studies conducted by [3] and [7]. Based on their observations, as curing time increases the strength of soil-lime mixtures increases and this can be accelerated by increasing curing temperatures to give higher strengths.

The water content of the clay is also a significant property controlling the strength of the lime stabilised clays. [3] stated that the strength remains low with high water contents. There is far less agreement, however, on the effect of water content on the strength. [8] concluded that significant strength increase could be obtained, even at water content more than the liquid limit, if enough lime and time are available.

In general, according to [7], the strength increases rapidly during the first 7 days, and then increases more slowly at a fairly constant rate. However, it is noticed that, in the literature regarding the strength improvement of lime treated clays, the increase in strength, with respect to curing time, is not linear with lime content as in [3] study. While in the research of [9] and [10] it is found that the unconfined compressive strength increases approximately linearly, considering the dry unit weight, as lime content increases.

2. EXPERIMENTAL PROGRAM

In order to study the unconfined compressive strength characteristics of lime treated clay, both untreated and treated kaolin were subjected to similar laboratory tests. The experimental program was carried out in three parts. First, the geotechnical properties of the soil. Next, the minimum amount of lime required for full stabilization, based on the modified initial consumption of lime was established. A number of unconfined compression tests were then carried out as discussed below.

2.1 Test Materials

The soil tested in this study is commercial kaolin clay. It was mixed with 5% lime (determined based on Initial Consumption of Lime). A fine ground hydrated lime (calcium hydroxide – Ca[OH]2) was used.

2.2 Specimen Preparation

The clay samples were firstly dried at 60 ^{0} C before mixing. To prepare the lime-clay mixtures, the required amounts of dry kaolin were mixed with 5% of hydrated lime by weight of kaolin in the dry state until an even distribution of lime in mixture was obtained. The dry lime-clay mixtures were then mixed with distilled water.

2.3 Methods

Index Properties

The procedures described in [11] were used to determine the index properties of the untreated kaolin.

Initial Consumption of Lime (ICL)

The pH test is the preferred method for identifying the lime content required to obtain a long-term pozzolanic reaction. In order to determine the minimum lime content required, the method developed by [12] was used.

Proctor's Compaction Test

The optimum moisture content (OMC) and the maximum dry density (MDD) of the clay were obtained using the Standard Proctor compaction test carried out according to [11]. The test was performed by the compaction of the clay into a mould that is filled at a fixed moisture content in three, approximately, equal layers of clay. The compaction is achieved by a standard number of blows (27 blows) from a hand rammer of 2.5 kg dropping from a height of 300 mm.

Unconfined Compression Strength Test

The unconfined compression test was used to evaluate the laboratory strength of the studied soil according to [11]. In this test, samples of kaolin and lime treated kaolin were compacted by hand in three layers in cylindrical mould. All specimens were taken out from the moulds, of 38 mm in diameter and 76 mm in height, and cured for 7, 14 and 28 days in plastic bags for curing process. After reaching the specified curing time, the cylindrical specimens were subjected to a gradually increased axial compression load until failure occurs. The specimens tested at an axial strain rate of 1% per minute.

3. DISCUSSION OF TEST RESULTS

3.1 Index Properties

The index properties of the untreated kaolin are summarised in Table 1.

Table 1: Basic properties of untreated kaolin

Property	Value
Specific Gravity	2.61
Liquid Limit, %	65.9
Plastic Limit, %	33.3
Plasticity Index,%	32.6
Maximum Dry Density, kg/m^3	1422
Optimum Moisture Content, %	29.9
Unconfined Compressive Strength, kPa	183
pH	5.43

3.2 Initial Consumption of Lime (ICL)

The plot of pH values corrected at 25^{0}C versus lime content are presented in Fig. 1. It can be seen that, the initial lime content needed for the lime treatment of clay is 2%. Therefore, this percentage of hydrated lime could be used. However, according to [13], for optimum improvement of the soil strength the optimum lime content for kaolin is in the range of 4% to

6%. Therefore, in the current study, 5% of hydrated lime by weight was chosen for the stabilization.

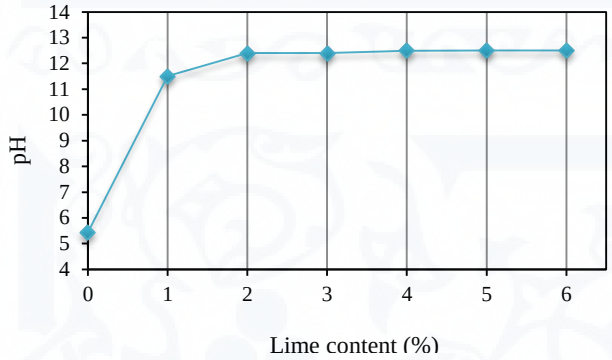

Fig. 1: Determination of the initial consumption of lime

3.3 Compaction Characteristics

Fig. 2 illustrates the moisture-density relationship of kaolin with 0% and 5% lime. As shown, the addition of lime tends to increase the optimum moisture content (OMC) and reduce the maximum dry density (MDD). For the same compaction effort, the optimum moisture content of the untreated clay changed from 29.9% to 33.3% when 5% lime was added to the clay. The maximum density decreased from 1422 kg/m^3 to 1382 kg/m^3. This change is considered as an indication of the improvement of the compaction characteristics of the lime stabilised clay. This is consistent with the study conducted by [6]. The reduction in the dry density occurs because the agglomerated and flocculated particles of soil occupy larger spaces and the reason for increasing OMC is that, the lime requires more water for the pozzolanic reactions. [14] referred the decrease in density to the difference in the specific gravity of the clay and hydrated lime..

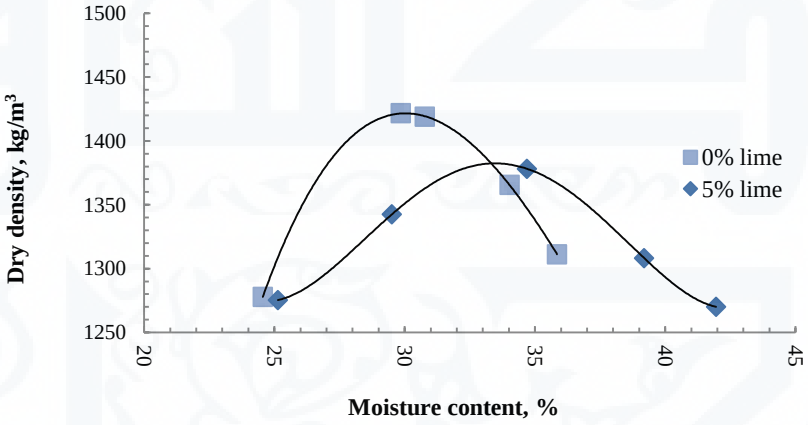

Fig. 2: Influence of lime on compaction characteristics of clay

3.3 Unconfined Compressive Strength

Fig. 3 shows the stress-strain behaviour of untreated kaolin and kaolin treated with 5% lime and compacted at OMC. As can be seen, the untreated clay failed at the UCS of 183 kPa, whereas treated clay at different curing time failed at higher values of the UCS.

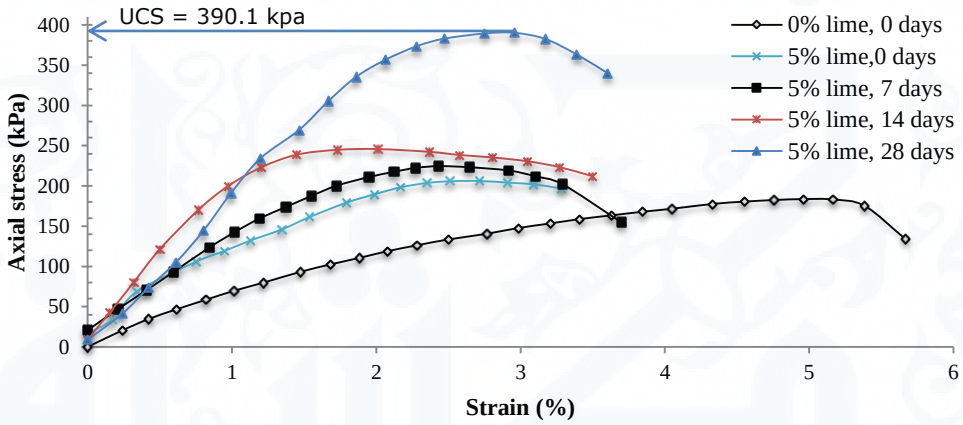

Fig. 3: Unconfined compression test curves

Fig. 4 presents the relationship between the UCS and the curing time. As can be seen, the lime-treated soil exhibited a trend of increasing UCS with increasing curing time. For example, the UCS increased about twice of the original strength after 28 days curing. The summary of the UCS values is given in Table 2.

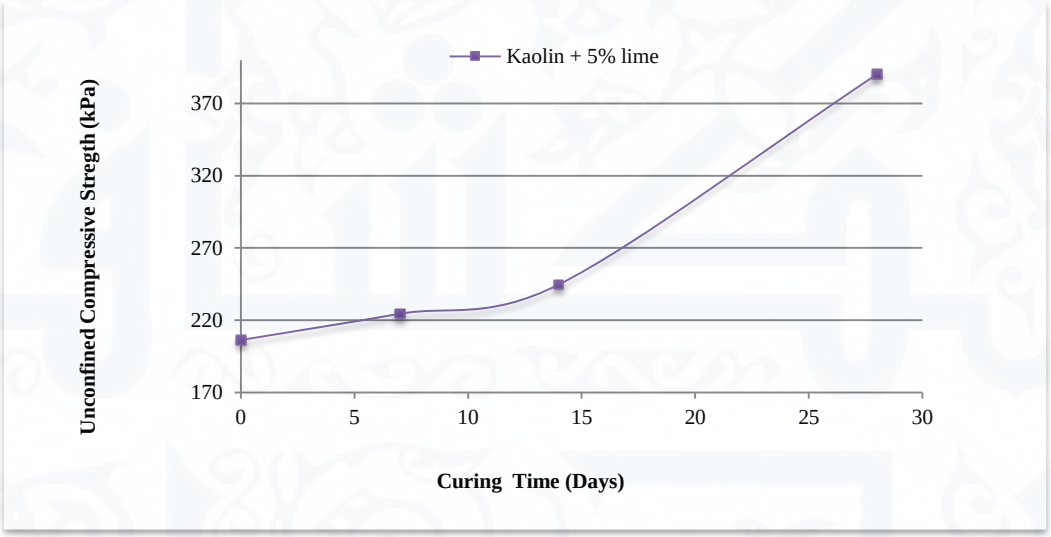

Fig.4: Influence of curing time on UCS of treated kaolin

Table 2: Summary of the unconfined compressive strengths

Description	Curing period (days)	UCS (kPa)
Kaolin	0	183
Kaolin + 5% lime	0	206.2
	7	224.39
	14	244.67
	28	390.1

Fig. 5 presents the results of the UCS tests in terms of water content. The lime stabilised specimens at curing periods of 14 and 28 days achieved maximum strengths at optimum moisture content (OMC=33.3%) whereas for the wet side (WMC = 37.5%) and the dry side (DMC = 29.9%) of the OMC the UCS decreased for the same periods, even though they were still higher than the UCS of the untreated clay. The stabilised clay cured for 14 days experienced an increase from 189 kPa to 205.2 kPa on WMC, while at 28 days of curing the increase was from 252.25 kPa to 344.6 kPa on DMC. In other words, higher or lower than OMC water content decreases the UCS values compared to UCS at OMC. Similarly, [12] stated that the strength remains low with high water contents. The UCS decreases with the increasing water content because high water content prevents lime-clay contact; therefore, the bonding material created by the reaction between lime and clay particles is limited. This is on contrary to the priciples of the reaction required in lime stabilisation, where the chemical reaction needs more water to produce the pozzolanic materials.

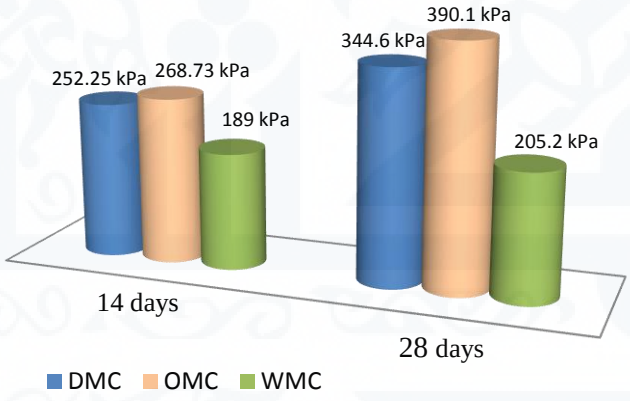

Fig. 5: Influence of water content on UCS of treated kaolin clay

4. Conclusion and Recommendations

The unconfined compressive strength of lime treated samples increased with increasing the curing period particularly after 28 days curing while it decreased with increasing water content. The added lime led to increase of around twice of the strength of the untreated clay. Contrary to curing time, water content, lower or higher than the OMC, decreased the strength of clay. These strength measurements correlate well with the laboratory data obtained by other researchers.

From the results obtained in this study, it can be concluded that the hydrated lime effectively improve the strength and compaction properties of kaolin clay.

REFERENCES

[1] Huat, B. K., Maail, S. and Mohamed, T. A. (2005) Effect of Chemical Admixtures on the Engineering Properties of Tropical Peat Soils. *American Journal of Applied Sciences*, **2**(7),1113-1120.

[2] Bell, F. G. (1996) Lime Stabilization of Clay Minerals and Soils. *Engineering Geology*, **42**(4), 223-237.

[3] Bell, F. G. (1993) *Engineering Treatment of Soils*, E & FN Spon, London.

[4] Alexander, M. L., Smith R. E., and Sherman, G. B. (1972) *Relative Stabilizing Effect of Various Limes on Clayey Soils.* Highway Research Record No. 381, Highway Research Board, pp. 27-36.

[5] Petry, T. M. and Lee, T-W. (1988) *Comparison of Quicklime and Hydrated Lime Slurries for Stabilization of Highly Active Clay Soils*. Transportation Research Record, No. 1190, pp. 31-37.

[6] Umesha, T.S., Dinesh, S.V. and Sivapullaiah, P.V. (2009) Control of dispersivity of soil using lime and cement. *International journal of geology*. **3**(1), 8-15.

[7] O'Flaherty, C. A. (2002) Soil-stabilized pavements. *In*: Emeritus, C. A. and O'Flaherty, A. M. (eds) *Highways: The Location, Design, Construction and Maintenance of Road Pavements* (4th edn), Butterworth-Heinemann, Oxford.

[8] Locat, J., Berube, M-B. and Choquette, M., (1990) Laboratory investigations on the lime stabilisation of sensitive clays: shear strength development. *Canadian Geotechnical Journal*, **27**(3), 294-304.

[9] Consoli, N. C., Lopes, L. S.and Heinek, K. S. (2009) Key parameters for the strength control of lime stabilized soils. *Journal of materials in Civil Engineering*, **21**(5), 210-216.

[10] Consoli, N. C., Lopes, L. S., Heinek, K. S. and Prietto, P. D. (2011) Variables Controlling Stiffness and Strength of Lime-Stabilized Soils. Journal *of Geotechnical and Geoenvironmental Engineering*, **21**(5), 628-632.

[11] British Standard 1377, "Methods of test for soils for civil engineering purposes," British Standard Institution, London, 1990.

[12] Eades, J.L. and Grim, R.E. (1966) *A Quick Test to Determine Lime Requirements of Lime Stabilisation*, Highway Research Record 139, pp. 61-72.

[13] Eades, J.L. and Grim, R.E. (1960) *The Reaction of Hydrated Lime with Pure Clay Minerals in Soil Stabilization*, Highway Research Board 262, pp. 51–63.

[14]] Davidson, D. T., Noguera, G. and Sheeler, J. B. (1960) Powder versus Slurry Application of Lime for Soil Stabilization. *In*: *Papers on Soil 1959 Meetings*, American Society for Testing Material, pp. 244-253.

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الرابع عشر - فبراير 2017

العمالة الاجنبيه في إقليم الجبل الاخضر بليبيا خلال الفترة (1964 – 2006م)

د. فرج محمد يونس المقرحي.

(محاضر بقسم الجغرافيا – كلية الاداب والعلوم المرج - جامعة بنغازي - ليبيا)

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الرابع عشر - فبراير 2017

العمالة الاجنبيه في إقليم الجبل الاخضر بليبيا خلال الفترة (1964 – 2006م)

الملخص:

تعد قضية العمالة الاجنبية والمشاكل المترتبة عليها من أهم القضايا التي تعاني منها ليبيا وذلك من خلال تدفق أعداد كبيرة من هذه العمالة إليهاعليه فقد تم التركيز خلال هذه الدراسة على التطور العددي للعماله الأجنبية في ليبيا عموماً وفي إقليم الدراسة على وجه التحديد وتوضيح مدى التنسيق بين أستجلاب العمالة والاحتياجات الفعلية لسوق العمل الليبي.

مقدمة:

تعد الهجرة أحد الجوانب المهمة في جغرافية الدراسات السكانية عامة، وجغرافية السكان خاصة، وهي تمثل أحد أهم عوامل التغير السكاني في مختلف الاقاليم الجغرافية مهما تباينت أوزانها السكانية ومساحاتها الارضية، وبالتالي فهي تؤثر في نمو السكان وتغيرات خصائصهم المختلفة، كما يرجع إليها الفضل (الهجرة) كظاهرة أرتبطت بها حياة الانسان منذ القدم في إعادة توزيع السكان بين مناطق الغنى ومناطق الفقر، كذلك بين مناطق النزاع ومناطق الامن وبين مناطق الكوارث الطبيعية ومناطق الاستقرار (رفيق محمد الدياسطي ، 2006 ، ص1).

مشكلة الدراسة:

تعد ليبيا من بين الدول العربية المهمة في إنتاج النفط، حيث ساعد اكتشافه وبكميات كبيرة على فتح باب الاستثمارات في جميع المجالات، الأمر الذي جعلها أحد أهم المناطق التي يقصدها الباحثين عن العمل سواء من الدول العربية أو الأفريقية، وحتى من الدول الأوروبية، حيث بدأت أفواج الهجرة تتوافد بشكل ملحوظ مع بداية سبعينيات القرن الماضي، خصوصاً مع بداية الاستثمار الفعلي لإرادات النفط. ويرتبط بعملية الهجرة إحداث العديد من الاثار والتي بعضها يكون إيجابي مثل سد النقص في العمالة المحلية سواء من حيث الكم أو الكيف ، وبعضها سلبي ومن أهمها انخفاض المستوى التعليمي والمهني للعمالة الوافدة وعدم ملائمتهم لما هو مطلوب في سوق العمل المحلية ، بالاضافة إلى انتشار الجريمة وبعض الامراض التي يجلبها المهاجرين وبخاصة الوافدين من البيئات شديدة الفقر .

ولتغطية موضوع الدراسة تم طرح التساؤلات الأتية :

- ما هو الحجم الفعلي للعمالة الاجنبية في ليبيا وإقليم الدراسة ؟
- ما مدى التنسيق بين أستجلاب العمالة وأحتياجات سوق العمل في ليبيا؟

أهداف الدراسة:

1- التعرف على التطور العددي والنوعي للعمالة الوافدة على المستويين القومي والإقليمي .
2- توضيح التوزيع الجغرافي للعمالة الاجنبية على مستوى مراكز الإقليم وحسب الأنشطة الاقتصادية.
3- توضيح المستوى الفني والتعليمي للعملة الوافدة ومدى مطابقتها لإحتياجات سوق العمل الليبي .

إقليم الدراسة:

يقع إقليم الجبل الأخضر فلكياً بين دائرتي عرض 31 إلى 49، 32 شمالاً وبين خطي طول 54، 20 إلى 23 شرقاً شكل (1).

وبهذا التحديد الفلكي فإن إقليم الدراسة يقع جغرافياً بين منحدر الباكور غرب مدينة المرج من ناحية الغرب إلى مدينة درنة في شرق الإقليم لمسافة تتعدى 200 كم، *وبهذا يمكن توضيح الحدود الجغرافية للإقليم على النحو الآتي:*

- من ناحية الشرق يحده وادي الخليج الذي يقع على بعد 8 كم شرق منطقة الفتائح الزراعية بمركز درنة في اتجاه طبرق.
- من ناحية الغرب يحده منحدر الباكور ومدينة توكرة الساحلية في اتجاه مدينة بنغازي.
- البحر الأبيض المتوسط من ناحية الشمال.
- أما من ناحية الجنوب، فنجد منطقة العزيات والمخيلي في الجنوب والجنوب الشرقي، ومنطقة الأبيار الزراعية في الجنوب الغربي.

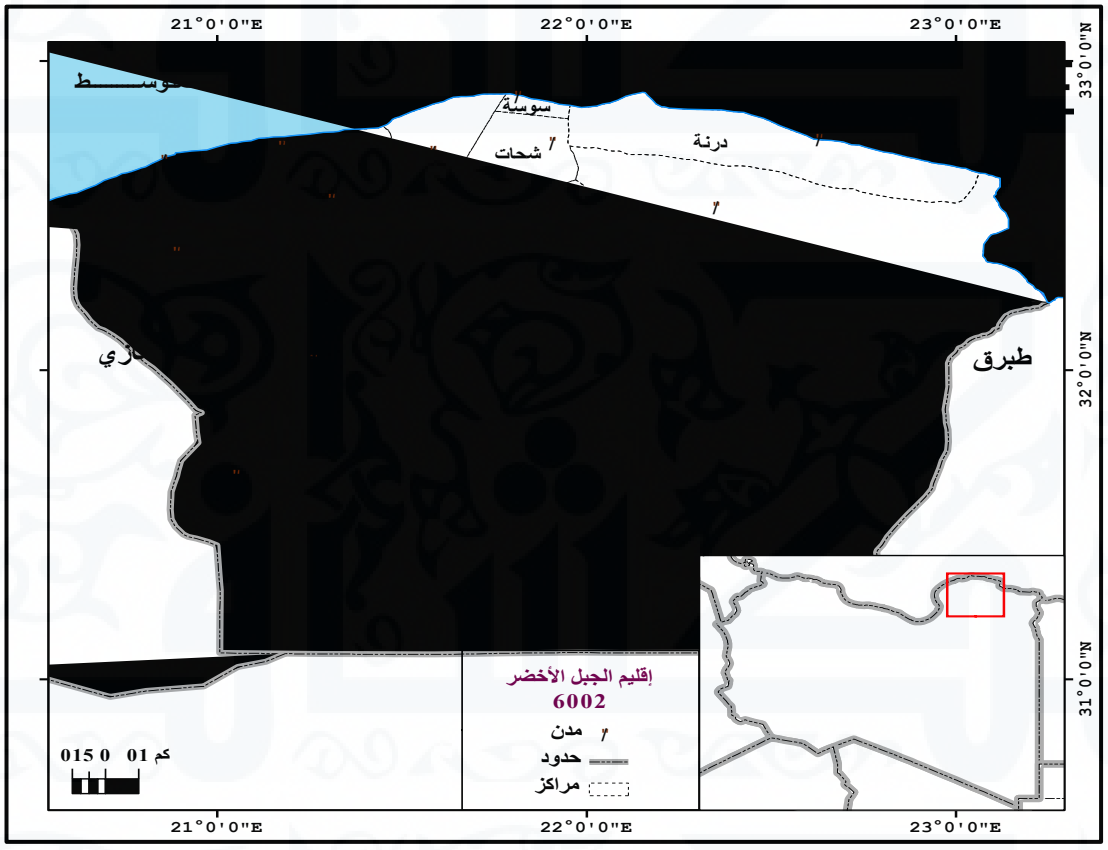

المصدر/ الأطلس الوطني، مصلحة الإحصاء والتعداد.

شكل (1) موقع إقليم الجبل الأخضر بالنسبة لليبيا.

1 – التطور العددي والنسبي لأعداد المهاجرين .

ففي عام 1964م بلغ عدد القوى العاملة الأجنبية في ليبيا حوالي 17559 عاملاً أجنبياً بنسبة 4.3% من جملة قوة العمل في ليبيا في حين بلغ عددهم في إقليم الدراسة 1379 عاملاً بنسبة 6.2%

من جملة قوة العمل في إقليم الجبل الأخضر عام 1964م. ونتيجة للتطور السريع في نمو اقتصاد البلاد خلال فترة السبعينيات أزداد عدد العمالة الأجنبية في ليبيا بشكل كبير وصل إلى 115838 عاملاً وعاملة بنسبة 21.5%من جملة قوة العمل في ليبيا عام 1973م وبزيادة سنوية قدرها 10920 عاملاً، بمعدل نمو وصل إلى 16.4%، أما على مستوى إقليم الدراسة تطور العدد ليصل إلى 10118 عاملاً عام 1973م بنسبة 27.3% من جملة قوة العمل في الإقليم بزيادة سنوية بلغت 971 عاملاً، ومعدل نمو بلغ 16.9%.

استمرت أعداد الهجرة الوافدة من العمالة الأجنبية بالتزايد، حيث وصل عددهم في ليبيا عام 1984م إلى حوالي 267778 عامل وعاملة، بنسبة 28.2% من جملة قوة العمل في ليبيا ولكن بمعدل نمو أقل بلغ 7.2%خلال الفترة (1973م - 1984م). أما في إقليم الدراسة كذلك شهد العدد تطوراً حيث وصل عام 1984م إلى أكثر من 20 ألف عامل وعاملة بنسبة 35.5% من جملة قوة العمل بالإقليم، إلا أن معدل النمو أقل نسبياً من عام 1973م، إذ بلغ عام 1984م حوالي 6.2%.

وتعد فترة الثمانينيات بداية المعاناة الحقيقية لليبيا، حيث بدأت الأزمات تعصف بها الواحدة تلوا الأخرى – بدايةً من انخفاض أسعار النفط إلى الحصار الذي فرض على ليبيا خلال فترة التسعينيات، كما أن جميع البرامج والخطط التنموية توقفت منذُ منتصف الثمانينيات وأصبح توجه سياسة الدولة خارجياً وأُهملت السياسة الداخلية بشكل كبير، الأمر الذي أثر سلباً على العمالةُ الأجنبية بالبلاد من حيث تعثر عملية الحصول على الوظائف في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها ليبيا، وعليه نجد أن حجم العمالة الأجنبية في ليبيا يبدأ في الانخفاض بعد فترة الثمانينيات حيث تناقص عدد العمال الأجانب ليصل إلى 216180 عامل وعاملة عام 1995م بمعدل نمو سالب بلغ -1.9%، استمر العدد في التناقص ليصل عام 2006م إلى 200326 عامل وعاملة بنسبة 10.7% من جملة قوة العمل في ليبيا وبمعدل نمو بلغ – 0.7% خلال الفترة (1995م – 2006م)، جدول (1) وشكل (2).

أما على مستوى إقليم الدراسة وكما هو الحال في ليبيا بدأ حجم العمالة الأجنبية بالتناقص مع بداية التسعينيات، حيث بلغ عددهم عام 1995م حوالي 14991 عاملاً وعاملة بنسبة 15.9% من جملة قوة العمل بالإقليم وبمعدل نمو سالب بلغ - 2.8%، استمر المعدل في الانخفاض إلى أن وصل عام 2006م إلى 14204 عامل وعاملة، بنسبة 9.7% من جملة قوة العمل بالإقليم وبمعدل نمو بلغ - 0.5%خلال الفترة (1995م-2006م).

جدول (1) تطور القوة العاملة الأجنبية في كل من إقليم الدراسة وليبيا خلال الفترة (1964م – 2006م).

السنوات	إقليم الدراسة			ليبيا		
	عدد	%من جملة قوة العمل	معدل النمو	عدد	% من جملة قوة العمل	معدل النمو
1964م	1379	6.2	-	17559	4.3	
1973م	10118	34.2	%16.9	115838	21.5	%16.4
1984م	20492	35.5	%6.2	267778	28.2	%7.2
1995م	14991	15.9	%2.8-	216180	17.4	%1.9-
2006م	14204	9.7	%0.5-	200326	10.7	%0.7-

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على النتائج النهائية للتعدادات العامة للسكان في السنوات المذكورة.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد تم الاعتماد في هذه الدراسة على الإحصاءات الرسمية للدولة، إلا أن هناك بعض الإحصائيات غير الرسمية صادرة عام 2004 تؤكد أن 150 ألف عامل فقط من

حوالي مليوني عامل أجنبي دخلوا ليبيا عن طريق عقود رسمية وتعاقدات مسبقة مع مؤسسات الدولة، في حين دخل الباقون عبر المنافذ الحدودية المختلفة بحثاً عن العمل. وجدير بالذكر أن ليبيا ومنذُ عام 2007 بدأت فعلاً بتغيير سياستها في هذا المجال بدافع مكافحة تدفق الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا عبر الأراضي الليبية وتخفيف نسبة البطالة في ليبيا، ليتم في هذا الإطار وضع إجراءات تفيد حركة الهجرة، مثل فرض نظام التأشيرة والتنسيق مع الدول المجاورة المصدرة للقوى العاملة كجمهورية مصر من حيث التحكم في أعداد الداخلين من الباحثين عن العمل إلى الأراضي الليبية.

2 - التركيب النوعي والعمري للعمالة الأجنبية:

تظهر نتائج دراسة التركيب النوعي لقوة العمل الأجنبية المبينة بالشكل (3) قلة مساهمة الإناث مقارنة بالذكور وذلك بالرغم من تطور عددهن خلال فترة الدراسة من حوالي 3026 عاملة عام 1964م إلى 10723 عاملة عام 2006م على مستوى ليبيا بمعدل نمو بلغ 2.7% وبزيادة سنوية بلغت 183 عاملة خلال فترة الدراسة. أما عن معدل مشاركة الإناث مقابل الذكور من قوة العمل الأجنبية فلم يتعد 17.2% من جملة قوة العمل الأجنبية عام 1964م ثم يبدأ معدل المشاركة في الانخفاض إلى أن يصل إلى 5.4% من جملة قوة العمل الأجنبية في ليبيا عام 2006م.

وعلى مستوى إقليم الدراسة تطور عدد الإناث العاملات من قوة العمل الأجنبية من حوالي 95 عاملة عام 1964م إلى 1021 عاملة عام 2006م بمعدل نمو بلغ 3.9% وبزيادة سنوية بلغت 22 عاملة خلال الفترة (1964م – 2006م)، أما عن مشاركتهن مقارنةً بالذكور فانحصرت بين 3.7% من جملة قوة العمل الأجنبية عام 1973م إلى 7.2% من جملة العمالة الأجنبية عام 2006م.

أما فيما يتعلق بالتركيب العمري فتعد فئة الشباب الأكثر نسبة في أعداد المهاجرين وخاصةً الباحثين عن العمل، وذلك على اعتبارها الأقدر على تحمل أعباء السفر من الأفراد في الفئات العمرية الأكبر سناً وذلك للبحث عن فرص عمل أفضل من أجل تحسين مستوى الدخل. وقد أظهرت دراسة التركيب العمري لقوة العمل الأجنبية أن اغلب العمالة الوافدة من فئة الشباب، حيث بلغت نسبة العمالة الوافدة في الفئة العمرية (15-44 سنة) حوالي 83.7% على مستوى ليبيا وقد سجل أعلى معدل في الفئة العمرية (25-29 سنة) بنسبة 20.8% من جملة العمالة الوافدة في ليبيا عام 2006م، جدول (3).

جدول (3) التركيب العمري لقوة العمل الأجنبية في إقليم الجبل الأخضر وليبيا عام 2006م.

الفئات العمرية	إقليم الدراسة		ليبيا	
	العدد	%	العدد	%
-15	540	3.8	12074	6
-20	1946	13.7	35547	17.8
-25	2770	19.5	41648	20.8
-30	2313	16.3	33201	16.6
-35	1930	13.6	25519	12.7
-40	1590	11.2	19552	9.8
-45	1321	9.3	15062	7.6
-50	895	6.3	8898	4.4
-55	526	3.7	5281	2.6
-60	227	1.6	2271	1.1

0.4	861	0.8	114	-65
0.1	247	0.2	28	-70
0.06	87	0.0	-	-75
0.03	49	0.0	4	-80
0.01	29	-	-	+ 85
100	200326	100	14204	الجملة

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان عام 2006م.

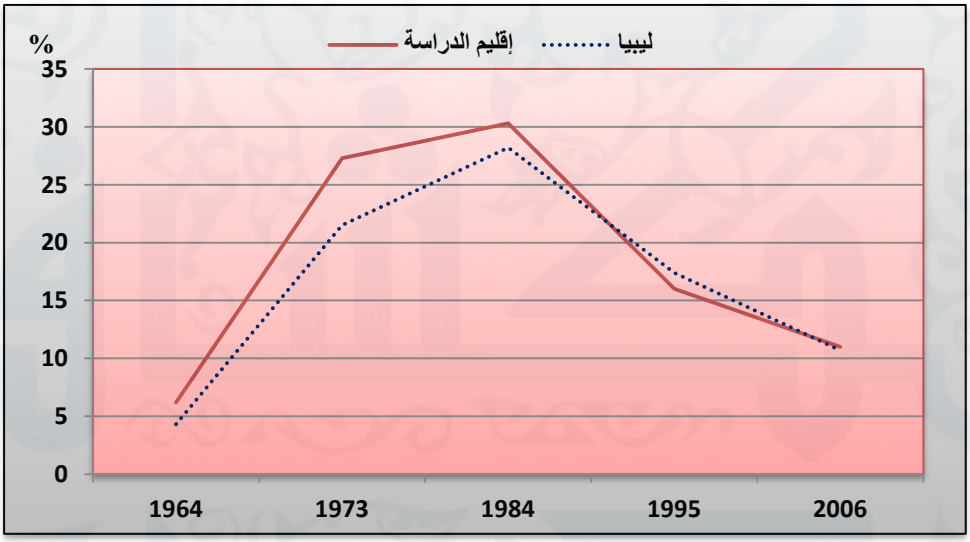

المصدر: إعداد الطالب، اعتمادا على النتائج النهائية للتعدادات العامة للسكان في السنوات المذكورة.

شكل (2) تطور مساهمة قوة العمل الأجنبية بإقليم الدراسة وليبيا.

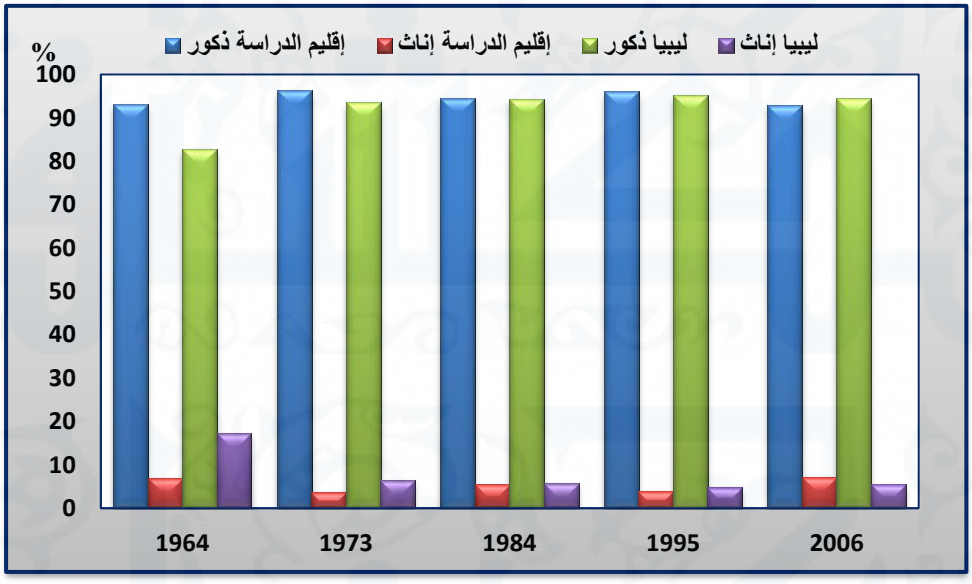

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على التعدادات العامة للسكان في السنوات المذكورة.

شكل (3) التركيب النوعي لقوة العمل الأجنبية بليبيا خلال الفترة (1964م – 2006م).

أما على مستوى إقليم الدراسة فقد بلغ عدد قوة العمل الوافدة في فئة الشباب (15-44) حوالي 11089 عامل وعاملة بنسبة 78.1% من جملة قوة العمل الأجنبية عام 2006م، وسُجل أعلى معدل في الفئة العمرية (25-29) بنسبة 19.5% من جملة العمالة الأجنبية بالإقليم عام 2006م.

3- الحالة التعليمية للعمالة الوافدة:

تعكس دراسة المستوى التعليمي للعمالة الأجنبية مدى الاستفادة التي من الممكن أن تحققها الدولة المستقبلة للعمال الوافدين إليها، فكلما ارتفع المستوى التعليمي لهم كان ذلك في صالح الدولة، وغالباً ما تلجأ الدول إلى العمالة الأجنبية لسببين رئيسيين؛ إما لسد النقص العددي في قوة العمل أو بسبب النقص النوعي المتمثل في قلة وجود عمالة ماهرة تواكب التطور العلمي والتكنولوجيا الحديثة.

وفي حالة ليبيا نجدها لا تعاني من نقص من حيث الكم فهي كغيرها من الدول النامية تتميز بارتفاع أعداد السكان في سن العمل (15-64) والذين بلغت نسبتهم 68.9% من جملة سكان ليبيا،وحوالي 69.1 من جملة السكان في إقليم الدراسة. فالدافع وراء فتح باب الهجرة أمام العمالة الوافدة في ليبيا هو النقص النوعي أو نقص العمالة الماهرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية،ومن المفترض أن يتوافق المستوى التعليمي للعمالة الوافدة مع هذا المطلب الذي لا ينكر حاجة البلاد إلى العمالة العادية والمتمثلة في الحرفيين وعمال البناء وغيرهم من عمال التراحيل.

وعند النظر إلى المستوى التعليمي للعمالة الوافدة إلى ليبيا وإقليم الدراسة كما يبدو من الشكل (4) أن ما نسبته 90.6%، 84.6% في ليبيا وإقليم الدراسة على التوالي لا يتعدى مستواهم التعليمي، التعليم الثانوي أو المتوسط، ومما يزيد الأمر سوءاً أن حوالي 17.3% من جملة العمالة الأجنبية في إقليم الدراسة وحوالي 23.9% من جملة العمالة الأجنبية في ليبيا - أميين لا شهادة لهم، والتوزيع بهذه الصورة يجعل العمالة الوافدة إلى ليبيا تشكل عبئاً على كاهل الدولة أكثر من أنها حل لمشكلات العمل فيها، الأمر الذي يتطلب وجود آلية حديثة لتنظيم عملية دخول العمال إلى البلاد وبحسب حاجاتها سواءً كانت هذه الحاجة لعملة عادية أو عمالة ماهرة.

4- توزيع العمالة الأجنبية حسب القطاعات الاقتصادية:

يأتي توزيع العمالة الأجنبية في ليبيا على الأنشطة الاقتصادية التي يشتغلون بها انعكاسا لمستواهم التعليمي الذي سبق الحديث عنه، حيث سجل قطاع البناء والتشييد والذي يعتمد في الغالب على اليد العاملة العادية ما نسبته 33.7%، 32.2%على مستوى إقليم الدراسة وليبيا عام 2006م، وهي بذلك تشكل ما نسبته 75% من جملة العاملين في قطاع البناء والتشييد في ليبيا، وبتعبير آخر فإن من بين كل عشرة مشتغلين في قطاع البناء والتشييد يوجد أكثر من سبعة مشتغلين أجانب.

ويأتي قطاع الزراعة في المرتبة الثانية من حيث تركز العمالة الأجنبية في ليبيا حيث بلغت نسبة العاملين به حوالي 23.3%، أما في إقليم الدراسة فيأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بنسبة 26.2%. أما أقل القطاعات استقطابا للعمالة الوافدة إلى إقليم الجبل الأخضر فيتمثل في قطاع التعدين بنسبة 0.2% الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى قلة الأعمال المرتبطة بالنفط النشاط التعديني الأبرز في ليبيا، وعلى مستوى ليبيا يأتي قطاع الكهرباء والغاز أقل القطاعات الاقتصادية جذباً للعمالة الأجنبية، حيث بلغت نسبته 0.3% من جملة العمالة في ليبيا عام 2006م، جدول (4).

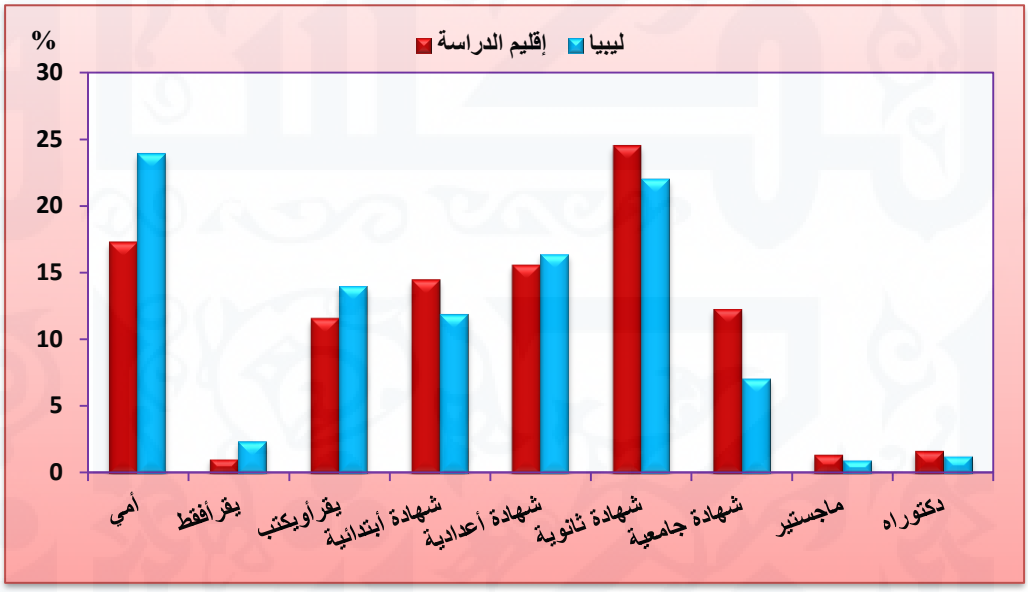

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان عام 2006م.

شكل (4) المستوى التعليمي لقوة العمل الأجنبية في ليبيا وإقليم الدراسة.

جدول (4) توزيع العمالة الأجنبية في إقليم الدراسة وليبيا عام 2006م.

القطاعات	إقليم الدراسة		ليبيا	
	عدد	%	عدد	%
الزراعة والصيد	1364	9.6	46663	23.3
التعدين	28	0.2	2636	1.3
الصناعات التحويلية	1974	13.9	20429	10.2
البناء والتشييد	4787	33.7	64492	32.2
الكهرباء والغاز	71	0.5	691	0.4
التجارة	1932	13.6	29251	14.6
النقل والمواصلات	327	2.3	5100	2.5
الخدمات	3721	26.2	31064	15.5
الجملة	14204	100	200326	100

المصدر: إعداد الطالب، اعتمادا على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان عام 2006م.

وفي دراسة مشابهة حول خصائص العمالة الوافدة إلى ليبيا تم التوصل إلى عدة مؤشرات هامة حول اتجاه العمالة ومشاركتها في القطاعات الاقتصادية، حيث تبين أن نسب مشاركة العمالة الوافدة من مجموع العاملين (ليبيين وغير ليبيين) في القطاعات الاقتصادية أخذت المنحنى التالي: 92.2% يعملون كعمال تراحيل، 85.3% يعملون في القطاع الخاص غير الليبي، 57.3% يعملون في القطاع المشترك العام، 24% يعملون في القطاع الخاص الليبي، 22% يعملون في القطاع التعاوني، 6.6% يعملون في المنشآت المملوكة للمجتمع، 5.3% يعملن في خدمات المجتمع.أما من زاوية توزيع العاملين الوافدين بحسب تصنيفهم فقد أظهرت الدراسة أن 29.8% منهم يعملون بعقود مغتربة بتحويل، و39%

منهم بدون عقود، 13.8% منهم يعملون بعقود محلية دون تحويل، 11.5% منهم يعملون بمفردهم، 3% منهم يعملون بعقد محلي بالتحويل، 2.9% منهم يعمل لحسابه، (سالم أبو عائشة، 2004، ص50).

5- التوزيع المكاني للعمالة الوافدة:

غالباً ما تتجه العمالة الوافدة إلى المدن الكبرى حيث التركز السكاني وتوفر فرص العمل بشكل أكبر منه في المدن أو المراكز الأصغر من حيث حجم السكان، فعلى سبيل المثال في ليبيا اتجه ما نسبته 29% من جملة العمالة الوافدة إلى مدينتي طرابلس، بنغازي بنسبة 17.8%، 11.2%على التوالي، وذلك باعتبارهما المركزين الأهم في تركز السكان في ليبيا كما سبق الإشارة إليه.

وفي إقليم الدراسة تركز ما نسبته 81.8% من العمالة الوافدة في المراكز الرئيسية الثلاث (المرج، البيضاء، درنة) وذلك بنسبة 21، 44.6، 16، 2%على التوالي. وبقية النسب توزعت على باقي مراكز الإقليم وتراوحت النسب فيها بين 1% لمركز البياضة إلى 7.4% لمركز القبة، شكل (5).

وتعد الدول العربية وخاصةً المجاورة أهم مصادر العمالة الوافدة إلى ليبيا عامة وإقليم الدراسة بصفةٍ خاصة، وبعكس الحال في بعض الدول الخليجية التي تعد المنطقة العربية الثانية المستقبلة للعمالة الوافدة والتي يشكل العمال الآسيويون النسبة الأكبر كما هو مبين بالشكل (6) ففي ليبيا نجد أن العمالة العربية الوافدة تمثل المرتبة الأولى بنسبة 84.8% من جملة العمالة الوافدة إلى ليبيا عام 2006م،وحوالي 96.7% من جملة العمالة الوافدة إلى إقليم الدراسة خلال نفس العام.

وتعد سياسة الهجرة في ليبيا جزءاً مكملاً للدبلوماسية الليبية وللعلاقات مع دول الجوار التي تقع في شمال أفريقيا والساحل الأفريقي، ونتيجةً لذلك فإن الغالبية الساحقة للمهاجرين في ليبيا يأتون من مصر والسودان وتونس والجزائر بالإضافة إلى تشاد والنيجر ودول تقع جنوب الصحراء الكبرى. وبالنظر إلى أن ليبيا عضو في الكتلتين الرئيسيتين الاجتماعيتين الاقتصاديتين المهتمتين بحرية حراك الأشخاص (المغرب العربي، الاتحاد الأفريقي) فقد كان يسمح للأفارقة (بما يشمل مواطني شمال أفريقيا) بدخول ليبيا بدون تأشيرة، بالإضافة إلى ذلك فإن القانون رقم 10 لسنة 1989 الخاص بحقوق وواجبات المواطنين العرب، يسمح بحرية دخول البلد والإقامة بها وبالإضافة إلى المساواة في المعاملة بين الليبيين والعرب.

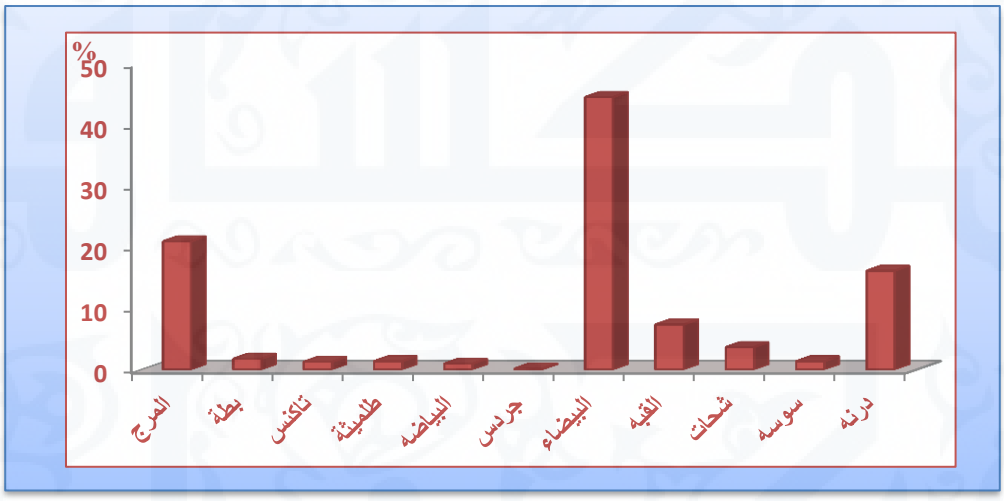

المصدر: التعداد العام للسكان عام 2006م.

شكل (5) التوزيع الجغرافي لقوة العمل الأجنبية في مراكز الإقليم عام 2006م.

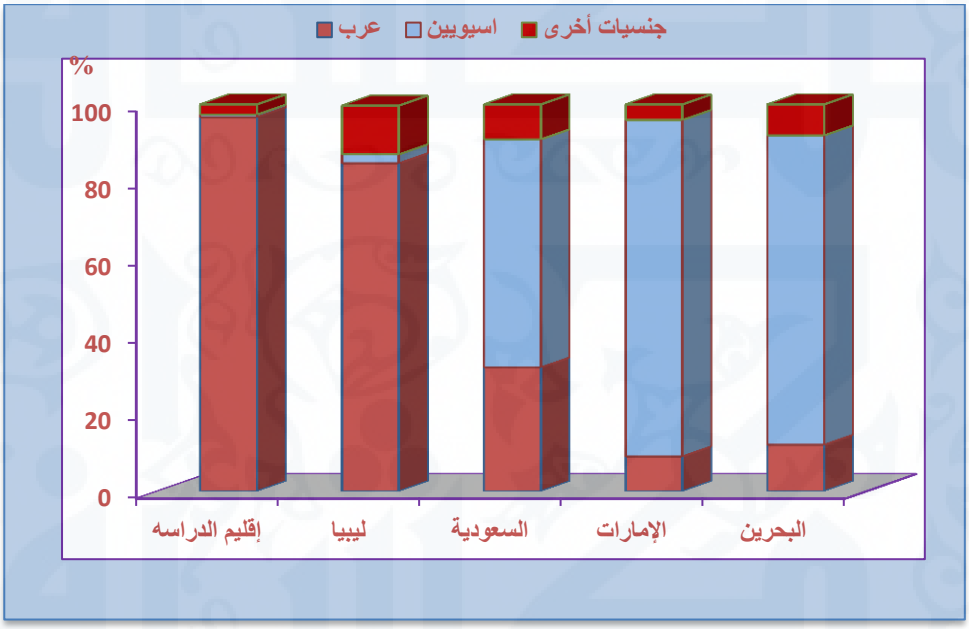

المصدر: منظمة العمل العربية 2009، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان عام 2006م.

شكل (6) العمالة الوافدة حسب الجنسيات في إقليم الدراسة مقارنة بليبيا وبعض الدول العربية.

الخلاصة:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- تبين من الدراسة انخفاض نسبة قوة العمل غير الليبية من 21% عام 1964م إلى 10.7% من جملة قوة العمل على مستوى ليبيا عام 2006م.، وانخفضت أيضا على مستوى إقليم الدراسة من 27.3% عام 1964م إلى 11% من جملة قوة العمل في الإقليم عام 2006م.
- تبين من دراسة المستوى التعليمي لقوة العمل الأجنبية أن ما نسبته 90.6%، 84.6% من جملة العمالة الوافدة في ليبيا وإقليم الدراسة على التوالي لا يتعدى مستواهم التعليمي التعليم المتوسط، وأن حوالي 17.3%، 23.9% من جملة العمالة الأجنبية في إقليم الدراسة وليبيا على التوالي أميين لا شهادة لهم.
- أوضحت دراسة التركيب الاقتصادي للعمالة الأجنبية، أن ما نسبته 33.7%، 32.2% من جملتهم على مستوى إقليم الدراسة وليبيا على التوالي يشتغلون في قطاع البناء والتشييد، يليهم في إقليم الدراسة قطاع الخدمات بنسبة 26.2% من جملة العمالة الوافدة عام 2006م.

التوصيات :

- التركيز في عملية أستجلاب العمالة الأجنبية على أحتياجات سوق العمل .
- ضرورة إيجاد آلية لتنظيم عملية توجيه وضبط العمالة الأجنبية ، خاصةً عمال التراحيل من حيث توفير أماكن خاصه لجمعهم فيها وتحديد الاسعار التي يشتغلون بها كل حسب الحرفة التي يشتغل بها .

قائمة المراجع:

1- رفيق محمد الدياسطي، الهجرة الخارجية الوافدة وأثرها على سكان مدينة أوباري دراسة في جغرافية السكان (ليبيا) الجمعية الجغرافية الكويتية ، العدد 324 ، يصدرها قسم الجغرافية بجامعة الكويت ، مايو 2007 .

2- سالم أبو عائشة، خصائص القوى العاملة في الجماهيرية، المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق، عدد تجريبي، طرابلس، ليبيا، 2004.

3- منظمة العمل العربية، دور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تخفيف التشغيل، المنتدى العربي للتشغيل، 2009.

4- النتائج النهائية للتعدادات العامة للسكان لشعبيات إقليم الجبل الأخضر (البيضاء – درنة – المرج) خلال السنوات 1964 – 1973 – 1984 – 1995 – 2006.

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الرابع عشر - فبراير 2017

Properties of Generalized Derivative Operator to A Certain Subclass of Analytic Functions with Negative Coefficients

[1] Dr. Nagat Muftah Alabbar, [2] Dr. Aisha Ahmed Amer.

([1] Mathmatics Department, Faculty of Education of Benghazi, University of Benghazi, [2] Mathmatics Department, Faculty of Science -Al-Khomus, Al-Margib University)

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الرابع عشر - فبراير 2017

خصائص المعامل التفاضلي المعمم على فئة فرعية معينة من الدوال التحليلية ذات معاملات سالبة

* نجاة مفتاح العبار، ** عائشة أحمد عامر

(* قسم الرياضيات بكلية التربية - جامعة بنغازي، ** قسم الرياضيات بكلية العلوم - الخمس- جامعة المرقب)

الملخص:

الهدف الرئيسي من هذه الورقة البحثية هو تقديم ودراسة فئة فرعية جديدة من الدوال التحليلية المحددة من قبل المعامل التفاضلي المعمم مع معاملات السالبة في قرص الوحدة . وتشمل النتائج حساب المعاملات ، ونقاط المتطرفة ، النمو و التشويه ومعامل تكاملي في مجال الفئات الفرعية المذكور.

Properties of Generalized Derivative Operator to A Certain Subclass of Analytic Functions with Negative Coefficients

Abstract.

The main object of this paper is to introduce and study the new subclasses $T^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$ and $C^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$ of analytic functions defined by generalized derivative operator with negative coefficients in the unit disk. The results presented here include coefficient estimates, extreme points, growth and distortion properties and integral operators for the aforementioned subclasses.

Keywords: starlike; convex; distortion theorems; derivative operator.

1. Introduction.

Let A denote the class of functions of the form:

$$f(z) = z + \sum_{k=2}^{\infty} a_k z^k, \tag{1}$$

which are analytic in the open unit disk $U = \{z : |z| < 1\}$. A function $f \in A$ is called starlike functions of order β and type γ, if it satisfies

$$\left| \frac{\frac{zf'(z)}{f(z)} - 1}{\frac{zf'(z)}{f(z)} + 1 - 2\gamma} \right| < \beta, \tag{2}$$

where $0 \le \gamma < 1$, $0 < \beta \le 1$. We denote by $S^*(\gamma, \beta)$ the class of starlike functions of order γ and type β. A function $f \in A$ is called convex functions of order β and type γ, if it satisfies

$$\left| \frac{\frac{zf''(z)}{f'(z)}}{\frac{zf''(z)}{f'(z)} + 2 - 2\gamma} \right| < \beta, \tag{3}$$

where $0 \le \gamma < 1$, $0 < \beta \le 1$. We denote by $K(\gamma, \beta)$ the class of convex functions of order γ and type β.

From (2) and (3), we note that: $f(z) \in K(\gamma, \beta)$ if, and only if,

$$zf' \in S^*(\gamma, \beta).$$

The classes $S^*(\gamma, \beta)$ and $K(\gamma, \beta)$ were considered by Gupta and Jain [9].

Let T denote the subclass of A consisting of functions of the form

$$f(z) = z - \sum_{k=2}^{\infty} a_k z^k, \qquad (a_k \ge 0,). \tag{4}$$

We denote by $T^*(\gamma, \beta)$ and $C(\gamma, \beta)$, the classes obtained by taking intersections, respectively, of the classes $S^*(\gamma, \beta)$ and $K(\gamma, \beta)$ with the class T. Thus we have

$$T^*(\gamma,\beta) = S^*(\gamma,\beta) \cap T,$$

and

$$C(\gamma,\beta) = K(\gamma,\beta) \cap T.$$

The classes $T^*(\gamma,\beta)$ and $C(\gamma,\beta)$ were studied by [10] Also the classes $T^*(\gamma,1) = T^*(\gamma)$ and $C(\gamma,1) = C(\gamma)$ were studied by Silverman [8].

For functions $f \in A$, given by (1), and g given by

$$g(z) = z + \sum_{k=2}^{\infty} b_k z^k,$$

the Hadamard product(or convolution)of functions f and g is defined by

$$(f * g)(z) = z + \sum_{k=2}^{\infty} a_k b_k z^k = (g * f)(z).$$

The theory of derivative play an important role in the theory of univalent functions. It is believed that Ruscheweyh (1975) was the first to give a generalised derivative operator in the theory of univalent function. Later, S‹al‹agean (1983) gave another generalised derivative operator. In the same paper, he introduced an integral operator. Many properties have been discussed and studied by many researchers for these two operators. For example, Al-Oboudi (2004) introduced a generalised Salagean operator, Al-Shaqsi and Darus (2009) generalised the operator given by Ruscheweyh (1975), while Darus and Al-Shaqsi (2008) studied both derivatives of Ruscheweyh and Salagean. These operators motivate us to create another type of derivative operator.

The author in [1] have recently introduced a new generalised derivative operator $D^{\alpha,n}(m,q,\lambda)f(z)$ as the following:

For the function $f \in A$ given by (1) we define a new generalised derivative operator $D^{\alpha,n}(m,q,\lambda)f(z): A \to A$ as follows:

$$D^{\alpha,n}(m,q,\lambda)(f)(z) = z + \sum_{k=2}^{\infty} k^{\alpha}\left(1+\frac{k-1}{1+q}\lambda\right)^m c(n,k) a_k z^k, \qquad (5)$$

where $n,\alpha \in \mathrm{N}_0 = \{0,1,2...\}, m \in \mathrm{Z},\ \lambda, q \geq 0$ and $c(n,k) = \dfrac{(n+1)_{k-1}}{(1)_{k-1}}$.

If $m = 0,1,2,...$, then

$$\mathrm{D}^{\alpha,n}(m,q,\lambda)f(z) = \underbrace{\phi(z) * ... * \phi(z)}_{(m)-times} * \left[\frac{z}{(1-z)^{n+1}}\right] * \sum_{k=1}^{\infty} k^{\alpha} z^{k} * f(z)$$

$$= R^{n} * \mathrm{D}^{\alpha}(m,q,\lambda)f(z),$$

where $R^{n} = z + \sum_{k=2}^{\infty} c(n,k) z^{k}$, the Ruscheweyh derivative operator.

If $m = -1,-2,...$, then

$$\mathrm{D}^{\alpha,n}(m,q,\lambda)f(z) = \underbrace{\phi(z) * ... * \phi(z)}_{(-m)-times} * \left[\frac{z}{(1-z)^{n+1}}\right] * \sum_{k=1}^{\infty} k^{\alpha} z^{k} * f(z)$$

$$= R^{n} * \mathrm{D}^{\alpha}(m,q,\lambda)f(z).$$

Note that:

$$\mathrm{D}^{0,0}(0,q,\lambda)f(z) = \mathrm{D}^{0,0}(1,0,0)f(z) = f(z), \quad and$$

$$\mathrm{D}^{0,0}(1,q,\lambda)f(z) = zf'(z).$$

By specialising the parameters of $\mathrm{D}^{\alpha,n}(m,q,\lambda)f(z)$, we get the following derivative and integral operators.

- The derivative operator introduced by Ruscheweyh [2];

$$\mathrm{D}^{0,n}(0,q,\lambda) \equiv \mathrm{D}^{0,n}(1,0,0); (n \in \mathrm{N}_0) \equiv R^{n} = z + \sum_{k=2}^{\infty} c(n,k) a_k z^{k}.$$

- The derivative operator introduced by Sălăgean [3];

$$\mathrm{D}^{\alpha,0}(0,q,\lambda) \equiv \mathrm{D}_1^{0,0}(n,0,1); (n \in \mathrm{N}_0) \equiv D^{n} = z + \sum_{k=2}^{\infty} k^{n} a_k z^{k}.$$

- The generalised Salagean derivative operator introduced by Oboudi [4];

$$D^{0,0}(n,0,\lambda);(n\in N_0)\equiv D_\lambda^n = z+\sum_{k=2}^{\infty}(1+\lambda(k-1))^n a_k z^k.$$

- The generalised Ruscheweyh derivative operator introduced by Darus and Al-Shaqsi [5];

$$D^{0,n}(1,0,\lambda);(n\in N_0)\equiv R_\lambda^n = z+\sum_{k=2}^{\infty}(1+\lambda(k-1))c(n,k)a_k z^k.$$

- The derivative operator introduced by Catas [6];

$$D^{0,\beta}(m,l,\lambda);(m\in N_0)\equiv D^m(\lambda,\beta,l) = z+\sum_{k=2}^{\infty}\left(\frac{1+\lambda(k-1)+l}{1+l}\right)^m c(\beta,k)a_k z^k.$$

- The integral operator introduced by Cho and T. H. Kim [7];

$$D^{1,0}(-n,\lambda,1)\equiv I_n^\lambda = z+\sum_{k=2}^{\infty}k\left(\frac{1+\lambda}{k+\lambda}\right)^n a_k z^k.$$

Next we define the following new subclasses functions as follows:

Definition 0.1 *Let* $f\in T$ *be given by (4). Then* f *is said to be in the class* $T^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$ *if, and only if,*

$$\left|\frac{\dfrac{z(D^{\alpha,n}(m,q,\lambda)f)'(z)}{D^{\alpha,n}(m,q,\lambda)f(z)}-1}{\dfrac{z(D^{\alpha,n}(m,q,\lambda))f)'(z)}{D^{\alpha,n}(m,q,\lambda)f(z)}+1-2\gamma}\right|<\beta,$$

where $D^{\alpha,n}(m,q,\lambda)f(z)$ is given by (5) and $n,\alpha\in N_0=\{0,1,2...\}, m\in Z,\ \lambda,q\geq 0$ and $0\leq\gamma<1,\ 0<\beta\leq 1$. Further, a function $f\in T$ is said to be in the class $C^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$ if, and only if,

$$zf'\in T^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta).$$

We note that, by specializing the parameters α,n,m,λ,β we shall obtain the following subclasses which were studied by various authors:

1. For $\alpha=n=m=0$, we have $T^{0,0}(0,q,\lambda,\beta)=S^*(\gamma,\beta)$, is the class of starlike function of order γ and type β which was studied by Gupta and Jain [9].

2 . For $\alpha = n = m = 0$ and $\beta = 1$ we obtain the class $T^{0,0}(0,q,\lambda,1) = T^{*}(\gamma)$, which was studied by Silverman [8].

3. For $\alpha = n = q = 0, m = 1$ we have the class $C^{0,0}(1,0,\lambda,\beta) = C(\gamma,\beta)$, which was studied by Gupta and Jain [9].

4. For $\alpha = n = q = 0, m = 1, \beta = 1,$ we obtain the class $C^{0,0}(1,0,\lambda,1) = C(\gamma)$, studied by Silverman [8].

Main Results.

In this paper we introduce, .coefficient Inequalities,growth and distortion Properties, extreme points and the class preserving integral operators of the form:

$$F(z) := \frac{(c+1)}{z^{c}} \int_{0}^{z} t^{c-1} f(t), \tag{6}$$

for the subclasses $T^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$ and $C^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$ are considered.

2. Coefficient Inequalities

In this segment, we give an important and adequate condition for a function $f(z)$, given by (1), to be in subclasses $T^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$ and $C^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$.

Theorem 2.1. *A function* f *belongs to the subclass* $T^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$ *if, and only if,*

$$\sum_{k=2}^{\infty}\left(((k-1)+\beta(k+1-2\gamma))(k)^{\alpha}(1+\frac{k-1}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{k!\Gamma(1+n)}a_k z^{k}\right) \le 2\beta(1-\gamma). \tag{7}$$

Proof. Let the function f be in the class $T^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$. Then we have

$$\left|\frac{\frac{z(\mathrm{D}^{\alpha,n}(m,q,\lambda)f)'(z)}{\mathrm{D}^{\alpha,n}(m,q,\lambda)f(z)}-1}{\frac{z(\mathrm{D}^{\alpha,n}(m,q,\lambda)f)'(z)}{\mathrm{D}^{\alpha,n}(m,q,\lambda)f(z)}+1-2\gamma}\right| = \left|\frac{\frac{z-\sum_{k=2}^{\infty}(k)(k)^{\alpha}(1+\frac{k-1}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{k!\Gamma(1+n)}a_k z^k}{z-\sum_{k=2}^{\infty}(k)^{\alpha}(1+\frac{k-1}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{k!\Gamma(1+n)}a_k z^k}-1}{\frac{z-\sum_{k=2}^{\infty}(k)(k)^{\alpha}(1+\frac{k-1}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{k!\Gamma(1+n)}a_k z^k}{z-\sum_{k=2}^{\infty}(k)^{\alpha}(1+\frac{k-1}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{k!\Gamma(1+\delta)}a_k z^k}+1-2\gamma}\right| \leq \beta.$$

Since $|Re(z)| \leq |z|$ for all z, we have

$$\Re\left\{\frac{\sum_{k=2}^{\infty}(k-1)(k)^{\alpha}(1+\frac{k-1}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+\delta)}{k!\Gamma(1+n)}a_k z^k}{-\sum_{k=2}^{\infty}(k+1-2\gamma)(k)^{\alpha}(1+\frac{k-1}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{k!\Gamma(1+n)}a_k z^k+(2-2\gamma)}\right\} \leq \beta.$$

Choosing values of z on the real axis, so that $\frac{z(\mathrm{D}^{\alpha,n}(m,q,\lambda)f)'(z)}{\mathrm{D}^{\alpha,n}(m,q,\lambda)f(z)}$ is real, and letting $z \to 1^{-}$, through real axis, we get

$$\sum_{k=2}^{\infty}(k-1)(k)^{\alpha}(1+\frac{k-1}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{(k)!\Gamma(1+n)}a_k z^k \leq$$

$$-\beta(\sum_{k=2}^{\infty}(k+1-2\gamma)(k)^{\alpha}(1+\frac{k-1}{1+q}\lambda)^{\mu}\frac{\Gamma(k+\delta)}{k!\Gamma(1+\delta)}a_k z^k+\beta(2-2\gamma)),$$

which implies the assertion (7). Conversely, let the inequality (7) holds true, then

$$\left|z(\mathrm{D}^{\alpha,n}(m,q,\lambda)f)'(z)-(\mathrm{D}^{\alpha,n}(m,q,\lambda)f(z))\right|-\beta$$

$$\left|z(\mathrm{D}^{\alpha,n}(m,q,\lambda)f)'(z)+(1-2\gamma)\mathrm{D}^{\alpha,n}(m,q,\lambda)f(z)\right|,$$

$$\sum_{k=2}^{\infty}\left(((k-1)+\beta(k+1-2\gamma))(k)^{\alpha}(1+\frac{k-1}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+\delta)}{k!\Gamma(1+\delta)}\right)-\beta(2-2\gamma)\leq 0,$$

by the assumption. This implies that $f \in \mathrm{T}^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$

Corollary 2.2. *Let the function* f *be in the class* $\mathrm{T}^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$, *then*

$$a_k \le \frac{2\beta(1-\gamma)}{((k-1)+\beta(k+1-2\gamma))(k)^{\alpha}(1+\frac{k-1}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{k!\Gamma(1+n)}}. \quad (8)$$

The result (8) is sharp for the function f of the form

$$f(z) = z - \frac{2\beta(1-\gamma)}{((k-1)+\beta(k+1-2\gamma))(k)^{\alpha}(1+\frac{k-1}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{k!\Gamma(1+n)}} z^{k}. \quad (9)$$

By using the same arguments as in the proof of Theorem 2.1, we can establish the next theorem.

Theorem 2.3. *A function f belongs to the subclass $C^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$, if, and only if,*

$$\sum_{k=2}^{\infty}\left[k[(k-1)+\beta(k+1-2\gamma)](k)^{\alpha}(1+\frac{k-1}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{k!\Gamma(1+n)}a_k z^{k}\right] \le 2\beta(1-\gamma),$$

Corollary 2.4. *Let the function f be in the class $C^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$. Then*

$$a_k \le \frac{2\beta(1-\gamma)}{k[(k-1)+\beta(k+1-2\gamma)](k)^{\alpha}(1+\frac{k-1}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{k!\Gamma(1+n)}},$$

with equality only for functions of the form

$$f(z) = z - \frac{2\beta(1-\gamma)}{k[(k-1)+\beta(k+1-2\gamma)](k)^{\alpha}(1+\frac{k-1}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{k!\Gamma(1+n)}} z^{k}.$$

3. Growth and distortion theorems

In this segment, we obtain growth and distortion bounds for the classes $T^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$ and $C^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$.

Theorem 3.1. *If $f \in T^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$, then*

$$|f(z)| \ge r - \frac{2\beta(1-\gamma)}{(1+\beta(3-2\gamma))(2)^{\alpha}(1+\frac{\lambda}{1+q})^{m}\frac{\Gamma(2+n)}{(2)!\Gamma(1+n)}} r^{2} \quad (10)$$

$$\leq r+\frac{2\beta(1-\gamma)}{(1+\beta(3-2\gamma))(2)^{\alpha}(1+\frac{\lambda}{1+q})^{m}\frac{\Gamma(2+n)}{(2)!\Gamma(1+n)}}r^{2}, \tag{11}$$

and

$$|f'(z)|\geq 1-\frac{2\beta(1-\gamma)(2)}{(1+\beta(3-2\gamma))(2)^{\alpha}(1+\frac{\lambda}{1+q})^{m}\frac{\Gamma(2+n)}{(p+1)!\Gamma(1+n)}}r \tag{12}$$

$$\leq 1+\frac{2\beta(1-\gamma)(2)}{(1+\beta(3-2\gamma))(2)^{\alpha}(1+\frac{\lambda}{1+q})^{m}\frac{\Gamma(2+n)}{(p+1)!\Gamma(1+n)}}r, \tag{13}$$

for $z \in U$. The estimates for $|f(z)|$ and $|f'(z)|$ are sharp.

Proof. Since $f \in T^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$, and in view of inequality (7) of Theorem 2.1, we have

$$(1+\beta(3-2\gamma))(2)^{\alpha}(1+\frac{\lambda}{1+q})^{m}\frac{\Gamma(2+n)}{(2)!\Gamma(1+n)}\sum_{k=2}^{\infty}a_k \leq$$

$$\sum_{k=2}^{\infty}\left(((k-1)+\beta(k+1-2\gamma))(k)^{\alpha}(1+\frac{k-1}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{k!\Gamma(1+n)}a_k z^{k}\right)\leq 2\beta(1-\gamma),$$

or

$$\sum_{k=2}^{\infty}a_k \leq \frac{2\beta(1-\gamma)}{(1+\beta(3-2\gamma))(2)^{\alpha}(1+\frac{\lambda}{1+q})^{m}\frac{\Gamma(2+n)}{(2)!\Gamma(1+n)}}. \tag{14}$$

Since

$$r-r^{2}\sum_{k=2}^{\infty}a_k \leq |f(z)| \leq r+r^{2}\sum_{k=2}^{\infty}a_k, \tag{15}$$

on using (14) and (15), we easily arrive at the desired results of (11) and (10). Furthermore, we observe that

$$1-(2)r\sum_{k=2}^{\infty}a_k \leq |f'(z)| \leq 1+(2)r\sum_{k=2}^{\infty}a_k, \tag{16}$$

On using (14) and (16), we easily arrive at the desired results of (12) and (13). Finally, we can see that the estimates for $|f(z)|$ and $|f'(z)|$ are sharp for the function,

$$f(z) = z^{p} - \frac{2\beta(p-\gamma)}{(1+(1+2p-2\gamma))(1+\frac{\lambda}{p+q})^{\mu}\frac{\Gamma(p+1+\delta)}{(p+1)!\Gamma(p+\delta)}}.$$

Similarly, we can prove the following theorem.

Theorem 3.2. *If* $f \in C^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$, *then*

$$|f(z)| \geq r - \frac{2\beta(1-\gamma)}{(2)[1+\beta(3-2\gamma)](2)^{\alpha}(1+\frac{\lambda}{1+q})^{m}\frac{\Gamma(2+n)}{(2)!\Gamma(1+n)}}r^{2}$$

$$\leq r + \frac{2\beta(1-\gamma)}{(2)[1+\beta(2-2\gamma)](2)^{\alpha}(1+\frac{\lambda}{1+q})^{m}\frac{\Gamma(2+n)}{(2)!\Gamma(1+n)}}r^{2},$$

and

$$|f'(z)| \geq 1 - \frac{4\beta(1-\gamma)}{[1+\beta(3-2\gamma)](2)^{\alpha}(1+\frac{\lambda}{1+q})^{m}\frac{\Gamma(2+n)}{(2)!\Gamma(2+n)}}r$$

$$\leq 1 + \frac{4\beta(1-\gamma)}{(2)[1+\beta(3-2\gamma)](2\frac{p+1}{p})^{\alpha}(1+\frac{\lambda}{1+q})^{m}\frac{\Gamma(3+n)}{(2)!\Gamma(1+n)}}r,$$

for $z \in U$. The estimates for $|f(z)|$ and $|f'(z)|$ are sharp.

4. Extreme Points Now, we determine extreme points for the subclasses $T^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$ and $C^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$.

Theorem 4.1. *Let* $f(z) = z$ *and,*

$$f_{k}(z) = z - \frac{2\beta(1-\gamma)}{((k-1)+\beta(k+1-2\gamma))(k)^{\alpha}(1+\frac{(k-1)}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{k!\Gamma(1+n)}}z^{k}.$$

Then f is in the class $T_{p}^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$, if ,and only if, it can be expressed in the form

$$f(z)=\sum_{k=0}^{\infty}\omega_k f_k(z),$$

where

$$\omega_k \geq 0, \sum_{k=0}^{\infty}\omega_k = 1. \tag{17}$$

Proof. Let $f(z)=\sum_{k=0}^{\infty}\omega_k f_k(z)$

$$f(z)=z-\frac{2\beta(1-\gamma)}{((k-1)+\beta(k+1-2\gamma))(k)^{\alpha}(1+\frac{(k-1)}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{k!\Gamma(1+n)}}\omega_k z^{k}.$$

Then, in view of (17), it follows that

$$\sum_{k=2}^{\infty}\frac{((k-1)+\beta(k+1-2\gamma))(k)^{\alpha}(1+\frac{(k-1)}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{k!\Gamma(1+n)}}{2\beta(1-\gamma)}\times$$

$$\left\{\frac{2\beta(1-\gamma)}{((k-1)+\beta(k+1-2\gamma))(k)^{\alpha}(1+\frac{(k-1)}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{k!\Gamma(1+n)}}\omega_k\right\}=\sum_{k=1}^{\infty}\omega_k=1-\omega_1\leq 1.$$

Thus $f\in T^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$.

Conversely, assume that a function f defined by (4) belongs to class $T^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$. Then

$$a_k\leq\frac{2\beta(1-\gamma)}{((k-1)+\beta(k+1-2\gamma))(k)^{\alpha}(1+\frac{(k-1)}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{k!\Gamma(1+n)}}.$$

We set

$$\omega_k=\frac{((k-1)+\beta(k+1-2\gamma))(k)^{\alpha}(1+\frac{(k-1)}{p+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{k!\Gamma(1+n)}}{2\beta(1-\gamma)},$$

and $\omega_k=1-\sum_{k=1}^{\infty}\omega_k$. Then we have $f(z)=\sum_{k=1}^{\infty}\omega_k f_k(z)$. This completes the proof.

Similarly, we can prove the following result:

Theorem 4.2. *Let* $f(z)=z$ *and,*

$$f_k(z)=z-\frac{2\beta(1-\gamma)}{k[(k-1)+\beta(k+1-2\gamma)](k)^{\alpha}(1+\frac{(k-1)}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{(k)!\Gamma(1+n)}}z^{k}.$$

Then f is in the class $C^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$, if, and only if, it can be expressed in the form

$$f(z)=\sum_{k=0}^{\infty}\omega_k f_k(z),$$

where

$$\omega_k\geq 0,\sum_{k=0}^{\infty}\omega_k=1.$$

5. Integral Operators.

Theorem 5.1 If the function $f(z)$ given by (4) is in the subclass $T^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$, where $0\leq\gamma<1$, $0<\beta\leq 1$, $n,\alpha\in N_0=\{0,1,2...\},m\in Z$, $\lambda,q\geq 0$ and let c be a real number such that $c>-1$. f belongs to the class $T^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$, then the function F defined by

$$F(z):=\frac{(c+1)}{z^{c}}\int_0^z t^{c-1}f(t), \tag{18}$$

also belongs to $T^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$.

Proof. Let $f\in T$ Then from representation of F, it follows that

$$F(z)=z-\sum_{k=2}^{\infty}b_k z^{k},\qquad (b_k\geq 0).$$

where $b_k=\left(\frac{c+1}{c+k}\right)a_k$. Therefore using Theorem 2.1 for the coefficients of F, we have

$$\sum_{k=2}^{\infty}\left(((k-1)+\beta(k+1-2\gamma))(k)^{\alpha}(1+\frac{k-1}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{k!\Gamma(1+n)}b_k\right)=$$

$$\sum_{k=2}^{\infty}\left(((k-1)+\beta(k+1-2\gamma))(k)^{\alpha}(1+\frac{k-1}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{k!\Gamma(1+n)}\left(\frac{c+1}{c+k}\right)a_k\right)\leq$$

$$\sum_{k=2}^{\infty}\left(((k-1)+\beta(k+1-2\gamma))(k)^{\alpha}(1+\frac{k-1}{1+q}\lambda)^{m}\frac{\Gamma(k+n)}{k!\Gamma(1+n)}a_k\right)\leq 2\beta(1-\gamma).$$

since $\left(\frac{c+1}{c+k}\right)<1$ and $f\in \mathrm{T}^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$. Hence $F\in \mathrm{T}^{\alpha,n}(m,q,\lambda,\beta)$.

Many other work on analytic functions functions related to derivative operator and integral operator can be read in [11], [12]

References.

[1] Nagat.M.Mustafa, and maslina Darus. (2012) The Fekete-Szeg¨o problem for starlike functions of order β associated with generalised derivative operator. AIP Conf. Proc) 15 (22): 938-944.

[2] St. Ruscheweyh, (1975), New criteria for univalent functions, *Proc. Amer. Math.Soc.* 49 109-115.

[3] Sălăgean, G. S. (1983) Subclasses of univalent functions. Lecture Notes in Mathematics 1013: 362–372.

[4] F.M. AL-Oboudi, (2004), On univalent functions defined by a generalized Salagean Operator, *int, J. Math. Math. Sci.* **27** 1429-1436.

[5] M. Darus and K. Al-Shaqsi, (2008), Differential subordination with generalized derivative operator, *Int. J. Comp. Math. Sci.* **2 (2**75-78.

[6] Catas, A. (2009) On a certain differential sandwich theorem a ssociated with a new generalized derivative operator. General Mathematics 17 (4): 83–95.

[7] N. E. Cho and T. H. Kim, (2003), Multiplier transformations and strongly close -to-convex functions, *Bull. Korean Math. Soc.* **40 (3)** 399-410.

[8] H. Silverman, (1975), Univalent functions with negative coefficients, Proc. Amer. Math. Soc. 51109-116.

[9] V. P. Gupta and P. K. Jain, (1976), Certain classes of univalent functions with negative coefficients, Bull. Austral. Math. Soc. 14409-416.

[10] Nagat.M.Mustafa and M. Darus, (2012) Some properties of a subclass of analytic function defined by a generalized Srivastava and Attiya operator. Facta Universitatis (NIS) **27 (3):** 309-320.

[11] Aisha.Ahmed. Amer and M. Darus. (2012) Certain properties for analytic functions with negative coefficients defined by a generalised derivative operator, Journal of Quality Measurement and Analysis, (JQMA) **8, 37-44.** ISSN 1823-5670.

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الرابع عشر - فبراير 2017

الضغوط النفسية وعلاقتها بالتوافق الأسري لدى آباء وأمهات أطفال التوحد

* د. راف الله بوشعراية، ** د. فتحي الدايخ طاهر.

(* قسم الإرشاد وعلم النفس، ** قسم الإرشاد وعلم النفس - كلية الآداب – البيضاء - جامعة عمر المختار)

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الرابع عشر - فبراير 2017

الضغوط النفسية وعلاقتها بالتوافق الأسري لدي آباء وأمهات أطفال التوحد

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية الى معرفة الفروق بين الضغوط النفسية وعلاقتها بالتوافق الاسري، بالإضافة الى التعرف على الفروق بين الضغوط النفسية والتوافق الاسري وفقاً لبعض المتغيرات الديموغرافية (الجنس ، العمر، المستوي التعليمي، عدد افراد الأسرة) حيث تكونت عينة الدراسة من 120 أبا وأما لأطفال توحديين (60 آبا و60 أما). واستجابوا لمقياس الضغوط النفسية لأولياء أمور المعاقين ومقياس التوافق الاسري. اشارت نتائج الدراسة الي انه لاتوجد علاقة بين الضغوط النفسية والتوافق الاسري لدي أولياء أمور أطفال التوحد، في الوقت الذي بينت الدراسة ان هناك فروق في مستوي الضغوط النفسية بين الأباء والأمهات لصالح الأمهات، بالإضافة الي عدم وجود أي فروق في الضغوط النفسية والتوافق الاسري وفقاً للمتغيرات الديموغرافية (عمر الوالدين، المستوي التعليمي، عدد افراد الأسرة).

Abstract.

The main purpose of the study was to investigate the relationship between parental stress and family adjustment of parents of children with autism. Additionally, the second purpose was to discover whether there are differences between the in level of stress and some demographic variables (sex of parents ,age of parents, level of educational, number of family membership). A sample of (120) autistic children's parents (60 mothers and 60 fathers) responded to: a)the parents of disabilities children stress Scale and b) the marital adjustment scale. The results showed that there is no significant relationship between parental stress and marital adjustment for autistic children's parents. However, there was significant differences between mothers and fathers in the level of stress in favor of autistic children's mothers who showed higher stress than father. In regard to other variables (age of parents, level of educational, number of family membership) the findings showed that there is no significant differences between fathers and mothers' stress in any of these demographic variables.

مشكلة الدراسة:

تعد تربية ورعاية الطفل جزء من المسئولية التي تقع على عاتق الوالدين، ولكن هذه الرعاية تصبح مختلفة جداً عندما يشخص الطفل بأن لديه إعاقة أو يحتاج إلى رعاية خاصة لمدة طويلة (Kwan,2012).حيث أن ولادة طفل معاق يُعد خبرة أو حدث مؤلم للأسرة (Kumar,2008; Barnett ,Clements ,Kaplan-Estrin & Fialka,2003)،مما قد يعرضها للوم كنتيجة لولادة هذا الطفل فيكون مصدر خجل للوالدين وباقي أفراد الأسرة (Anthony,1991) ، حيث أنهم يمرون بتغيرات كبيرة للتكيف مع وجود هذا الطفل المعاق (Kumar,2008). فوجود طفل معاق يؤثر على بنية الأسرة بأربع طرق : إذ تثير انفعالات قوية لدى الوالدين ، وتعمل على تثبيط الهمة بسبب الشعور بالفشل المشترك ، وتعيد تنظيم الأسرة ، وتخلق أرض خصبة للصراع (الدعدي، 2009)، كما أن والدي الطفل المعاق قد تظهر لديهم بعض الاضطرابات النفسية كالاكتئاب والقلق والانسحاب الاجتماعي وعدم احترام الذات واستجابة عالية لضغط تتعلق برعاية الطفل (Kersh, Hedvat, Hauser-Cram & Field, 2006) فالرعاية التربوية للطفل المعاق قد تسبب ضغوط كبيرة على الوالدين (Anthony,1991). حيث أشار Kumar (2008) إلى أن رعاية الطفل المعاق ليست بالمهمة السهلة والبسيطة على الأسرة فوجوده يعرضها للمجموعة متعددة من الضغوط النفسية تتعلق بنوع ودرجة إعاقة الطفل. وفي هذا الصدد تشير البحوث التي تناولت الضغوط النفسية لدى آباء وأمهات الأطفال المعاقين إلى أن هناك درجة عالية من الضغوط لديهم مقارنة بوالدي الأطفال غير المعاقين (Johston, Hessl, Blasey, Eliez, Erba,Dyer-Friedman, Glaser &Reiss, 2003; Gupta & Singhal ,2005; Kersh & Other, 2006; Allik , Larsson & Smedje , 2006. Jones&passey) .

التوحد يعد احد فئات ذوي الأحتياجات الخاصة والذي له خصائصه الفريدة والمميزة (Anthony,1991). فالتوحد من الاضطرابات التي تتصف باضطراب عام في النمو ، وضعف في المهارات الاجتماعية واللغوية وبعض المظاهر السلوكية غير العادية (Hall,2008) مثل الرفرفة باليدين ، الدوران حول نفسه ، الاندفاعية والنشاط الزائد ، التعلق بأشياء معينة ، الاهتزاز بالجسم .

بسبب هذه الخصائص التي يتميز بها المصابون باضطراب التوحد (Noh,Demas,Wolf, & Fisman,1989) وكذلك نتيجة لعدم وجود علامات بيولوجية واضحة تدل عليه مقارنتنا بباقي اضطرابات النمو مثل الإعاقة العقلية والسمعية والبصرية، وأيضا الصعوبة والدقة في التشخيص (Gupta & Singh ,2005) فأن إبائهم وأمهاتهم في الغالب يواجهون صعوبات ويتعرضون للضغوطات أكثر من الآخرين Gupta & Singh (Noh,Demas,Wolf, & Fisman,1989 ,2005).

التوحد واحد من الاضطرابات التي تجعل حياة الأسرة أكثر صعوبة ، وبالرغم من وجود أنواع متعددة من اضطراب التوحد إلا ان الطفل التوحدي بوجه عام يحتاج إلى عناية على مدار الأربع والعشرين ساعة، كما إن عائلات أطفال التوحد لديها كثير من الصعوبات، كالعناية اليومية بالطفل ومتطلباته، وصعوبات أخرى مرتبطة باحتياجات باقي أفراد الأسرة وإمكانياتهم والتي قد تسبب ضغوط شديدة على والداي أطفال التوحد ، كما أنهم قد يتعرضون لشعور بالاكتئاب والقلق أو التفكير بالانتحار أكثر من والداي الأطفال العاديين (Glaser & Reiss, 2003.Sevim,2007)، والعديد من المشكلات الاجتماعية والعاطفية والاضطرابات النفسية (Li, Vestergaard , Obel , Christensen , Precht , Lu & Olsen , 2009).وفي هذا الصدد تشير العديد من الدراسات الى أن أباء وأمهات الأطفال المصابين باضطراب التوحد تظهر لديهم درجة عالية من الضغوط مقارنة

بأباء وأمهات الأطفال المعاقين أو غير المعاقين (Honey , Hastings & Mcconachie ,2005; Kediye, 2007).

وتواجه أسرة الأطفال المصابين بالتوحد العديد من الأزمات، وإن هذه الأزمات لا تقع عند ميلاد الطفل فحسب وإنما تتجدد وتحدث في أوقات ومراحل عدة من حياته. وهناك عدد من المراحل تمر بها تلك الأسر بحيث يسيطر نمط انفعالي معين على كل مرحلة من هذه المراحل ، وتتفاوت هذه المراحل ما بين الشعور بالصدمة والتشكيك في التشخيص إلى الشعور بالإحباط ومشاعر الذنب، وتتكرر هذه الأزمات مع نمو الطفل التوحدي ينتج عنها العديد من الضغوط التي تتعرض لها أسرته (الخميسي، 2011). وهذا يعني إن اكتشاف وتشخيص الطفل بأنه توحدي يعد موقفاً وحدثاً ضاغطاً يؤدي إلى تغيير في الأدوار والتوقعات الأسرية، وما يصاحب ذلك من ردود فعل انفعالية لفقدان الوالدين لأمالهم وطموحاتهم المرتبطة بميلاد الطفل (القاضي ،2010). إن التعرض المتكرر لهذه المواقف الضاغطة التي تتمثل في المثيرات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها الوالدين بصورة مستمرة وبدرجة من الشدة تفوق مصادرهم وإمكانياتهم الخاصة وقدرتهم التوافقية يترتب عنها تأثيرات سلبية في حياتهم قد تجعلهم عاجزين عن اتخاذ القرارات وعن التفاعل مع الآخرين (هديبل ،2011) ،كذلك يؤثر في العلاقات بين أفراد الأسرة

(Kediye ,2007; Johnson, Frenn, Feetham & Simpson, 2011), ونتيجة اصطدامهم المستمر بالمواقف الضاغطة التي تفرضها عليهم وجود طفل توحدي بينهم (هديبل،2011). وفي معرض دراسته Hevens (2005) لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة أشار بأن نسبة الطلاق والانفصال بين اسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة كان مرتفعاً مقارنة بأسر الأطفال العاديين ، كما ان الضغوط كانت من أكثر العوامل التي أدت إلى الطلاق وانهيار تلك الأسر ، وإن هذه الضغوط تؤثر على العلاقات الشخصية وعلى التفاعل الاجتماعي وتزيد من عزلة الوالدين الاجتماعية (Divan , Vajaratkar , Desai , Lievers & Patel 2012).

ومن خلال العرض السابق يتضح الأثر البالغ لوجود طفل توحدي في الأسرة وما ينتج عنه من ضغوط نفسية تشكل عبئً ثقيلاً علي والدي الطفل التوحدي مما يؤثر على المناخ الأسري والعلاقات المتبادلة بين أفرادها، لذا تحاول الدراسة الحالية التعرف على الضغوط النفسية لدى أباء وأمهات أطفال التوحد وعلاقتها بالتوافق الأسري .

أهمية الدراسة:

تعتبر كلمة الضغوط شائعة في حياتنا خاصة في هذه الأيام، في التلفزيون والكتب والحديث اليومي، نحن نتعرض للضغوط عندما تطرأ أحداث مهمة في حياتنا وبالتالي قد تؤثر عليها، نحن جميعا نختبر الضغوط لأن الحياة متغيرة ونحاول أن نتكيف معها سواء كانت هذه التغيرات كبيرة أو صغيرة حيث توجد أحداث مختلفة قد تسبب لنا الضغوط بمستويات مختلفة، وإن مستويات هذه الضغوط تختلف من شخص إلى شخص ومن وقت إلى أخر عند نفس الشخص (Sevim,2007) وهذا يجعل من دراسة موضوع الضغوط ذي أهمية وخاصة إذا كان هذا الحدث أو التغير في الحياة هو ميلاد طفل توحدي ، وما ينتج عن ذلك من اضطرابات نفسية داخل الأسرة كقلق الوالدين على مستقبل الطفل والاكتئاب واضطراب في النواحي العاطفية للوالدين Schieve , Blumberg , Rice , Visser & Boyle (2007,). حيث أشارت العديد من الدراسات إلى ان أباء وأمهات الأطفال التوحديين يظهرون درجة أعلي من الضغوط مقارنة بوالدي الأطفال الذين لديهم إي نوع من اضطرابات النمو الأخرى وذلك نتيجة إلى الصعوبات التي تواجه الطفل في التواصل والمشكلات السلوكية النمطية التي يظهرها والعزلة الاجتماعية وصعوبة في العناية بالذات، كذلك النقص في المعلومات حول التوحد وفهم طبيعته من قبل

أفراد المجتمع. كما تتضح أهمية دراسة الضغوط من خلال ما ينتج عنها من تأثير على العلاقات الأسرية وكذلك على قدرة الأسرة في المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، وتأثير هذه الضغوط على العلاقة بين الزوجين وعلاقة الطفل التوحدي بأخوته.

وتتضح حالياً أهمية دراسة هذا الموضوع في ظهور وانتشار اضطراب التوحد في المجتمع الليبي والذي كان وإلى وقت قريب يعد هذا الاضطراب من ضمن الإعاقات الذهنية ، بل في كثيراً من الحالات لم يتم تشخيص هؤلاء الأطفال ، وهذا مما قد يؤدي إلى أن يصبح البحث عن التشخيص الدقيق والعلاج الفعال مصدر من مصادر الضغوط في مجتمع يندر فيه توافر المعلومات حول هذا الاضطراب، والنقص الواضح في المتخصصين والمراكز التي تقدم خدمات تربوية وتأهيلية وإرشادية وعلاجية. بالرغم مما أشارت إليه نتائج الدراسات حول تعرض والدي أطفال التوحد للضغوط النفسية وتأثيرها على النظام الأسري إلا أن الدراسات العربية وخاصة الليبية لم تسلط الضوء على دراسة الضغوط النفسية وعلاقتها بالتوافق الأسري لدى أباء وأمهات أطفال التوحد حسب علم الباحثان.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- التعرف على العلاقة بين الضغوط النفسية والتوافق الأسري.
2- التعرف على مستوي الضغوط النفسية و التوافق الأسري لدى أباء وأمهات أطفال التوحد.
3- معرفة الفروق بين أباء وأمهات أطفال التوحد في كل من الضغوط النفسية والتوافق الأسري وفقاً لمتغير الجنس.
4- معرفة الفروق بين أباء وأمهات أطفال التوحد في كل من الضغوط النفسية والتوافق الأسري وفقاً لمتغير العمر.
5- معرفة الفروق بين أباء وأمهات أطفال التوحد في كل من الضغوط النفسية والتوافق الأسري وفقاً للمتغير المستوي التعليمي.
6- معرفة الفروق بين أباء وأمهات أطفال التوحد في كل من الضغوط النفسية والتوافق الأسري وفقاً لمتغير عدد افراد الأسرة.

مصطلحات الدراسة:

الضغوط النفسية: يعرفها زمبارود بأنه الاستجابة المحددة أو غير المحددة التي يقوم بها الكائن لحادث يخل بتوازنه ويرهق أو يتجاوز قدراته على التكيف (احمد،عبدالله، 2012).

وتعرف الضغوط النفسية إجرائيا فغي الدراسة الحالية: بأنها الدرجة المرتفعة التي يحصل عليها المفحوص نتيجة لإجابته على مقياس الضغوط النفسية المستخدم في هذه الدراسة.

التوافق الأسري: ويعرف بأنه قدرة أفراد الأسرة على الانسجام معاً، وإحساسهم بالسعادة والراحة في نطاق الحياة الأسرية وإقامة علاقات اجتماعية متبادلة مع الآخرين والتي تتسم بالحب والعطاء من ناحية والعمل المنتج الذي يجعل من الفرد شخص فعال ونافع في محيطة الاجتماعي من ناحية أخرى (الدعدي، 2009).

ويعرف التوافق الأسري إجرائيا في الدراسة الحالية: بالدرجة التي يحصل عليها الوالدين على مقياس التوافق الأسري المستخدم.

التوحد: تعرف الجمعية الأمريكية لتصنيف الأمراض اضطراب التوحد بأنه فقدان القدرة على التحسن في النمو مؤثر بذلك على التواصل اللفظي وغير اللفظي والتفاعل الاجتماعي وهو عادة يظهر في سن قبل ثلاث سنوات.

ويقصد به في الدراسة الحالية أنهم الأطفال المشخصين بأنهم مصابون باضطراب التوحد و المترددين على مركز البيضاء للتوحد ومركز أحباب الرحمن لتوحد بمدينة المرج.

الإطار النظري:

الضغوط النفسية psychological stress:

يتعرض الأفراد في جميع مراحل حياتهم إلى مواقف ضاغطة ومؤثرات شديدة من مصادر عديدة كالبيت والعمل والمجتمع حتى أطلق البعض على هذا العصر (عصر القلق والضغوط النفسية) (هديبل،2001; العمران،2007). فالضغوط النفسية تمثل الأحداث التي تقود إلى تغيرات ملحوظة في أوضاع الأفراد ومجرى حياتهم مما يؤدي إلى انبثاق استجابات معينة نفسية وفسيولوجية طويلة وقصيرة المدى (قديح، 2001).

اضطراب التوحد Autism Spectrum disorder:

يعد اضطراب التوحد في الوقت الحالي من أكثر اضطرابات النمو انتشاراً (Bernier& gerdts,2010) وحسب الإحصائيات فأن نسبة انتشاره طفل واحد من بين كل 88 طفل America association for Autism, 2013)).

يعود مصطلح التوحد أو الذاتوية إلى أصل كلمة إغريقية تعني (Autis) وهي تعني النفس أو الذات، وكلمة أزم (ism) تعني انغلاق، أي أن المصطلح ككل يمكن ترجمته على انه الانغلاق على الذات (راوي، 2011) وهذا المصطلح يستخدم لوصف مجموعة متنوعة من الاضطرابات مثل (اضطراب اسبرجر، اضطراب ريت، اضطراب الطفولة التفككي، واضطرابات النمو العامة غير المحددة) ويعد Bleuler أول من استخدمه لوصف حالة مجموعة من الأشخاص يعانون من الفصام. إلا أن عالم النفس (Leo Kanner) يعد أول من استخدمه لوصف اضطرابات الطفولة المبكرة، وكان يقصد به اضطراب التوحد الطفولى المبكر (Bernier& gerdts,2010). حيث أشار من خلال ملاحظته 11 حالة بوصف الأعراض والسلوكيات والخصائص المميزة لتوحد والتي تشمل: عدم القدرة على تطوير علاقات مع الآخرين، والتأخر في اكتساب الكلام، ونشاطات لعب نمطيه وتكرارية، والمحافظة على الروتين (شبيب، 2008) وعادة ما يواجه الأطفال والأفراد المصابين بالتوحد صعوبات في مجال التواصل غير اللفظي واللفظي والتفاعل الاجتماعي وكذلك صعوبات في الأنشطة الترفيهية.

وكذلك يمكن أن يظهر المصابون باضطراب التوحد سلوك متكرر بصورة غير طبيعية كأن يلوحوا بأيديهم او أن يقوموا بهز أجسامهم على شكل حركات نمطية تكرارية اوأن يرتبطوا ببعض الأشياء بصورة غير طبيعية كأن يلعب الطفل بسيارة معينة بشكل متكررا وان يظهر سلوك عدواني نحو الغير أو الذات (راوي، 2011). وتكمن مشكلة التوحد في كونه من أكثر الاضطرابات النمائية صعوبة وتعقيد ذلك لأنه يؤثر على الكثير من مظاهر النمو المختلفة، مما يؤدي بالطفل إلى الانسحاب لداخل والانغلاق على الذات وهذا من شأنه أن يضعف اتصاله بعالمه الخارجي ويجعله محب للانغلاق على النفس ويرفض أي نوع من أنواع التفاعل مع الآخرين حتى من اقرب الناس لديه وهذا يجعل من حوله في حيره دائمة حول طريقة التعامل معه والتواصل معه (المغلوث، 2006).

خصائص أطفال التوحد:

إن الأفراد ذوي اضطراب التوحد فئة غير متجانسة من ناحيتي الخصائص والصفات وربما يكون الاختلاف بين فرد وآخر من المصابين باضطراب التوحد اكبر من التشابه، لكن هذا لا يعني عدم وجود خصائص عامه يتشابه بها الأفراد الذين يتم تشخيصهم باضطراب التوحد (المغلوث، 2006، الجلامدة، حسن، 2013) وبوجه عام يمكن الإشارة إلى مجموعة من الخصائص المميزة لطفل التوحد عن غيره من الأطفال ومنها خصائص اجتماعية، سلوكيه، معرفية، لغوية وذلك على النحو التالي:

1- الخصائص الاجتماعية:

يعد الضعف في المجال الاجتماعي من أهم المشكلات التي تظهر على حالات اضطراب التوحد، وتتجلى مظاهر هذا الضعف في مختلف مراحل النمو فالأطفال التوحديين غالبا ما يكونوا قليلي التفاعل الاجتماعي، فهم في العادة ما يوصفون بأنهم يعيشون في عالمهم الخاص بهم ويفضلون الوحدة ونادراً ما يبحثون عن أي تواصل اجتماعي، حيث إن الطفل التوحدي غالبا ما ينسحب من الكثير من أشكال التفاعل والتواصل مما يؤدي إلى صعوبة في تكوين وإقامة علاقات اجتماعية (المغلوث، 2006، الجلامدة، حسن، 2013). كما أنهم يبدون اهتمام اقل بتكوين صدقات مع الآخرين وتكون استجاباتهم للمثيرات الاجتماعية اقل مثل الابتسامة والنظر في العيون (راوي، 2011) إن هذه السلوكيات الاجتماعية للطفل التوحدي يمكن تفسيرها في ضوء عجزة عن محاكاة سلوك الآخرين وتقليدهم، حيث إنه من الواضح إن مصدر الإخفاق لدى الطفل التوحدي فيما يتعلق بالسلوك الاجتماعي هو عدم القدرة على تبادل المشاعر في المواقف الاجتماعية، أو على الأقل العجز في فهم الطبيعة التبادلية في عملية التفاعل الاجتماعي (خطاب، 2005، المغلوث، 2006، شبيب، 2008).

الخصائص السلوكية:

يظهر الأطفال ذوي اضطراب التوحد العديد من السلوكيات التي يمكن وصفها على أنها سلوكيات غير اعتيادية، وأسباب تلك السلوكيات تكون معقدة جداً ويصعب فهمها، حيث يمضي الطفل فترة طويلة في القيام بهذه السلوكيات (كامل، 2003 : المغلوث، 2006).

فالطفل التوحدي يتسم بمحدودية السلوك وضيق المدى كما انه يشيع في سلوكه نوبات انفعالية حادة، وهذا السلوك يكون في اغلب الأحيان مصدر إزعاج للآخرين (خطاب، 2005) كما انه من الملاحظ قيام أطفال التوحد بعمل حركات متكررة وبشكل متواصل بدون غرض أو هدف معين، وقد تستمر هذه الحركات طوال فترة اليقظة مما يؤثر على اكتسابهم للمهارات السلوكية مثل اهتزاز الجسم، ورفرفة اليدين، فرك اليدين، وضرب الرأس، التصفيق، شد الشعر، الدوران حول النفس (كامل، 2003 ; العبادي، 2006).

كما إن كثير من ذوي اضطراب التوحد يقاومون أي تغيير في بيئتهم وتنتابهم نوبات من الصراخ والغضب إذا تم إحداث أي تغيير حولهم، ولديهم سلوكيات نمطية تتمثل في التعلق بأشياء معينة مثل لعبة أو خيط ... الخ (كامل، 2003) ويتصف بعض أطفال التوحد بالسلوك العدواني الذي ينتج بسبب الإحباط والخوف من الآخرين وهذا السلوك العدواني بالنسبة لأطفال التوحد وسيلة فعالة وسريعة للحصول على الحاجات التي لم تشبع بشكل جيد (Hanbury,2005\2011) كما يتسم البعض منهم بالنشاط الزائد بدرجة كبيرة (خطاب، 2005).

الخصائص اللغوية:

يعد الضعف في المهارات اللغوية من أكثر الخصائص شيوعا بين المصابين باضطراب التوحد Tager-Flusberg, 1989; Wetherby & Prizaut, 1999; Hale & Tager)

(Flusberg, 2005 فمهارات اللغة و الاتصال اللغوي تلعب دور في فهم اضطراب التوحد وذلك بسبب أنهم يظهرون ضعف واضح في المهارات اللغوية، فمثلا لديهم ضعف في المهارات اللغوية الوظيفية وتأخر في اكتساب اللغة والنطق(Flusber, Tager-Flusbery, 2004; Tager (Pual & Lord, 2005; Bantock, 2007 كما توجد لديهم مشكلات في ترديد الكلام والتي تعتبر من أكثر مظاهر اضطرابات اللغة لدى المصابين باضطراب التوحد وهي ترديد الطفل للكلمات والجمل التي يسمعها من المتكلم (Carr, 1999; Tager-Flusberg) Pual & Lord, 2005 Gomes & Pedroso, 2007) بالإضافة إلى أن لديهم ضعف في القدرة على الحديث وتبادل المحادثة وعدم القدرة على تطوير اللغة واستخدامها للتعبير عن رغباته أو الإفصاح عما يريد سواء بالكلام أو الإيماءات والحركات الجسدية (علي، 2010) وذلك بسبب ضعف في الانتباه ومهارات التقليد (Charman & Stone, 2006).

الضغوط النفسية:

تعد الضغوط النفسية ظاهره من ظواهر الحياة الإنسانية التي يعيشها الفرد في مواقف وأوقات مختلفة (عريبات، الزيودي، 2008) ومع تعقد الحياة الحديثة وتطورها السريع يواجه الإنسان العديد من المواقف التي تهدد حياته ومستقبلة وتزيد من قلقه وتوتره (شتات،2008) حيث أصبحت الضغوط النفسية تعبر عن ظاهرة تواجه الفرد، وهي نتاج للصراع بين متطلباته ومقدرته على الوفاء بها، كما يترتب على هذه الضغوط النفسية انحدار ملحوظ في أداء الفرد. (الفرماوي، ابوسريع، 1993).

هناك تعريفات متعدد للضغوط تعكس الاختلاف بين الباحثين فيما يتعلق بهذ الموضوع وسوف نستعرض بعض من هذه التعريفات:

يعرف في الموسوعة المختصرة لعلم النفس والطب النفسي بأنه حالة من الإجهاد النفسي والجسمي يتعرض فيها الفرد لصعوبات مستمرة مادية وجسمية ونفسية (بوشعراية، 2006).

ويعرفه ممدوحة سلامة (1991) بأنه كل ما من شأنه أن يجبر الفرد على تغيير نمط قائم لحياته أو لجانب من جوانبها بحيث يتطلب منه ذلك أن يعيد أو يغير من توافقاتهم السابقة وهذه الأحداث مابين أحداث رئيسية (كفقد شخص عزيز، الطلاق، الانفصال بالنسبة للأطفال) إلى أحداث اقل ضغط من السابقة مثل الضغوط الاقتصادية واضطراب العلاقة مع الآخرين إلى مجرد منغصات يوميه، كمشكلات الأبناء، الرعاية الصحية، الجوانب المالية (كتوفير الضروريات أو التعليم أو العلاقات الاجتماعية) (دسوقي، 1996).

ويعرف الباحثان الضغوط النفسية (بأنها ما يتعرض له الفرد من مواقف وأحداث مختلفة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية أو سياسية في حياته اليومية ويصعب علية مواجهتها أو التعامل معها مما يؤدي إلى دفعه على إحداث تغييرات في أنماط حياته للتكيف معها وتجنب أثارها).

أنواع الضغوط:

اختلف الباحثون في تحديد أنواع الضغوط التي يتعرض لها الفرد حيث صنف موراي 1975 الضغوط إلى ثلاث أنواع:

أ- الضغوط الناجمة عن التوترات الاعتيادية: و يراد بها الضغوط الناتجة عن المشكلات اليومية.
ب- الضغوط النمائية الناتجة عن التوترات الاعتيادية وتشمل الضغوط الناجمة عن التغيرات التي تتطلب تغييراً مؤقت في العادات و أسلوب الحياة .

ج- ضغوط الأزمات الحياتية وتشمل ضغوط المرض الشديد أو فقدان شخص عزيز وتكون قوية وتستمر مدة محدودة (مجلي، بلان، 2011).

في حين يرى ميل ران ان الضغوط تنقسم إلى:

الضغط الايجابي وهو ضغط بنّاء لا يلحق ضرر بالفرد، وهذا النوع تتطلبه طبيعة العمل حيث يكون عامل محفز للفرد لبذل الجهد نحو النمو والتقدم.

الضغط السلبي وهو ضغط هدام ويؤدي إلى انخفاض الدافعية للعمل وخاصة دوافع التجديد والابتكار والتطوير وظهور الشعور بالإحباط والعدوان على الآخرين وتحقير الذات كرد فعل لضغط (بوشعراية، 2006 ;حافظ، 2006).

مصادر الضغوط:

تشير الدراسات النفسية إلى أن مصادر الضغوط متباينة ومتداخلة في آن واحد يمكن أن تنشأ من داخل الفرد (مكونات الشخصية) وهي ضغوط داخلية المصدر، أو قد تكون من البيئة الخارجية التي يعيش فيها الفرد ويتأثر بها (العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المشكلات الأسرية، ضغوط العمل، العوامل الفيزيقية ... الخ) (العنزي، 2004; بوهتيرة، 2007; السقا، 2009 ; الدعدي، 2009).

التوافق الأسري:

وفي النظام الأسري نجد إن الهدف من هذا النظام الوصول إلى تحقيق التوافق الأسري بين كل أفراد الأسرة والانسجام الشخصي فيما بينهما بحيث يكون كل فرد في الأسرة يحمل الود والمحبة إلى باقي أفراد الأسرة، وبذلك فان التوافق الأسري يعني الميل النفسي المعبر عن المحبة والود والعلاقة الطيبة بين أفراد الأسرة (الكندري، 1992).

العوامل المؤثرة على التوافق الأسري:

- العوامل الاجتماعية حيث تتأثر العلاقات الأسرية بالإحداث الاجتماعية المحيطة بالأسرة والفرد المنتمي إليها ومن ذلك تأثير العادات والتقاليد السائدة في البيئية المحيطة.
- العوامل الشخصية المتعلقة بالإفراد كالسمات المزاجية وكذلك الصفات المتعلقة بالجوانب الوراثية التي تحدد ردود الفعل الانفعالية وأيضا الصراع الداخلي الناتج عن اختلاف السمات المزاجية كما تشمل الاستجابات المكتسبة عن طريق الفرد في وضع اجتماعي خاص.
- العوامل المادية وهي المعاملات الواقعية اليومية بين أفراد الأسرة وتشكل عامل مهم في كثير من الأسر (سعودي، 2014).

الدراسات السابقة:

دراسة خالد محمد عبدا لغني (2007) التي هدفت إلى التعرف على الفروق في الضغوط النفسية بين أباء وأمهات ذوي الاحتياجات الخاصة حسب متغيرات جنس ولي الأمر ونوع الإعاقة، وجنس الطفل وعمره، وتكونت عينة الدراسة في صورتها النهائية من 50 فرد، واستخدم في هذه الدراسة لجمع البيانات مقياس الضغوط النفسية إعداد السرطاوي والشخص، وأشارت النتائج إلى أن وجود فروق في الضغوط النفسية بين أباء وأمهات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة حسب متغير الجنس لصالح الأمهات، كذلك كان لعمر وجنس الطفل اثر في الفروق لصالح الذكور والأطفال الأصغر سنا بالنسبة للعمر.

وفي دراسة السيد سعد الخميسي(2011) والتي هدفت الكشف عن أشكال الضغوط التي تتعرض لها اسر الأطفال والمراهقين التوحديين. وقد تكونت عينة الدراسة من (54) أب وأم في مدينة جدة . وقد طبق في هذه الدراسة مقياس الضغوط الأسرية من إعداد الباحث، وقد أشارت النتائج إلى أن الضغوط المتعلقة بنقص المعلومات والضغوط الناتجة عن خصائص الابن التوحدي هي من أكثر الضغوط التي تعاني منها اسر الأطفال والمراهقين التوحديين.

كما اجري خالد سعد القاضي (2010) دراسة هدفت إلى تقييم فعالية برنامج إرشادي في خفض مستوى الضغوط لدى والدي الطفل التوحدي. وتكونت عينة الدراسة في صورتها النهائية من (6) آباء و(9) أمهات من والدي أطفال التوحد الملتحقين بمراكز التوحد بمدينة الطائف، حيث تم تقسيمهم الي مجموعتين تجريبية وضابطة. وطبق في هذه الدراسة مقياس جيليام لتشخيص التوحد، مقياس الضغوط الوالدية إعداد الباحث، بالإضافة إلى البرنامج الإرشادي. وبعد تطبيق البرنامج أشار القياس البعدي إلى انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات أفراد المجموعة التجريبية والضابطة على مقياس الضغوط الوالدية لصالح المجموعة التجريبية.

وقام Hall (2008) بدراسة هدفت إلى اختبار السلوك التكيفي لطفل التوحدي، وشبكات الدعم الأسرية، والضغوط الوالدية وأساليب المواجهة الوالدية. تكونت عينة الدراسة من 75 أب وأم. وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة بين السلوك التكيفي لطفل التوحد و الضغوط الوالدية. كما بينت النتائج بان والدي الطفل التوحدي يقعون تحت مستوى عالي من الضغوط، كما أن الكثير من العائلات ترى بان شبكات الدعم الأسري غير ذات جدوى أو أن فعاليتها قليلة جدا. كما أن الوالدين يحتاجون إلى تعلم أساليب مواجهه ايجابية للخفض من الضغوط لديهم.

وفي دراسة قام بها كل من Konstantareas& Homatidis (1988) هدفت إلى اختبار شدة أعراض التوحد و الضغوط عن الوالدين. و قد تكونت عينة الدراسة من (44) من والدي أطفال التوحد والذين صنفوا أبنائهم بأنهم شديدي الأعراض وأنهم تحت الضغط وذلك على مقياس الأعراض المكون من 14 بند. بالإضافة إلى اختبار خصائص 13 طفل وعائلة لتقييم كيف تأثروا بفهم الأعراض والضغوط، وأشارت النتائج إلى ان أعلى نسبة متوقعة للضغوط عند كلا الوالدين كانت في انتقاص ذات الطفل، كما ان الأمهات اظهرن الحاجة إلى دعم إضافي اكثر من الآباء.

وفي دراسة غزلان شمسي الدعدي (2009) والتي هدفت إلى التعرف على طبيعة الضغوط النفسية وكل من التوافق الزواجي والأسري، وقد بلغت عينة الدراسة (308) من أباء وأمهات الأطفال المعاقين ومقارنتهم بعينة من أباء وأمهات الأطفال العاديين بلغت (340). كما هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الضغوط النفسية وكل من التوافق الزواجي والأسري، وتم تطبيق مقياس المؤشرات السلوكية الدالة على الضغط، ومقياس التوافق الزواجي (2004) ومقياس التوافق الأسري، وقد أشارت النتائج إلى أن هناك علاقة ايجابية بين كل من التوافق الزواجي والأسري، في حين كانت العلاقة سلبية بين كل من الضغوط النفسية وهذين المتغيرين، كما أوضحت النتائج بان التوافق الزواجي والأسري والضغوط النفسية تتأثر بدرجة الإعاقة. وفي مجال المقارنة بين آباء وأمهات المعاقين ووالدي الأطفال العاديين لم تكن هناك فروق بين عينتي الدراسة في الضغوط النفسية، في حين وجدت فروق بين العينتين في كل من التوافق الزواجي والأسري.

وفي دراسة قام بها Anthony (1991) هدفت إلى التعرف على الضغوط النفسية وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية لدى عينة من أباء وأمهات أطفال التوحد، ومتلازمة داون والأطفال العاديين، وبلغت عينة الدراسة (53) أب و (77) أم. وقد استخدم في هذه الدراسة مقياس الضغوط

النفسية للوالدين، و قد أشارت النتائج بان والدي أطفال التوحد لديهم درجة مرتفعة من الضغوط مقارنة بوالدي أطفال متلازمة داون والعاديين.

كما قام كل من Johnson, Frenn, Feetham, Simpson (2011) بأجراء دراسة هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين الضغوط الوالدية وكل من الصحة العقلية والجسمية للوالدين و الدور الأسري، تكونت عينة الدراسة من 128 من آباء وأمهات أطفال التوحد، وطبق في هذه الدراسة مقياس الضغوط الو الدية لأطفال التوحد واستبيان للدور الأسري، واختبار الصحة الجسمية والعقلية، حيث أشارت النتائج بان كلا الوالدين يعانون من الضغوط النفسية، حيث كانت أعلى الضغوط في بعدى الضغوط الشخصية والحياة الأسرية، كما كانت هناك علاقة بين الضغوط الو الدية والصحة العقلية للأمهات، كما بينت بان الأمهات الأعلى ضغوط ارتبطت بدرجة اقل من الصحة الجسمية. وان التناقض في الدور الأسري ارتبط بتوقع اقل في الصحة العقلية.

وفي دراسة Ekas (2009) والتي هدفت إلى التعرف على الضغوط النفسية لدى أمهات أطفال التوحد وتأثيرها على إحداث الحياة العامة، وطبق في هذه الدراسة مقياس ضغوط الحياة واختبار التوجيه نحو الحياة على عينة بلغت 119 أم. و أظهرت النتائج أن الأمهات لديها درجه مرتفعة من الضغوط، وان هذه الضغوط ارتبطت مع التأثير السلبي لسلوك الطفل، كما أشارت بأن الضغوط لدى الأمهات تراكمية وان لها أثر على الشعور بالرضا عن الحياة.

وفي دراسة Sevim (2007) والتي هدفت إلى تحضير برنامج لإدارة الضغوط لدى أمهات أطفال التوحد، وتقييم اثر البرنامج على كل من الاكتئاب والقلق واحتمالية الانتحار. وطبق البرنامج على 44 من أمهات أطفال التوحد. واستخدم لجمع البيانات اختبار بيك للاكتئاب واختبار بيك للقلق ومقياس احتمالية الانتحار بالإضافة إلى نموذج المعلومات الديموغرافية. وأشارت النتائج إلى انخفاض مستوى الاكتئاب بعد البرنامج في حين أن القلق واحتمالية الانتحار لم تتأثر بالبرنامج، كما أن الأمهات التي لم تخضع لبرنامج لم يحدث لها أي تغيير في المتغيرات السابقة.

كما أجرى Kediye (2007) دراسة هدفت للكشف عن عوامل الضغوط والرعاية التربوية لطفل على عينة من أمهات أطفال التوحد بلغت (10) تراوحت أعمارهن مابين 32- 42، حيث أشارت النتائج إلى أن العوامل المرتبطة بالضغوط لدى أمهات أطفال التوحد هي: القلق حول نمو مهارات الطفل، اللغة، النقص في مصادر المعلومات، و الجوانب المادية.

وفي دراسة Hastings & Johnson (2001) والتي هدف إلى دراسة التدخل السلوكي المكثف المركز على الأسرة وعلاقته بالضغوط النفسية وأساليب المواجهة والدعم. وبلغت عينة الدراسة (141) من والدي أطفال التوحد، حيث أشارت النتائج إلى أن ضغوط الوالدية كانت مرتبطة بشكل أساسي بضغوط نفسية أكثر منها بعوامل ديموغرافيه، كما أن استراتيجيات الموجهة التكيفيه ومصادر الدعم غير الرسمية والإيمان حول كفاءة التدخل ارتبطت مع مستوى منخفض من الضغوط. في حين ارتبط المستوى العالي من أعراض التوحد مع درجة منخفضة من الضغوط.

وفي دراسة Elçi (2004) هدفت إلى الكشف عن القوة التنبؤية لبعض العوامل الديموغرافية وطرق المواجهة والدعم الاجتماعي و مستوى الضغط المدرك في التنبؤ بالاحتراق النفسي عند والدي أطفال التوحد. بلغت عينة الدراسة (136) من والدي الأطفال التوحديين، وطبق في هذه الدراسة استبيان البيانات الديموغرافية، استبيانات التقرير الذاتي، ومقياس الضغوط والمصادر ومقياس الدعم الاجتماعي و قائمة طرق المواجهة بالإضافة إلى قائمة مسلاش للاحتراق. حيث أشارت النتائج إلى أن الأمهات اظهرن درجة عالية من الإعياء العاطفي مقارنة الآباء، كما ان مستوى الضغط كان متنبئ بالاحتراق والإعياء العاطفي لدى كل من الآباء والأمهات.

وفي دراسة Hart (2004) والتي هدفت إلى التعرف على مستوى الضغوط النفسية والاكتئاب والقلق لدى والدي أطفال التوحد، وتكونت العينة في صورتها النهائية من (71) أب وأم لأطفال التوحد و 40 أب وأم كعينة مقارنة من العاديين، واستخدم في هذه الدراسة لجمع البيانات ثلاث استبيانات لقياس كل من الضغوط النفسية والقلق والاكتئاب. وأشارت النتائج إلى إن آباء وأمهات أطفال التوحد اظهروا درجة عالية من الضغوط والقلق والاكتئاب، وذلك بسبب ضعف الدعم الاجتماعي وبعض العوامل الشخصية وتأثير الطفل على باقي أفراد الأسرة.

كما أجرى Davis & Carter (2008) دراسة هدفت للكشف عن العلاقة بين سلوك الطفل التوحدي و الضغوط لدى الوالدين، وتكونت عينة الدراسة من والدي (54) طفل، وقد أسفرت النتائج عن درجة مرتفعة من الضغوط لدى والدي طفل التوحد، كما ان التأخر وفي النمو وباقي خصائص الطفل ارتبطت بشكل عام مع ضغوط الو الدية والعلاقات العائلية بين الأب والأم والطفل، كذلك سلوكيات الطفل ارتبطت مع ضغوط الو الدية.

وقام كل من Osborne, McHugh, Saunders & Reed (2007) بدراسة تأثير ضغوط الوالدين على فعالية التدخل المبكر في تدريب أطفال التوحد. حيث بلغت عينة الدراسة (56) طفل وزعوا على أربع مجموعات، وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن مستوى الضغوط العالي لدى الوالدين كان عائق في فعالية البرنامج.

ودرس كل Wang, Michaels & Day (2011) الضغوط النفسية التي تعاني منها اسر أطفال التوحد والاستراتيجيات التي يستخدمونها لمواجهة الضغوط، وبلغت عينة الدراسة (368) أسرة لطفل توحدي وإعاقات نمائية أخرى. حيث بينت النتائج بأن اسر الأطفال ذوي الإعاقات النمائية كانت لديهم ضغوط ارتبطت بالتشاؤم وخصائص الطفل والمشكلات الوالدية والعائلية، في حين اظهر والدي أطفال التوحد درجات أعلى في الضغوط، و استخدموا استراتيجيات مخططة أكثر من والدي الأطفال الاخرين .

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق لدراسات التي تناولت موضوع الضغوط النفسية يمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية:

1- الفروق بين أباء وأمهات أطفال التوحد وأباء وأمهات الفئات الأخرى من ذوي الاحتياجات الخاصة والعاديين في الضغوط النفسية حيث اشار كل من (Anthony,1991, Wang & other, 2011, Johanson & other,2011) أن والدي أطفال التوحد اظهروا درجة أعلى في مستوى الضغوط النفسية مقارنة بوالدي الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة الأخرى والعاديين.
2- الفروق في الضغوط بين الأباء والأمهات، حيث بينت العديد من الدراسات ان أمهات أطفال التوحد اكثر عرضة للضغوط من الآباء (عبد الغني، 2007، Konstantareas & Homatidis, 1988; Ekas, 2009; Elçi، 2004)
3- الأبعاد والعوامل الأكثر ارتباطا بالضغوط، أسفرت نتائج الدراسات التي تناولت الضغوط النفسية لدى الآباء والأمهات عن مجموعة من العوامل التي ارتبطت ارتباط مباشر بارتفاع مستوى الضغوط عند الوالدين وهي نقص المعلومات،خصائص الطفل، السلوك ألتكيفي لطفل، درجة الاعاقة، الضغوط الشخصية، الحياة الأسرية، سلوك الطفل، القلق حول نمو مهارات الطفل، اللغة عند الطفل، الجوانب المادية، الاحتراق والاعياء العاطفي، الدعم الاجتماعي،

العوامل الشخصية (الخميسي، 2011 الدعدي 2009، & Johanson ; Hall, 2008; other,2011; Ekas, 2009; Kediye, 2007; Hastings & Johnson, 2001; Konstantareas & Homatidis, 1988; Hart,2004; Davis& carter, 2008)

4- العلاقة بين الضغوط والتوافق الأسري، أوضحت الدراسات في هذا الجانب ان هناك علاقة بين الضغوط والعلاقات الأسرية بين الأب وألام والأطفال من ناحية والطفل المعاق من ناحية أخرى، وكذلك مدى رضا الوالدين الحياة وتأثير وجود الطفل على العلاقات المتبادلة بين افراد الأسرة وخاصة العلاقة بين الزوجين(الدعدي، 2009 Ekas, Johanson & other,2011 ; 2009; Davis& carter, 2008)

من خلال العرض السابق يتضح مدى الأثر البالغ لوجود طفل توحدي داخل الأسرة على الوالدين من الناحية النفسية والمتمثلة في ارتفاع مستوى الضغوط النفسية لديهم ، وكذلك ما يحدثه من إرباك في النظام الأسري والعلاقات المتبادلة بين أفراد الأسرة. وهذا مما دعا الباحثان إلى دراسة موضوع الضغوط النفسية وعلاقتها بالتوافق الأسري لدى آباء وأمهات أطفال التوحد في البيئة الليبية.

إجراءات الدراسة:

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي الارتباطي وذلك نظرا لمناسبة هذا المنهج للدراسة الحالية التي تهدف إلى التعرف على العلاقة بين الضغوط النفسية والتوافق الزواجي لدى عينة من آباء وأمهات أطفال التوحد.

حدود الدراسة: تتحدد الدراسة الحالية بموضوعها الضغوط النفسية وعلاقتها بالتوافق الأسري، وبالعينة أباء وأمهات أطفال التوحد بمدينتي البيضاء والمرج، للعام 2015.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع أباء وأمهات أطفال التوحد الملتحقين بمركز البيضاء للتوحد و مركز أحباب الرحمن للتوحد والمرج.

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة في صورتها النهائية من 120 من والدي أطفال التوحد (60 أب، 60 أم).

أدوات الدراسة:

1- مقياس التوافق الأسري:

من إعداد عبد الحميد (1986) ويهدف الي قياس التوافق الأسري ويتكون من 35 عبارة تم صياغتها بحيث تكون الإجابة (نعم، أحيانا، لا) وقد صنفت هذه العبارات تحت ثلاث أبعاد رئيسية وهي: العلاقات الإنسانية السوية، الألفة والمحبة، التباعد، ويصحح الاختبار على أساس التوافق الأسري الموجب درجة واحدة، والتوافق الأسري السلبي ثلاث درجات، أما المحايد درجتان.

صدق وثبات المقياس: للتحقق من صدق وثبات المقياس، قام الباحثان باستخدام صدق المحكمين، ومعامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات المقياس على عينة استطلاعيه (ن=30) حيث كان معامل الثبات (.83).

2- مقياس الضغوط النفسية:

إعداد زياد احمد السرطاوي وعبدالعزيز السيد الشخص (1998) ويهدف إلي قياس الضغوط النفسية لدى آباء وأمهات الأطفال المعاقين. ويتكون من (80) عبارة، وهو يقيس أربع مجالات تعكس مستوى الضغط النفسي لدى أولياء أمور المعوقين وهي المشاعر الوالدية، المشاكل الوالديه والأسرية، خصائص الطفل المعوق، المظاهر العامة لضغط النفسي. وأعطيت الدرجات على المقياس وفقا لطريقة ليكرت في قياس الاتجاهات حيث يضم (5) درجات وهي (لا يحدث مطلقا، يحدث نادرا، يحد قليلا، يحدث كثيرا، يحد دائما) وتعطى درجة واحدة لأقل تدرج وزيادتها تدريجيا إلي أن تصل خمس درجات وبذلك تتراوح الدرجات التي يمكن أن يحصل عليها المفحوص مابين (80-400) درجة. وتشير الدرجة المرتفعة إلى ارتفاع مستوى الضغوط النفسية لدى ولي أمر الطفل المعاق.

صدق وثبات المقياس: للتحقق من صدق وثبات المقياس، قام الباحثان باستخدام صدق المحكمين ، ومعامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات المقياس على عينة استطلاعيه (ن=30) حيث كان معامل الثبات (.81)

نتائج الدراسة وتفسيرها:

الهدف الأول: التعرف على العلاقة بين الضغوط النفسية والتوافق الأسري.

جول رقم (1)

يبين معامل الارتباط بين الضغوط النفسية والتوافق الأسري لدي أفراد العينة

المتغيرات	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الضغوط النفسية	120	187.70	44.99	.094	.31
التوافق		48.00	48.00		

يتضح من الجدول رقم (1) بأنه لا توجد علاقة دالة إحصائيا بين الضغوط النفسية والتوافق الأسري. وقد اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسة الدعدي (2009) حيث يمكن تفسير هذا الاختلاف من وجهتين أولا أن الدعدي أشارت في دراستها إلى أن النتائج يمكن إرجاعها إلى مقياس الضغوط النفسية المستخدم في دراستها حيث انه كان يقيس المؤشرات السلوكية الدالة على الضغوط النفسية بشكل عام دون التعرض للضغوط الناتجة عن وجود الإعاقة، بينما في الدراسة الحالية استخدم الباحثان مقياس الضغوط النفسية لدى أولياء أمور الأطفال المعاقين، التفسير الثاني، بينت الأدبيات السابقة أن تعرض الوالدين والأسرة للضغوط التي تتعلق بالحياة وظروفها والتي لا يستطيعون السيطرة عليها تؤدي إلى إعاقة أداء الوالدين، وتؤثر على توافقهما، وان هذه الضغوط تمثل في نظام الوالديه عاملا أساسيا مؤثر في علاقة الزوجين معا وفي علاقتهما بالأبناء داخل الأسرة، وقد أشارت نتائج الدراسة الحالية إلى انخفاض مستوى الضغوط النفسية لدى أولياء أمور أطفال التوحد مما يدعم نتائج الدراسات السابقة في العلاقة بين الضغوط النفسية والتوافق الأسري أي انه في حالة ارتفاع مستوى الضغوط النفسية يتأثر التوافق الأسري .

الهدف الثاني: التعرف على مستوي الضغوط النفسية والتوافق الأسري لدي آباء وأمهات أطفال التوحد.

جدول رقم (2)

يبين المتوسطات والانحراف المعياري لدرجات أفراد العينة علي مقياس الضغوط النفسية والتوافق الاسري واختبار (ت) ودلالته الاحصائية

المتغير	العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
الضغوط النفسية	120	237	187.7	44.99	- 12.003	.000
التوافق الأسري	120	70	48	8.47	- 28.40	.000

يتضح من الجدول رقم (2) بأن متوسط درجات أفراد العينة علي مقياس الضغوط (187.7) وهي اقل من المتوسط النظري للمقياس (237) مما يشير إلي انخفاض مستوى الضغوط النفسية لدى أفراد عينة الدراسة، وللتحقق من ذلك تم استخدام اختبار (ت لعينة واحدة) لمعرفة الفروق بين متوسط درجات أفراد العينة والمتوسط النظري للمقياس حيث اتضح انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية . كما يتضح أن متوسط درجات أفراد العينة علي مقياس التوافق الأسري (48) وهو اقل من المتوسط النظري للمقياس (70) مما يشير إلي وجود مستوى من التوافق الأسري لدي أفراد عينة الدراسة ، وللتحقق من ذلك تم استخدام اختبار (ت لعينة واحدة) لمعرفة الفروق بين متوسط درجات أفراد العينة والمتوسط النظري للمقياس حيث اتضح انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية. وفي هذا الصدد يشير الوابلي (2006) إلى أن نتائج الدراسات التي تناولت اثر وجود طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة على العلاقات الأسرية كانت متباينة حيث اظهر البعض منها وجود خلافات زوجيه قد تؤدي في النهاية إلى الانفصال في حين تظهر دراسات أخرى العكس، حيث أن وجود مثل هذا الطفل قد يدعم العلاقة الأسرية ويرفع من مستوى المشاركة لرعاية الطفل. وهذه النتيجة قد تكون منطقيه إلى حد ما، حيث أن التوافق الأسري قد يتأثر بعوامل أخرى غير الإعاقة كالتقارب الثقافي لزوجين والمستوى الاجتماعي والاقتصادي والمعتقدات الدينية والرضا بالقضاء والقدر مما يجعل الحياة الأسرية والعلاقات القائمة بين الزوجين أكثر تماسكا ومشاركة وذلك لتحمل المسؤولية الجديدة الملقاة على عاتقهم وذلك بوجود طفل ذوي احتياجات خاصة، كما إن طبيعة الأسرة الليبية تعتبر من الأسر الممتدة حيث إن الوالدين يتلقون الدعم من باقي أفراد الأسرة مما يخفف عليهم الضغوط ويجعل الأسرة أكثر توافقا وتماسكا، وذا ما أشار إليه الوابلي (2006) إلى أن الأسرة الممتدة تؤدي دورا أكثر توازنا من الأسرة النووية في تقديم الدعم المطلوب لجميع أفراد الأسرة بما في ذلك الأطفال المعاقين. كما أشار كل من Honey, Hastings and Mcconachie (2005) إلى أن الوالدين الذين يتلقون مساعدة ودعم من الوسط الاجتماعي المحيط بهم يميلون إلى إظهار مستوى اقل من الضغوط النفسية.

الهدف الثالث: معرفة الفروق بين آباء وأمهات أطفال التوحد في كل من الضغوط النفسية والتوافق الأسري وفقاً لمتغير الجنس.

جدول رقم (3)

يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات افراد العينة علي

مقياس الضغوط النفسية والتوافق الأسري واختبار (ف) ودلالته الإحصائية

المتغيرات	الجنس	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
الضغوط النفسية	ذكور	61	177.7	41.05	6.4	.013
	اناث	59	198.03	46.9		
التوافق الأسري	ذكور	61	46.8	6.7	2.4	.126
	اناث	59	49.2	9.9		

يتضح من الجدول رقم (3) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضغوط النفسية بين آباء وأمهات أطفال التوحد لصالح الأمهات من حيث متغير الجنس. كما يتضح انه لا توجد فروق ذات إحصائية في مستوى التوافق الأسري بين آباء وأمهات أطفال التوحد من حيث متغير الجنس .وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة كل من Konstantareas & Homatidis, (1988)، Elçi (2004) وعبد الغني (2007) و Ekas, (2009)، وترجع الفروق في الضغوط النفسية بين آباء وأمهات أطفال التوحد إلى ما يقع على عاتق الأم من أعباء بالإضافة إلى مواجهة العديد من الصعوبات في القيام بأدوارها المنزلية نتيجة لتعدد أدوارها الوظيفية ومن أهم هذه الأدوار رعاية الأبناء والاهتمام بالزوج وإدارة شئون المنزل بالإضافة إلى أداء عملها خارج المنزل، كما أن الأم هي الشخص الأكثر احتكاكا والتصاقا بالطفل منذ لحظة ميلاده وحتى خروجه إلى المدرسة، وبالتالي فهي الأكثر عرضة لضغوط النفسية الناتجة عن أي تأخر في نمو الطفل أو خلل في سلوكه كما أنها أكثر فرد يتحمل سلوك الطفل التوحدي (Gupta& Singhal, 2005) وفي هذا الصدد يشير Al-Qaisy (2012) إلى أن اسرة الطفل المعاق لا تشعر بجاذبية للمشاركة في النشاطات الاجتماعية وبالتالي تصبح أكثر عزله وعرضه لضغوط النفسية. كما أشار كايدي (2007) إلى أن الضغوط لدى الأمهات ارتبطت بعوامل مثل القلق حول نمو الطفل اللغوي والنقص في مصادر المعلومات والجوانب المادية، كما ذكر كونستانتاريس و هوماتيديس (1988) إلى إن الأمهات اظهرن الحاجة إلى دعم إضافي أكثر من الأباء.

الهدف الرابع: معرفة الفروق بين أباء وأمهات أطفال التوحد في كل من الضغوط النفسية والتوافق الأسري وفقاً لمتغير العمر.

جدول رقم (4)

يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد العينة على

مقياس الضغوط النفسية والتوافق الأسري واختبار (ف) ودلالته الإحصائية

المتغيرات	العمر	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
الضغوط النفسية	39 -24	58	194.77	44.54		
	55 – 40	58	181.98	44.9	1.58	.209

	71 – 56	4	168	46.56	
التوافق الأسري	39 -24	58	48.91	10.07	
	55 – 40	58	47.22	6.78	.68 .504
	71 – 56	4	46	2.94	

يتضح من الجدول رقم (4) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضغوط النفسية بين أباء وأمهات أطفال التوحد من حيث متغير العمر. كما يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التوافق الأسري بين أباء وأمهات أطفال التوحد من حيث متغير العمر. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة Hastings and Johnson (2001) والتي أشارت أن الضغوط الوالدية لأطفال التوحد ارتبطت بعوامل نفسية اكثر من ارتباطها بعوامل ديموغرافيه. أما فيما يتعلق بالتوافق الأسري فإن هذه النتيجة تدعم نتيجة التساؤل الثاني في هذه الدراسة والتي أشارت إلى أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بدرجة عالية من التوافق الأسري حيث كان المتوسط الحساب لأفراد العينة على مقياس التوافق الأسري (48).

الهدف الخامس: معرفة الفروق بين آباء وأمهات أطفال التوحد في كل من الضغوط النفسية والتوافق الأسري وفقاً لمتغير المستوي التعليمي.

جدول رقم (5)

يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد العينة على مقياس الضغوط النفسية والتوافق الأسري واختبار (ف) ودلالته الإحصائية .

المتغيرات	المستوي التعليمي	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
الضغوط النفسية	أساسي	24	185.66	38.90		
	ثانوي	40	179.17	47.12	1.86	.14
	جامعي	54	192.77	45.22		
	عليا	2	245.70	3.53		
التوافق الأسري	أساسي	24	51.08	9.57		
	ثانوي	40	47.05	8.01	1.46	.22
	جامعي	54	47.48	8.24		
	عليا	2	44.00	4.24		

يتضح من الجدول رقم (5) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضغوط النفسية بين أباء وأمهات أطفال التوحد من حيث متغير المستوى التعليمي. كما يتضح أنه لا توجد فروق ذات إحصائية في مستوى التوافق الأسري بين أباء وأمهات أطفال التوحد من حيث متغير المستوى التعليمي. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصل إليه Hastings and Johnson (2001) بان الضغوط النفسية ترتبط بعوامل نفسية أكثر من ارتباطها بعوامل ديموغرافيه للوالدين، كما أن عدم وجود فروق في

الضغوط النفسية والتوافق الأسري تبعا لمتغير المستوى التعليمي قد يكون راجع إلى عدم تقارب عدد أفراد العينة بالنسبة لتوزيعهم على هذا المتغير، حيث تركز معظم أفراد عينة الدراسة في المستوى التعليمي المتوسط والجامعي.

الهدف السادس: معرفة الفروق بين آباء وأمهات أطفال التوحد في كل من الضغوط النفسية والتوافق الأسري وفقاً لمتغير عدد أفراد الأسرة.

جدول رقم (6)

يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد العينة على مقياس الضغوط النفسية والتوافق الأسري واختبار (ف) ودلالته الإحصائية .

المتغيرات	عدد أفراد الأسرة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
الضغوط النفسية	من 6 فأقل	79	191.91	47.64		
	7 فما فوق	41	179.58	38.64	2.04	.15
التوافق الأسري	من 6 فأقل	79	47.98	9.52		
	7 فما فوق	41	48.02	9.52	.001	

يتضح من الجدول رقم (10) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضغوط النفسية بين أباء وأمهات أطفال التوحد من حيث متغير عدد أفراد الأسرة. كما يتضح انه لا توجد فروق دالة إحصائياً في مستوي التوافق الأسري بين أباء وأمهات أطفال التوحد من حيث متغير عدد أفراد الأسرة. ويمكن إرجع هذه النتيجة إلى ما أشار إليه حنفي (2007) بأن وجود أخوه ذكور وإناث كبار في أسرة المعوق قد يعمل بمثابة دعم للوالدين في رعاية الطفل التوحدي مما قد يخفف من الضغوط النفسية عليهم ويزيد من ترابط الأسرة ويقلل الأعباء التي تقع على عاتق الوالدين نتيجة لرعاية والاهتمام بهذا الطفل وحيث إن الأسرة الليبية تعتبر كبيرة من حيث العدد إذا ما قورنت بغيرها من الأسر في المجتمعات الأخرى، فزيادة عدد أفرادها يعمل على تخفيف الدور المناط بالوالدين تجاه الطفل التوحدي مما يقل الضغوط النفسية التي يتعرضون لها ويزيد من توافقهما الأسري.

ويمكن القول بأنه على الرغم من الأسرة التي يوجد بها طفل توحدي تواجه العديد من المصاعب والضغوط النفسية، إلا أن هذا لا يعني أن مجرد وجود طفل توحدي في الأسرة يجعل الحياة الأسرية مفككة وغير مترابطة وبيئة ضاغطة، حيث إن هناك عوامل أخرى تؤثر في توافق الأسرة وكذلك تخفيف الضغوط النفسية التي يتعرض لها الوالدين، كالدعم الاجتماعي لأسر أطفال التوحد من البيئة الاجتماعية المحيطة بهم (كالأصدقاء، الأقارب، الجيران، المؤسسات الرسمية وغير الرسمية) كذلك الدعم الاقتصادي الذي تتلقاه أسر هؤلاء الأطفال من الدولة حيث يتقاضى أطفال التوحد في المجتمع الليبي منح يمكن القول بأنها تكفي احتياجاتهم الأساسية مما يخفف من الضغط الاقتصادي على الأسرة ،كما إن مؤسسات التدريب والتأهيل تقدم خدماتها لأطفال التوحد بدون مقابل مادي أو برسوم رمزية في أحيان أخرى، وهذا ما اتضح من خلال نتائج الدراسة الحالية والتي أوضحت بأن أباء و أمهات أطفال التوحد لا يعانون من ضغوط نفسية وكذلك لديهم توافق أسري مرتفع.

المراجع:

- أحمد، عبدالباقي دفع الله، عبدالله سلوى عثمان (2012) فاعلية برنامج جمعي لخفض الضغوط النفسية لأمهات المعاقين عقليا بولاية النيل الأبيض بالسودان، الجمعية السودانية لعلم النفس، العدد 9.
- بوشعراية، صالحة محمد يونس (2006) الضغوط النفسية وعلاقتها بالرضى الوظيفي لدى معلمي الثانويات التخصصية بشعبة الجبل الأخضر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التربية وعلم النفس، كلية الآداب، جامعة عمر المختار.
- بوهتيره، فاطمة محمد مكائيل (2007) أحداث الحياة الضاغطة وعلاقتها بالاكتئاب لدى عينة من الإناث المكتئبات وغير المكتئبات، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.
- الجلامدة، فوزية عبدالله، حسن، نجوى (2013) اضطرابات التواصل لدى التوحديين، ط1، دار الزهراء، الرياض.
- حافظ، ايمان حسني (2006) بعض مشكلات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وعلاقتها بالضغوط النفسية للإباء " دراسة مقارنة" رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا لطفولة، قسم الدراسات النفسية والاجتماعية.
- حنفي، علي عبدالنبي (2007) العمل مع اسر ذوي الاحتياجات الخاصة، ط1، دار العلم والإيمان، مصر، القاهرة.
- خطاب، محمد احمد (2005) سيكولوجية الطفل التوحدي: تعريفها - تصنفها- اعراضها- أسبابها-التدخل العلاجي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
- الخميسي، السيد سعد (2011) الضغوط الأسرية كما يدركها آباء وأمهات الأطفال والمراهقين التوحديين، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد 27، الجزء 1، مايو.
- دسوقي، راوية محمود حسين (1996) النموذج السببي للعلاقة بين المساندة الاجتماعية وضغوط الحياة والصحة النفسية لدى المطلقات، مجلة علم النفس، العدد 39، السنة 10، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الدعدي، غزلان شمسي (2009) الضغوط النفسية والتوافق الأسري الزواجي لدى عينة من آباء وأمهات الأطفال المعاقين تبعا لنوع ودرجة الإعاقة وبعض المتغيرات الديموغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- راوي، وفاء رشاد (2011) الذاتوي بين الاعاقة والابتكار، الطبعة الأولى، خوارزمي العلمية للنشر.
- السرطاوي، زيدان احمد، الشخص، عبدالعزيز السيد (1998) بطارية قياس الضغوط النفسية وأساليب المواجهة والاحتياجات لأولياء أمور المعوقين، ط1، دار الكتاب الجامعي، العين، الامارات.
- سعودي، عبد الكريم (2014) إدمان الفيسبوك وعلاقته بالتوافق الأسري للطالب الجامعي دراسة على عينة من طلبة جامعة بشار، دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، العدد13، ديسمبر، 41-52.
- السقا، ميسون سليم (2009) اثر ضغوط العمل على عملية اتخاذ القرارات دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

- شبيب، عادل جاسب (2008) ما الخصائص النفسية والاجتماعية والعقلية للأطفال المصابين بالتوحد من وجهة نظر الإباء، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية للتعليم المفتوح (بريطانيا).
- شتات، ابتسام محمود علي (2008) العلاقة بين إدارة الوقت وأساليب مواجهة الضغوط ودافعية الانجاز لدى طلاب المرحلة الثانوية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات العليا لطفولة قسم الدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة عين شمس.
- عبدالغني، خالد، 2007 ، دراسة استطلاعية لترتيب الحاجات والضغوط النفسية وأساليب مواجهتها لدى أسر ذوي الحاجات الخاصة في المجتمع القطري، مجلة كلية التربية، جامعة قطر.
- عريبات، احمد، الزيوتي، محمد (2008) فاعلية برنامج إرشادي لخفض الضغوط لدى اسر الأطفال ضعاف السمع وأثره في تكيف أطفالهم مجلة جامعة دمشق المجلد 24 العدد الأول ص 201-236.
- علي، محمد النوبي محمد (2010) مقياس الوعي الفونولوجي لدى المراهقين التوحديين، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- العمران، هناء عبدالرحمن إبراهيم (2007) الضغوط النفسية وعلاقتها بالتوافق الزواجي لدى عينة من طالبات جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس.
- العنزي، عايش بن سمير (2004) علاقة الضغوط النفسية ببعض المتغيرات الشخصية لدى العاملين في المرور بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية.
- **فونتانا دافيد** (1993) الضغوط النفسية، ترجمة حمدي الفرماوي و رضا سريع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- القاضي، خالد سعد سيد (2010) فعالية برنامج إرشادي في خفض ضغوط الوالدية لدى والدي الأطفال التوحديين، كلية التربية، جامعة جنوب الوادي، العدد 2، المجلد 16، ابريل.
- كامل، محمد علي (2003) الأوتيزم (التوحد) الاعاقة الغامضة بين الفهم والعلاج، ط1، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية.
- الكندري، احمد محمد مبارك (1992) علم النفس الأسري، مكتبة الفلاح، الطبعة الثانية، الكويت.
- مجلي، شايع عبدالله، بلان، كمال يوسف (2011) الأفكار اللاعقلانية وعلاقتها بالضغوط النفسية لدى طلبة كلية التربية بصعدة-جامعة عمران، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27.
- المغلوث، فهد بن حمد (2006) التوحد كيف نفهمه ونتعامل معه، الطبعة الأولى، مؤسسة الملك خالد الخيرية، الرياض.
- هديبل، يمينه مقبال (2011) الضغط النفسي وعلاقته بالتوافق الزواجي (دراسة ميدانية على عينة من أستاذات التعليم العالي) دراسات نفسية وتربوية، العدد 7، ديسمبر، 226-240.
- هنبري، مارتن - ترجمة أبو شعيرة، محمد اسماعيل، عواد، محمد محمود (2011) تعليم التلاميذ ذوي اضطراب طيف التوحد، ط1، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الوابلي، عبدالله بن محمد (2006) اثر الإعاقة على التوافق الأسري، المجلة العربية للتربية الخاصة، العدد الثامن 13-71 .

المراجع الأجنبية

- Allik,H,. Larsson,J,. & Smedje,H,. (2006) Health-related quality of life in parents of school-age children with Asperger syndrome or high-functioning autism, Health and Quality of Life Outcomes, Vol 4, No1, pp
- Al-Qaisy, L. M. (2012). Mothers' Stress in Families of Children with Mental Handicap. *Asian Social Science, 8(2), 80.*
- Anthony, C,. (1991) Stress of Parents with Autistic Children, Dissertation of Social work, University of Hong Kong.
- Bantock, H. (2007).A paediatric overview of children seen in the ENT outpatient department. In J.M.Graham., G.K.Scadding, & P.D.Bull. (Eds.).Pediatric ENT (pp. 1-6).London: Springer.
- Barnett, D,. Clements, M,. Kaplan-Estrin, M & Filka, J. (2003) Building New Dreams Supporting Parents' Adaptation to Their Child With Special Needs, Infants and Young Children, (16) 3, 184–200.
- Bernier, R. A., & Gerdts, J. (2010). Autism spectrum disorders: a reference handbook. ABC-CLIO.
- Carr, A. (1999).The handbook of child and adolescent clinical psychology: a contextual approach. London, New York: Routledge.
- Charman, T & Stone, W. (2006).Social and communication development in autism spectrum disorder. Now York, London: The Guilford Press.
- Divan, G., Vajaratkar, V., Desai, M. U., Strik-Lievers, L., & Patel, V. (2012). Challenges, coping strategies, and unmet needs of families with a child with autism spectrum disorder in Goa, *India. Autism Research, 5(3), 190-200.*
- Davis, N. O., & Carter, A. S. (2008). Parenting stress in mothers and fathers of toddlers with autism spectrum disorders: Associations with child characteristics. *Journal of autism and developmental disorders, 38(7), 1278-1291.*
- Ekas, N. (2009) Adaptation to Stress Among Mothers of Children with Autism Spectrum Disorder : The Role of Positive Affect and Personality, Dissertation in Psychology, The University of Notre Dame.
- Elçi, Ö. (2004) Predictive values of Social Support, Coping Styles and Stress Level in Posttraumatic Growth and burnout Levels among The Parents of Children with Autism, PhD in Social Science, , Middel Est Technical University.
- Gomes, E & Pedroso, F.S. (2007) Language in Autism. In P. c. Cerlisle (Ed) Progress in Autism research (pp.221-238)Retrieved from http:// books. Google.com/books? item ID=KsMs3_8uOUC.
- Gupta, A., & Singhal, N. (2005). Psychosocial support for families of children with autism. *Asia Pacific Disability Rehabilitation Journal, 16(2), 62-83.*
- Hale, C. M & Tager-Flusberg, H. (2005).Social communication in children with autism: The relationship between theory of mind and discourse development. *The international journal of research and practice.9, 157- 178.*
- Hall, H. (2008) The relationship Among Adaptive Behaviors of Children with Autism Spectrum Disorder, Their Family Support Networks parental stress, And Parental Coping, Dissertation, The University of Tennessee, Health Science Center.

- Hart, A. (2004). *Origin of Stress, Depression & Anxiety in Parents of Autistic Children & the Impact on the Family: A Quantitative and Qualitative Study* (Doctoral dissertation, University of Wollongong).
- Hastings, R & Johnson, E. (2001) Stress in UK Families Conducting Intensive Home-Based Behavioral Intervention for Their Young Child with Autism, *Journal of Autism and Developmental Disorders, (31)3.*
- Honey, E., Hastings, R. P., & Mcconachie, H. (2005). Use of the Questionnaire on Resources and Stress (QRS-F) with parents of young children with autism. *Autism, 9(3), 246-255.*
- Johston, C,. Hessl, D,. Blasey, C,. Eliez, S,. Erba, H,. Dyer-Friedman, J,. Glaser,B,. & Reiss, A,. (2003), Factors Associated with Parenting Stress in Mothers of Children with Fragile X Syndrome. *Developmental and behavioral Pediatrics, vol 24, No 4, pp 267-275.*
- Kediye, F. (2007). Stress Factors and Child-rearing Practices in Somali-Canadian Mothers of Young Children Diagnosed with Autism Spectrum Disorder. *Stress*, 1, 1-2007.
- Kersh,J,. Hedvat, T,. Hauser-cram, P,. & warfield, M,. (2006) The contribution of marital quality to the well-being of parents of children with developmental disabilities, Journal of Intellectual Disability Research, 50,pp 883-893.
- Konstantareas, M & Homatidis, S. (1988) Assessing Child Symptom Severity and Stress in Parents of Autistic Children, *J. Child Psychol. Psychical (30), 3, 459-470.*
- Kumar,G,. Venkatesh, (2008) Psychological Stress and Coping Strategies of the Parents of Mentally Challenged Children, *Journal of the Indian Academy of Applied Psychology, Vol. 34, No.2, 227-231.*
- Kwan, M. (2012) Parental Stress in parents of Children with Physical Disability in Hong Kong, Dissertation of Psychology, The Chinese university of Hong kong.
- Li, J., Vestergaard, M., Obel, C., Christensen, J., Precht, D. H., Lu, M., & Olsen, J. (2009). A nationwide study on the risk of autism after prenatal stress exposure to maternal bereavement . *Pediatrics, 123(4), 1102-1107.*
- Noh, S., Dumas, J., Wolf, L. & Fisman, S. (1989). Parent adjustment and family stress as factors in behavioral parent training for young autistic children. *Family Relations, 38*(4), 456-461.
- Osborne, L,. McHugh, L,. Saunders, J & Reed, H. (2007) Parenting Stress Reduces the Effectiveness of Early Teaching Interventions for Autistic Spectrum Disorders, *J Autism Dev Disorder, 10.1007.*
- Schieve,L,. Blowmberg,S. Rice, C,. Visser, S & boyle,C. 92007) The Relationship Between autism and Parenting Stress. Pediatrics, 119 (1) 114-121.
- Sevim, B. (2007) the Effects of Stress management Program for Mothers of Children with Autism, PhD in Social Sciences, Middel Est Technical University.
- Tager-Flusberg, H. (1989).A psycholinguistic perspective on language development in autistic child .In G. Dawson, G (Ed.), Autism: nature, diagnosis, and treatment (PP. 92-118). New York: Guilford Press.
- Tager-Flusberg, H.(2004).Do autism and specific language impairment represent overlapping language disorders? .In M.L. Rice & S.F.Warren (Eds.), Developmental

language disorders: from phenotype to etiologies (pp. 31-52). New Jersey: Lawrence Erlbaum Associate, Inc.

- Tager-Flusberg, H., Paul, R & Lord, C. (2005).Language and communication in autism. In F. R. Volkmar (Ed.), Handbook of autism and pervasive developmental disorders: Assessment, interventions and policy, volume two (pp.365-381), (3nd ed) New Jersey: John Wiley and Sons.

Journal of Psychiatry, 20(2).

- Wang, P,. Michaels, C & Day,M. (2011) Stresses and Coping Strategies of Chinese Families with Children with Autism and other Developmental Disabilities. *Autism Dev Disorder, 41, 783-795.*
- Wetherby, A.M & Prizant, B.M. (1999).Enhancing language and communication development in autism: Assessment and intervention guidelines. In D.Zager (Ed.), autism: identification, education and treatment, (2nded.pp.141-174).New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates, Inc.

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الرابع عشر - فبراير 2017

مصادر المعلومات المستخدمة في المقالات المنشورة بمجلة المختار للعلوم الإنسانية - دراسة ببليوجرافية

د. عبدالكريم عبدالرحيم محمد العوامي.

(محاضر بقسم المكتبات والمعلومات – جامعة طبرق – ليبيا)

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الرابع عشر - فبراير 2017

مصادر المعلومات المستخدمة في المقالات المنشورة بمجلة المختار للعلوم الإنسانية - دراسة ببليوجرافية

مستخلص

تهدف الدراسة إلى معرفة الاتجاهات الكمية والموضوعية واللغوية والشكلية للإنتاج الفكري المستخدم في البحوث المنشورة بمجلة المختار للعلوم الإنسانية، والبالغ عددها 383 بحثاً، موزعة على 30 عدداً، ومشتملة على 9935 استشهاداً مرجعياً. اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل الاستشهادات المرجعية، كفرع من فروع المنهج الببليومتري، ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج أن تخصصات اللغة العربية والتاريخ هما الأكثر نشراً للبحوث في المجلة. بلغ عدد الباحثين الذين نشروا في المجلة 228 باحثاً، منهم 149 باحثاً نشر كل منهم بحثاً واحداً، و 42 باحثاً نشر كل منهم بحثين. أما أكثر الباحثين إنتاجية فقد نشر9 بحوث .كما أظهرت النتائج أن الكتب هي أكثر أوعية المعلومات المستشهد بها، وأن اللغة العربية هي الغالبة سواء في كتابة البحوث المنشورة بالمجلة موضوع الدراسة، أو المصادر المستشهد بها. كما توصلت الدراسة إلى أن استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية مازال ضعيفاً جداً، وأن نمط التأليف الفردي هو السائد. وأخيراً أظهرت نتائج التوزيع الزمني أن أكبر نسبة من المصادر المستشهد بها منشورة في العقدين الماضيين.

الكلمات المفتاحية: الافادة من مصادر المعلومات، تحليل الاستشهادات المرجعية، الببليومتركس، مجلة المختار للعلوم الإنسانية.

Abstract.

References of articles play very important role for publications which normally gives a good indication about paper quality, the effort done by authors in literature review and also maybe the easy accessing to most updated articles especially electronic journals. The objective of this study is to classify papers which are published in Al-Mukhtar Journal of Human Sciences according to different variables such as: subject, number of citations, type of citation, language and other bibliometric variables. 383 papers were analyzed which are appeared over 30 issues in the period between 2003 to 2016, in those papers 9935 citations were used. The a reference citations analysis method was used as bibliometric analysis methods. It was found that the main two topic which are most published in this journal were in the field of Arabic language and history, the total number of researchers reached 228 and the frequency of publishing in this journal by same author was variable for example 149 researchers published once, 42 published twice and only one researcher was published 9 times. The results also showed that the books are more used than papers as references, the references which are written in Arabic language are mostly used by authors and a counter production of using electronic sources were observed and lack of using electronic sources by authors in most of references. co-authoring were found is more less than papers which have just one author and finally most authors were used articles published in last two decades as references.

- **مقدمة:**

تُعد بحوث الدوريات العلمية مصدراً مهما للمعلومات: وفي الوقت ذاته يحتاج الباحثون لمصادر المعلومات بأشكالها المتنوعة لإنجاز بحوثهم العلمية التي يعتزمون نشرها في تلك الدوريات. ويختلف الباحثون فيما بينهم في تفضيلهم لشكل على أخر من أشكال مصادر المعلومات، كما يختلفون في تفضيلهم للغات التي تُنشر بها المصادر التي يستخدمونها، وذلك باختلاف تخصصاتهم العلمية، فضلا عن الفروق الفردية بين الباحثين.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها ترصد حركة الاتصال العلمي الرسمي بين الباحثين من حيث التوزيع الموضوعي والشكلي واللُغوي والزمني لمصادر المعلومات المُستشهد بها في البحوث المنشورة في مجلة المختار للعلوم الإنسانية وبالتالي فإن نتائج هذه الدراسة من الناحية التطبيقية ستُعطي مؤشرات علمية واقعية واضحة عن أشكال ولُغات مصادر المعلومات المستخدمة في مجال بحوث العلوم الإنسانية، الأمر الذي سيكون بمثابة خطوط إرشادية يستفيد منها أمناء المكتبات ومتخذي القرار في مجال التزويد لمعرفة موضوعات وأشكال ولغات مصادر المعلومات التي تلبي الاحتياجات المعلوماتية الفعلية لهذه الفئة من المستفيدين.

كما تسهم هذه الدراسة من الناحية النظرية في إثراء النتاج الفكري العربي المتخصص في مجال دراسات قياسات المعلومات بشكل عام، والقياسات الببليوجرافية على وجه الخصوص، وكذلك تسليط الضوء على حركة الاتصال العلمي الرسمي في مجال العلوم الإنسانية ومعرفة الخصائص البنائية للإنتاج الفكري المنشور في هذا المجال.

- **مشكلة الدراسة:**

تُعد المعلومات القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها أي بحث علمي، فالمعرفة تراكمية، والباحث ينطلق من حيث انتهى الآخرون، وهو بذلك يحتاج لمراجعة الإنتاج الفكري لمن سبقوه في المجال ليكون قاعدة معرفية كافية عن الموضوع الذي يعتزم الخوض فيه بالبحث والدراسة. وهنا يجد الباحث نفسه أمام كم هائل من المعلومات المنشورة في أشكال متنوعة من مصادر المعلومات، وبلغات متعددة، كما سيجد نفسه أمام إنتاج فكري منشور في فترات زمنية مختلفة، فيختار ما يتناسب وطبيعة بحثه وقدراته الموضوعية واللغوية، وكذلك ما يمكنه الوصول إليه من مصادر معلومات.

إن ما يستفيد منه الباحث فعلا في بحثه من مصادر معلومات سيظهر بوضوح في القائمة الببليوجرافية لبحثه، والتي تعكس فعلا مصادر المعلومات التي استفاد منها وبالتالي أستشهد بها في دراسته.

ومن هنا، وتأسيساً على ما سبق، تكمن مشكلة هذه الدراسة في التعرف على الخصائص البنائية لمصادر المعلومات المستخدمة في البحوث المنشورة بمجلة المختار للعلوم الإنسانية. * من حيث توزيعها الموضوعي والشكلي واللغوي والزمني .

- **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى التعرف على ملامح الاستشهادات المرجعية وخصائصها في البحوث المنشورة بمجلة المختار للعلوم الإنسانية، للوقوف على خصائص هذه الاستشهادات من حيث:

* تصدر عن جامعة عمر المختار، صدر العدد الأول منها عام 2003

1. أشكال مصادر المعلومات المستخدمة في البحوث المنشورة في بمجلة المختار وترتيب هذه المصادر حسب كثرة الاستخدام
2. التوزيع الموضوعي لمصادر المعلومات المستشهد بها
3. التشتت اللغوي والزمني لمصادر المعلومات المستشهد بها
4. نسبة التأليف الفردي إلى التأليف الجماعي
5. مدى اكتمال البيانات الببليوجرافية لمصادر المعلومات المستشهد بها، والطرق المتبعة في تسجيلها.

- **منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات:**

أعتمد الباحث في جمع بيانات هذه الدراسة على القوائم الببليوجرافية المُلحقة بالبحوث المنشورة بمجلة المختار حيث تم مراجعة كل هذه القوائم وتفريغها في قاعدة بيانات استعدادا لتحليلها. ويتسم هذا الأسلوب لجمع البيانات بالموضوعية وعدم التحيز، حيث لا يخضع للآراء والانطباعات الشخصية، بل يعكس واقع الاستخدام الفعلي دون الحاجة إلى التطفل من قبل الباحث. وهذا أسلوب تتميز به بحوث قياسات المعلومات في مجال المكتبات والمعلومات. ويؤكد غُنيم[1] على أن هذا الأسلوب أكثر دقة ومصداقية من الاستبيانات والمقابلات الشخصية وغيرها من أدوات جمع البيانات لمعرفة مدى استخدام الباحثين لمصادر المعلومات. ويرى Smith [2] أن المؤشرات المعتمدة على تحليل الاستشهادات المرجعية تُعد مقاييس موضوعية عن الإنتاجية العلمية. وتذكر محيريق[3] إن إعداد القوائم الببليوجرافية هو في حد ذاته عمل علمي يتسق في حجمه مع حجم الببليوجرافية نفسها، ويدخل في عداد البحث العلمي، والإضافة للمعرفة البشرية.

وتم الاعتماد على أسلوب تحليل الاستشهادات المرجعية citation Analysis كفرع من فروع المنهج الببليومتري، الذي يسميه البعض منهج القياسات الببليوجرافية، وهو من مناهج البحث الذي ينفرد باستخدامه تخصص المكتبات والمعلومات. وهو منهج أو أداة تقوم على التحليل الكمي لخصائص المعرفة المسجلة، والسلوكيات المرتبطة بها، ويستعين في ذلك ببعض القوانين والأساليب الرياضية والإحصائية التي تُستخدم في تحليل الإنتاج الفكري لتحديد الخصائص البنائية لهذا الإنتاج[4] من حيث سماته الموضوعية واللُغوية والشكلية والزمنية وغيرها بهدف الخروج بمؤشرات عن طبيعة الاتصال العلمي الرسمي بين الباحثين من خلال دراسة الاستشهادات المرجعية المُسجلة في بحوثهم.

- **الاستشهادات المرجعية:**

يُعرفها مُعجم مصطلحات المكتبات والمعلومات على الخط المباشر. **(ODLIS)**[5] بأنها أي إشارة مكتوبة لعمل معين أو جزء من عمل (كتاب، مقالة، أطروحة، تقرير، التأليف الموسيقي، وغيرها) والتي ينتجها كاتب معين وتعطي بيانات كافية يمكن من خلالها الوصول إلى هذا العمل. بغض النظر عن الأساليب المختلفة المستخدمة في تسجيل هذه الإشارات وبغض النظر عن المجال الموضوعي الذي

---

[1] محمد غنيم (1997) الإنتاج الفكري العربي في مجال التربية 1950-1990 : دراسة ببليومترية. القاهرة. جامعة القاهرة , كلية الآداب (رسالة ماجستير غير منشورة).

[2] Smith, Linda. (1981) Citation Analysis. Library Trends p p 83-106 .

[3] مبروكة عمر محيريق (2008) الدليل الشامل في البحث العلمي: مع تطبيقات عملية للإستشهادات المرجعية الورقية و الإلكترونية وفقا للمعايير الدولية ISO. APA. MLA.CM . القاهرة مجموعة النيل العربية.

[4] الشامي، أحمد محمد (1988) وسيد حسب الله. المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات. الرياض: دار المريخ.

[5] Online Dictionary for Library and Information Science (ODLIS)
متاح على: . http://www.abc-clio.com/ODLIS/odlis_c.aspx#citation تاريخ الإتاحة 2016/4/10

استخدمت في بحوثه هذه الإشارات. وتشمل الإشارة في حدها الأدنى على المؤلف، وعنوان العمل، وتاريخ النشر .

وتعتبر الاستشهادات المرجعية من العناصر الأساسية لأي بحث علمي، بل ومن الضروريات التي لا غنى عنها لأي باحث، إلا أن ذلك لا يعني أن يتحول البحث إلى مجموعة من الاقتباسات التي تُضعف التماسك المنطقي للبحث[6]، وإنما يجب على الباحث أن يُفكر في عدد الاستشهادات التي يحتاجها فعلا في بحثه، والتي تعكس الترابط الموضوعي والاتصال العلمي بين بحثه وبين من سبقوه في المجال نفسه وأقتبس من بحوثهم ووثقها في بحثه.

وتُعد قائمة المراجع من المؤشرات المهمة في الحكم على قيمة البحث وتقدير الجهود التي بذلها الباحث في تقصي المعلومات المرتبطة بموضوع بحثه، ولذلك ينبغي على الباحث تحري الدقة في صياغة الاستشهادات المرجعية، فيُعطي وصفاً دقيقاً لكل المصادر التي رجع إليها، إذ أن الدقة تُساعد القارئ الذي يريد أن يستخدم هذه المصادر أو أن يُراجع مدى استخدام الباحث لها.[7]

وتقوم الأفكار الرئيسية الخاصة بتكشيف الاستشهادات المرجعية على فرضية أساسية تقول " أن هناك علاقة موضوعية بين العمل المستشهد به Cited document والعمل الذي يرد به الاستشهاد أي الوثيقة المصدرية Citing document وقد تكون هذه العلاقة التشابه في الموضوع، أو القضية البحثية محل التناول، أو الأسلوب المنهجي، ... إلى أخره من أنماط هذه العلاقة"[8]

- **وظائف الاستشهادات المرجعية وأسباب الاستشهاد:**

كما سبقت الإشارة فإن الإستشهادات المرجعية تعتبر من الركائز الأساسية لأي بحث علمي. وتوجد علاقة قوية بين موثوقية العمل ونوعية المصادر المستشهد بها، كما أن مقام الاستشهاد أو ملائمة الاعتماد على مصدر ما في نقطة بحثية معينة يُعد مؤشر على مدى حسن استخدام الباحث للمصادر.[9]

وتختلف الأسباب التي تدفع الباحث لذكر المصدر التي استفاد منه في بحثه أو دراسته، وقد لخصت حسناء محجوب[10] هذه الأسباب في:

1. التعبير عن الولاء والتقدير للسابقين في المجال.
2. الإشادة بأهمية الأعمال ذات الصلة.
3. توفير القراءات التي تُشكل الخلفية الموضوعية.
4. تصحيح أعمال الآخرين.
5. تصحيح الباحث لأعماله السابقة.
6. تحديد ومطابقة منهج البحث ومستلزماته.
7. انتقاد الأعمال السابقة.
8. دعم الحجج والبراهين.
9. التعريف بالأعمال المستقبلية.
10. التعريف بالأعمال التي لم تحظَ بالبث المناسب ولم تُشر إليها سابقاً.

---

[6] حمدي أبو الفتوح عطيفة (1996). منهجية البحث العلمي وتطبيقاتها في الدراسات التربوية والنفسية. القاهرة: دار النشر للجامعات.
[7] محمد محمد النجار(2009). الدليل الإرشادي لصياغة الاستشهادات المرجعية في بيئة البحث العلمي التقليدية والرقمية. القاهرة: دار الثقافة العلمية.
[8] عبدالكريم الزيد (1419هـ) تحليل الاستشهادات المرجعية لمقالات الدوريات العربية في مجال المكتبات والمعلومات. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (رسالة دكتوراه غير منشورة).
[9] حسن عبدالرحمن الشيمي (1998) المعلومات والتفكير النقدي. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
[10] حسناء محمود محجوب(2009). قياسات المعلومات. القاهرة: دار الثقافة العلمية.

11. إثبات صحة البيانات والحقائق.
12. التعريف بالمطبوعات الأصلية التي تضمنت مناقشة فكرة أو موضوع معين.
13. التعريف بالمطبوعات الأصلية والمطبوعات الأخرى التي تصف عبارة أو مفهوم وصفاً دقيقاً.
14. تفنيد ادعاءات الآخرين للأسبقية.
15. نفي ادعاءات أعمال وأفكار الآخرين (الادعاءات السلبية).

- **أنواع الاستشهادات المرجعية وأشكالها ومواقع ذكرها:**

يمكن بصفة عامة تقسيم الاستشهادات المرجعية إلى فئتين أو نوعين رئيسيين: سلبية وإيجابية. فالإستشهاد الايجابية هي التي تشير إلى الأعمال ذات الأثر الواضح في العمل الجديد، أما الاستشادات السلبية فهي التي تُشير إلى أعمال سابقة لغرض النقد أو التصحيح، كما هو الحال في المقالات الاستعراضية، أما من حيث الشكل فتنقسم أيضا إلى فئتين: استشهادات صريحة واستشهادات ضمنية. والاستشهاد الصريح يتضمن معلومات ببليوجرافية كاملة للأعمال المستشهد بها، مما يكفل إمكانية التحقق من كل عمل. أما الاستشهادات الضمنية فتتمثل في الاستشهادات التي يرى الباحث أنه ليس من الضروري ذكر بياناتها الببليوجرافية بشكل كامل وصريح، بل الاكتفاء بالتلميح حتى وإن كان لها أثر واضح في البحث.[11] والنوع الأول هو ما سيتم الاعتماد عليه في هذه الدراسة حيث أن دراسات تحليل الاستشهادات المرجعية لا تقوم إلا إذا توافرت العناصر الببليوجرافية عن كل عمل مستشهد به حتي يتسنى تحليله والخروج بمؤشرات الدراسة الكمية.

أما مواقع ذكر الاستشهادات المرجعية فقد حددها محمد النجار[12] في ثلاثة مواضع:

- نهاية الصفحة، بحث يكون لكل صفحة استشهاداتها الخاصة بها ويعطى ترقيم في المتن لكن مصدر أستشهد به في هذه الصفحة، ويربط هذا الترقيم بالبيانات الببليوجرافية للمصدر الذي أستشهد بها في هامش الصفحة السفلي، وتبدأ الصفحة التالية بترقيم مستقل عن تسلسل الصفحة السابقة لها.
- نهاية الفصول (بالنسبة للكتب) وفي هذه الطريقة تُرقم الاستشهادات ترقيما مسلسلاً لكل فصل على حده، على أن تُكرر الأرقام بطريقة تتابعية عند نهاية كل فصل في صفحة مستقلة.
- نهاية البحث: وتشبه هذه الطريقة طريقة الترقيم المستقلة لكل فصل، إلا أن أرقام الإحالات ترقم ترقيما تتابعياً لكل فصول البحث (1، 2، 3، ... إلخ) وتوضع أرقام الاستشهادات في قائمة مراجع في نهاية البحث.

وسيعتمد الباحث في هذه الدراسة على الطريقة الثالثة حيث غالبا ما تقتصر الطريقة الأولى على بيانات ببليوجرافية مختصرة لا تفي بالبيانات المطلوبة لإجراء هذه الدراسة، وبالتالي اعتمد الباحث على الطريقة الثالثة وقام بتحليل القوائم الببليوجرافية الموجودة نهاية كل بحث.

- **القياسات الببليومترية:**

يُعتبر العد المباشر للاستشهادات (Direct Citation Counting) من القياسات الببليومترية التي تعنى باستخراج عدد الاستشهادات الواردة على وثيقة معينة أو مؤلف معين أو دورية في فترة زمنية محددة. ويشتمل على **القياسات التالية:**

[11] عامر قنديلجي، أسماء النعيمي (1999). " مصادر المعلومات المستخدمة في بحوث مجلة العلوم القانونية: دراسة تحليلية" المجلة العراقية للمكتبات والمعلومات. مج5، ع2،1. ص ص 18-29.
[12] محمد محمد النجار. مصدر سابق.

1- معامل التأثير (Impact Factor) هو معيار يعطي دلالة مهمة عن مكانة المجلة العلمية ومدى استخدام البحوث المنشورة بها في البحث العلمي من قبل الباحثين من خلال الإشارة لهذه البحوث وتوثيقها في المجلات. ويُحسب بقسمة عدد الاستشهادات التي اعتمدتها دورية معينة (في السنة الحالية) من مقالات منشورة في دوريات أخرى خلال السنتين السابقتين على مجموع المقالات المنشورة في هذه الدورية خلال نفس السنتين السابقتين.

2- الكشاف الفوري (Immediacy Index) هو مقياس لمعدل سرعة الاستشهاد بمقالات دورية معينة خلال نفس الفترة الزمنية التي نشرت فيها مقالات تلك الدورية. ويُحسب معامل الكشاف الفوري: قسمة عدد الاستشهادات بالمقالات المنشورة في السنة المطلوبة على عدد المقالات المنشورة في تلك السنة.

3- قياس منتصف عمر الاستشهاد (Cited Half-life)[13]: يهدف هذا المقياس إلى معرفة مستوى حداثة معلومات دورية معينة من خلال حساب سنوات النشر للاستشهادات الواردة في تلك الدورية.ويُحسب منتصف عمر استشهادات مقالات دورية معينة بداء من السنة الحالية وترتب تاريخيا حسب السنوات السابقة، ثُم جمع استشهادات كافة السنين، و استخراج النسبة المئوية لاستشهادات كل سنة، ثُم البدء من استشهادات السنة الحالية وجمع الاستشهادات لغاية النسبة المئوية50% أو ما قبلها، وتُمثل السنوات الداخلة ضمن نسبة 50% للاستشهادات معامل منتصف عمر الاستشهاد لتلك الدورية

4- الاستشهاد المرجعي الذاتي للمؤلف (Self-citation): وهو استشهاد مؤلف معين بأعماله.

- **الدراسات السابقة:**

وجد الباحث العديد من الدراسات المشابهة لموضوع هذه الدراسة، منها ما تشابه معها في طريقة المعالجة واستخدام المنهج الببليومتري وتحليل الاستشهادات المرجعية، ومنها ما تشابها معها من حيث تغطيتها لمقالات الدوريات كمصدر للتحليل، ومنها أيضا ما تشابها معها في التغطية الموضوعية لمجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومن بين هذه الدراسات:

دراسة هشام عباس 14 على مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود ،حيث قام الباحث بإجراء دراسة ببليومترية على البحوث المنشورة بمجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود للوقوف على خصائص وسمات بحوث المجلة، والتعرف على إنتاجية المؤلفين والتأليف المشترك، وقياس مدى التشتت الموضوعي واللُغوي للإنتاج الفكري، واستخدم الباحث منهج الدراسات الببليومترية وغطت الدراسة (300) مقالة منشورة بالمجلة. من أهم نتائج هذه الدراسة أن نسبة المقالات العربية بلغت 96.64 %، وأن 10.92% من المؤلفين ساهموا بكتابة مقالتين، حيث بلغت نسبة المقالات التي كتبها كل مؤلف 0.99 % مقالا لكل كاتب. وبلغ عدد مؤلفي القمة 4 مؤلفين يمثلون 1.32 % من مجموع المؤلفين وأن أكثر المؤلفين إسهامًا في المجلة هم المتخصصون في اللغات، وأقلهم إسهامًا المتخصصون في العلوم السياسية.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن الاتجاه الموضوعي للمقالات كان غير متوازن، حيث نجد تفوق موضوعات الآداب واللغة على بقية الموضوعات الأخرى، ولم يحظ التأليف المشترك باهتمام كبير، حيث لم يوجد إلا مقالة واحدة اشترك فيها أكثر من مؤلف.

---

[13] جاك ميدوز (1979) . أفاق الاتصال ومنافذه في العلوم والتكنولوجيا. ا ترجمة حشمت قاسم لقاهرة: المركز العربي للصحافة.

14 هشام عبدالله عباس (1990) " المجلات الأكاديمية في المملكة العربية السعودية: دراسة ببليومترية على مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود" ***عالم الكتب***، مج 11ع 3 ص ص 331-340.

وسعت دراسة **مؤيد الحميضي** 15 إلى التعرف على خصائص مصادر المعلومات المستخدمة في رسائل الماجستير لمجازة من الجامعات السعودية في مجال المكتبات والمعلومات في الفترة من العام(1410- 1425 هـ) وغطت الدراسة 81 رسالة ماجستير مجازة من ثلاث جامعات سعودية، وقد وصل عدد الاستشهادات المرجعية في تلك الرسائل إلى ما يزيد عن 6 آلاف استشهاداً ما بين اللغة العربية واللغات الأجنبية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي . ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج سيطرة المصادر التقليدية بنسبة تجاوزت 98%، وأن الكتب هي أكثر مصادر المعلومات المستخدمة بنسبة زادت عن 50%، وأن نسبة التأليف الفردي هي الغالبة على المصادر المستشهد بها حيث بلغت نسبتها 86%، وأظهر التوزيع الزمني أن نسبة 51% من المصادر المستشهد بها منشورة في الفترة من 1980-1989. وأظهرت نتائج التوزيع الموضوعي أن موضوعات الخدمات المكتبية، وتقنية المعلومات، والمكتبات المتخصصة استحوذت على 54% من موضوعات المصادر المستشهد بها في الرسائل موضوع الدراسة.

وأجرى فيصل.[16] دراسة بعنوان (**الدراسات والاستشهادات المرجعية في مجلة عالم الكتب: دراسة ببليومترية)** ستخدماً التحليل الببليومتري، وبتحليل مصادر الاستشهادات المرجعية للدراسات المتخصصة في المكتبات والمعلومات التي تغطي من عام 1980إلى 1990، وقد حوت 79 دراسة بلغ مجموع استشهاداتها (1745) استشهادًا. ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج :أن ثلثي الاستشهادات تقريبًا بالعربية والباقي بالإنجليزية ونحو 1 % بالفرنسية والألمانية والإيطالية والروسية والتركية. أما أماكن النشر فلقد كانت مركزة على الولايات المتحدة الأمريكية ومصر والمملكة العربية السعودية والعراق ولبنان وإنجلترا. واحتلت الكتب المرتبة الأولى بين أوعية المعلومات ثم المقالات فالتقارير فالأطروحات ففصول الكتب ثم بحوث المؤتمرات .أما من الناحية الموضوعية تبين أن الاستشهادات توزعت على (138) موضوعًا مختلفًا منها (81) موضوعًا في المكتبات والمعلومات، وتوزع الباقي بين موضوعات: الإنسانيات، والعلوم الاجتماعية، والعلوم التقنية .

- **التوزيع الكمي للمقالات والاستشهادات:**

يهتم هذا المحور بدراسة التوزيع الكمي للمقالات المنشورة في مجلة المختار للعلوم الإنسانية من حيث عدد المقالات، ونصيب كل عدد من هذه المقالات ، وعدد الاستشهادات ونسبتها في كل عدد .

جدول رقم (1) التوزيع الكمي للمقالات والاستشهادات

رقم العدد	عدد المقالات	النسبة	عدد الاستشهادات	النسبة
1	12	%3.2	198	2%
2	6	%1.6	83	%0.8
3	10	%2.6	349	%3.5
4	8	%2.1	134	%1.3
5	10	%2.6	171	%1.7
6	9	%2.3	202	%2

15 مؤيد سليمان بن عبدالله الحميضي (1425 هـ) .. تحليل الاستشهادات المرجعية في رسائل الماجستير المجازة من الجامعات السعودية في مجال المكتبات والمعلومات من عام 1410-1425 هـ . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. (رسالة ماجستير غير منشورة).

16 فيصل عبدالله الحداد (1993) " الدراسات والاستشهادات المرجعية في مجلة عالم الكتب: دراسة ببليومترية." عالم الكتب، مج 14 ع4 ، ص 94.

%2.4	230	%2.1	8	7
%2.3	228	%2.6	10	8
%2	198	%2.6	10	9
%2.3	224	%2.6	10	10
% 1.9	190	%2.1	8	11
%4	395	%2.3	9	12
%1.7	168	%1.8	7	13
%1.8	179	%2.1	8	14
%2.6	259	%2.1	8	15
%2.5	247	%2.3	9	16
%2.3	224	%2.1	8	17
%2.1	208	%2.1	8	18
%4.1	410	%2.1	8	19
%5.5	550	%4.7	18	20
%3.9	391	%3.9	15	21
%4	396	%3.9	15	22
%4.8	471	%4.2	16	23
%4.4	438	%4.2	16	24
%5.2	518	%6.3	24	25
%3.8	378	%4.2	16	26
%6.9	689	%8.1	31	27
%7.9	787	%6.3	24	28
%5.6	556	%5.7	22	29
%4.7	464	%5.2	20	30
100%	**9935**	**100%**	**383**	**المجموع**

من بيانات الجدول السابق نلاحظ بوضوح أن عدد المقالات المنشورة بمجلة المختار للعلوم الإنسانية والبالغ مجموعها 383 مقالاً، نُشرت في ثلاثين عدداً، يتفاوت توزيع عدد المقالات من عدد لأخر، فنلاحظ أن أكبر عدد من المقالات نُشر في العدد رقم 27 ، حيث بلغ 31 مقالاً مثلت نسبة 8.1% من إجمالي عدد المقالات التي نشرتها المجلة. في حين نجد أن عدد المقالات المنشورة في العدد الثاني بلغ فقط 6 بحوث، وبنسبة 1.6% ، وهي نسبة قليلة جدا قياسا بعدد المقالات المنشورة في العدد 27 . وربما يرجع السبب انخفاض عدد المقالات في العدد الثاني لكون المجلة مازالت في بدايتها الأولى، على عكس الأعداد التي صدرت في سنوات لاحقة بدأت فيها المجلة تنتشر بين أوساط الباحثين في الجامعة وخارجها ووجدت بحوثهم طريقها إلى النشر فيها. وفي

العموم يمكن أن نلاحظ أن متوسط عدد المقالات في كل عدد يتراوح ما بين الـ 8 إلى 10 مقالات، مع بعض الاستثناءات في الزيادة والنقصان.

وبالنسبة لعدد الاستشهادات المرجعية في كل عدد والبالغ مجموعها 9935 استشهادا، نلاحظ أيضا تفاوتاً واضحاً، فبلغ في العدد الثامن والعشرون 787 استشهاداً، مثلت نسبة 7.9% من اجمالي الاستشهادات، بينما سُجل أقل عدد من الاستشهادات المرجعية في العدد الثاني أيضاً وبلغت فقط 83 استشهادا، بنسبة مئوية مقدارها 0.8%. وهذا أمر طبيعي قياساً إلى عدد المقالات المنشورة في هذين العددين، والذي بلغ 24 بحثاً في الحالة الأولى، و 6 بحوث في الحالة الثانية. وليس هذا السبب الوحيد لتفاوت عدد الاستشهادات من عدد لأخر، فاختلاف موضوعات المقالات المنشورة في كل عدد لا يمكن إغفال دورها في زيادة أو نقصان عدد الاستشهادات المرجعية، كما أن التفاوت قد يكون من باحث لأخر، بل ربما يصل التفاوت في عدد الاستشهادات بين مقالين للباحث الواحد.

- **التوزيع الموضوعي للمقالات:**

من خلال حصر وتحليل المقالات المنشورة بأعداد مجلة المختار للعلوم الإنسانية تم توزيع هذه المقالات إلى مجالات موضوعية يعكسها الجدول التالي:

جدول رقم (2) التوزيع الموضوعي للمقالات

الموضوع	عدد المقالات	النسبة	عدد الاستشهادات	النسبة
لغة عربية	89	%23.2	2167	%21.8
تاريخ	51	%13.3	1874	%18.9
علم اجتماع	37	%9.7	774	%7.8
جغرافيا	35	%9.1	676	%6.8
تخطيط تربوي	29	%7.6	888	%8.9
علم نفس	24	%6.3	852	%8.6
شريعة إسلامية	18	%4.7	630	%6.3
أثار	18	%4.7	404	%4.1
قانون	17	%4.4	348	%3.5
لغة إنجليزية	17	%4.4	293	%2.9
فلسفة	14	%3.7	296	%3
إعلام	11	%2.9	358	%3.6
مكتبات ومعلومات	9	%2.3	89	%0.9
اقتصاد	5	%1.3	133	%1.3
علوم سياسية	3	%0.8	46	%0.5
فنون وعمارة	2	%0.5	48	%0.5

سياحة	2	%0.5	39	%0.4
محاسبة	1	%0.3	11	%0.1
علوم بيئة	1	%0.3	9	%0.1
المجموع	383	%100	9935	%100

من بيانات الجدول السابق نلاحظ أن موضوع اللغة العربية يأتي في مقدمة موضوعات المقالات المنشورة بالمجلة، حيث بلغ عددها 89 مقالاً مثلت 32.2% من إجمالي المقالات، وكذلك عدد الاستشهادات البالغ 2167 استشهاداً من أصل 9935 استشهاداً مرجعياً. ولعل كثرة الاستشهادات المرجعية التي حصل عليها موضوع اللغة العربية لا يرجع فقط لكثرة عدد مقالات تخصص اللغة العربية وإنما يعزى أيضا لغزارة الاستشهادات المستخدمة في بحوث تخصص اللغة العربية حيث وصلت في بعض المقالات إلى 148 استشهاداً. أما أقل التخصصات نشراً في مجلة عمر المختار للعلوم الإنسانية جاء موضوعي المحاسبة وعلوم البيئة بعدد مقالة واحدة لكل تخصص، مثلت 0.3% لكل تخصص، وكان عدد الاستشهادات في المحاسبة 11 استشهاداً، وفي مجال علوم البيئة 9 استشهادات فقط.

وربما يرجع السبب في انخفاض عدد المقالات المنشورة بالمجلة في هذين التخصصين (بالإضافة لتخصصات السياحة، والفنون والعمارة، والعلوم السياسية، والاقتصاد) إلى أن هذه التخصصات ليست ضمن تخصصات العلوم الإنسانية. أما ارتفاع معدل الإنتاجية في مجالات اللغة العربية والتاريخ وعلم الاجتماع والجغرافيا فربما يُعزى لكثرة أعضاء هيئة التدريس بهذه الأقسام لكونها أقسام قديمة في الجامعة قياساً بأقسام أخرى أحدث في إنشائها بالجامعة وبالتالي لا يوجد بها العدد نفسه من أعضاء هيئة التدريس كقسم المكتبات والمعلومات، وقسم الإعلام اللذان يعتبران من الأقسام الحديثة والتي لا يوجد بها عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس.

- **التوزيع اللُغوي للمقالات:**

بتحليل المقالات موضوع الدراسة أتضح هيمنة اللغة العربية على المقالات المنشورة بالمجلة، حيث بلغ عددها 357 مقالة من أصل 383 مقالة، مقابل 26 مقالة فقط منشورة باللغة الإنجليزية، ومثلت نسبة 7% من إجمالي المقالات. بينما لم يُنشر أي مقال أخر بغير هاتين اللغتين. وبمراجعة المقالات أتضح أن كل المقالات المنشورة باللغة الإنجليزية هي في تخصص اللغة الإنجليزية باستثناء مقالة واحدة في تخصص علم الاجتماع. وربما يكون ذلك طبيعيا في مجال الإنسانيات حيث أن اللغة العربية هي اللغة الأساسية في التدريس والبحث، والجدول التالي يبين اللغات التي نُشرت بها المقالات.

جدول رقم (3) التوزيع اللغوي للمقالات

اللغة	عدد المقالات	النسبة
العربية	357	%93
الإنجليزية	26	%7
المجموع	383	%100

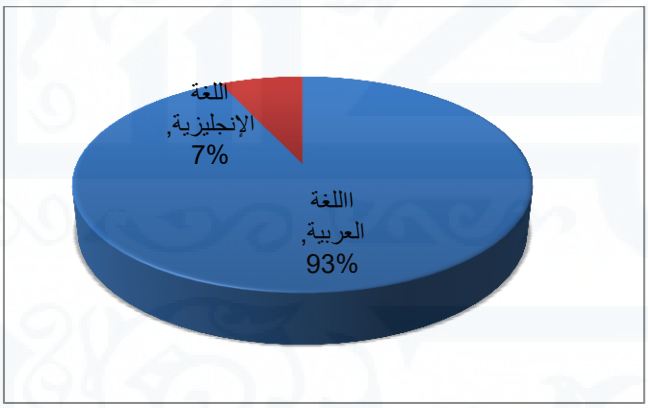

شكل رقم (1) التوزيع اللغوي للمقالات

- **معدل إنتاجية الباحثين:**

يهدف هذا التوزيع إلى معرفة أكثر الباحثين إنتاجا للمقالات، ويؤكد لوتكا[17] أنه في أي مجال موضوعي في فترة زمنية معينة يوجد عدد قليل من الباحثين يهيمنون على الإنتاج الفكري في مجالهم فنجدهم ينتجون عدد كبير من البحوث، وفي المقابل فإن هناك عدد كبير من الباحثين ينتج كل منهم مقالة واحدة أو مقالتين، ولذلك سمي القانون الذي يعكس هذه الظاهرة والذي وضعه لوتكا بقانون المربع المعكوس. ولمعرفة واقع إنتاجية الباحثين العلميين من خلال ما نشروه من بحوث بمجلة المختار للعلوم الإنسانية تم التوصل إلى النتائج التي يعكسها الجدول التالي:

جدول رقم (4) معدل إنتاجية الباحثين

عدد المقالات	عدد الباحثين	مجموع المقالات لكل فئة	المجموع التراكمي	النسبة	النسبة التراكمية
9	1	9	9	%2.4	%2.4
7	1	7	16	%1.8	%4.2
6	4	24	40	%6.3	%10.5
5	2	10	50	%2.6	%13.1
4	13	52	102	%13.6	%26.7
3	16	48	150	%12.5	%39.2
2	42	84	234	%21.9	%61.1
1	149	149	383	%38.9	%100
المجموع	228	383		%100	

من خلال بيانات الجدول السابق نلاحظ أن العدد الإجمالي للباحثين الذين نشروا بحوثاً بمجلة المختار للعلوم الإنسانية بلغ عددهم 228 باحثاً، كما نلاحظ أن هناك توافق بين ما توصلت إليه نتائج هذه الدراسة وبين قانون لوتكا للإنتاجية العلمية، حيث نجد أن باحث واحد أنتج 9 مقالات وباحث واحد

[17] قانون لوتكا= Lotka's law متاح على: http://www.elshami.com/Terms/L/Lotka's%20law.htm

أيضا أنتج 7 مقالات، في حين 149 باحثاً أنتج كل منهم مقالة واحدة، و42 باحثاً أنتج كل منهم مقالتين، كما يتبين من بيانات الجدول السابق أن مجموع ما أنتجه 37 باحثاً بلغ 150 مقالاً، بمعنى أن 16.2% من المؤلفين أنتجوا 39.2% من مجموع المقالات. وفي المقابل نجد ان 191 باحثاً أنتجوا 233 مقالاً، أي أن 83.8% من المؤلفين أنتجوا فقط 60.8%.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر المؤلفين إنتاجية هو عبدالفتاح رجب حمد بو لبيض بـ 9 مقالات في تخصص التاريخ، يليه فرج هويدي محمد في مجال التخطيط التربوي بـ 7 مقالات.

- **التأليف المُشترك:**

يعتبر البعض أن التأليف المشترك دليل على وجود بحث علمي جاد يعتمد على جهود جماعية وفرق بحث منظمة، ولكن عند النظر إلى الدراسات العربية – خصوصا – يلاحظ تفوق التأليف الفردي بكثير عن التأليف المشترك ويرجع البعض السبب في ذلك إلى رغبة المؤلفين العرب في الترقية العلمية والبعض يرجعه إلى " عدم القناعة لدى المؤلف العربي في إنتاج الأعمال المشتركة إضافة إلى عدم وجود تشجيع من الجهات العلمية والأكاديمية للمؤلفين العرب في المجال لإنتاج البحوث المشتركة"[18]

جدول رقم (5) نمط التأليف

نمط التأليف	العدد	النسبة
فردي	356	%92.9
باحثان	26	%6.8
أكثر من باحثين	1	%0.3
المجموع	83	%100

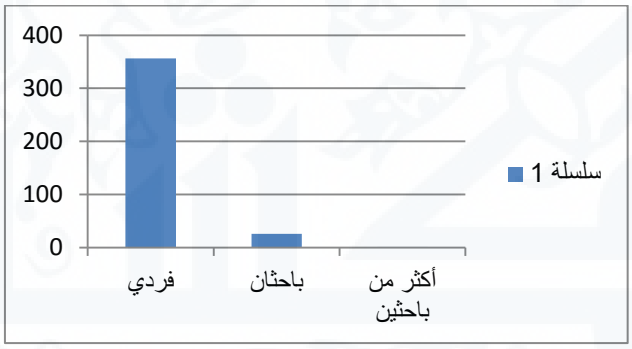

شكل رقم (2) نمط التأليف

وباستعراض بيانات الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن النسبة الأكبر هي للتأليف الفردي، حيث بلغت 92.9% بعدد 356 مقالاً، مقابل 26 مقالاً أشترك في تأليفها باحثين مثلت نسبة 6.8%، ومقالة واحدة فقط أشترك في تأليفها أكثر من باحثين. وربما يرجع السبب في ارتفاع معدل التأليف الفردي إلى أن أغلب البحوث المنشورة هي لأغراض الترقية العلمية، وغالباً لا تُقبل البحوث المشتركة لترقية أكثر من باحث واحد للمقالة الواحدة. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى سبب أخر يتعلق بطبيعة مجال العلوم

[18] عبدالكريم الزيد. مصدر سابق

الإنسانية، فقد أشار المصري[19] في دراسته عن التأليف الفردي والمشترك إلى أن التأليف المشترك يزداد في العلوم التطبيقية بينما يقل في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.

- **الاستشهاد الذاتي:**

يهتم هذا المحور بمعرفة مدى اعتماد المؤلف على مقالاته في نشر إنتاجه الفكري، ويفهم من هذا التوجه هو "دعم أو تعديل أو تصحيح النتائج التي سبق تقريرها في بحث سابق " [20]

ويمكن فهم هذا التوجه أيضا بطريقة أخرى وهي " قلة الاتصال والاستفادة من الخبرات السابقة للمؤلفين؛ فهي تتسبب في انغلاق المؤلف على نفسه، وعدم استفادته من تجارب الآخرين"[21] والجدول التالي يبين كثافة الاستشهاد الذاتي في المقالات موضوع الدراسة:

جدول رقم (6) الاستشهاد الذاتي

نمط الاستشهاد	العدد	النسبة
ذاتي	148	%1.5
غير ذاتي	9787	%98.5
المجموع	9935	%100

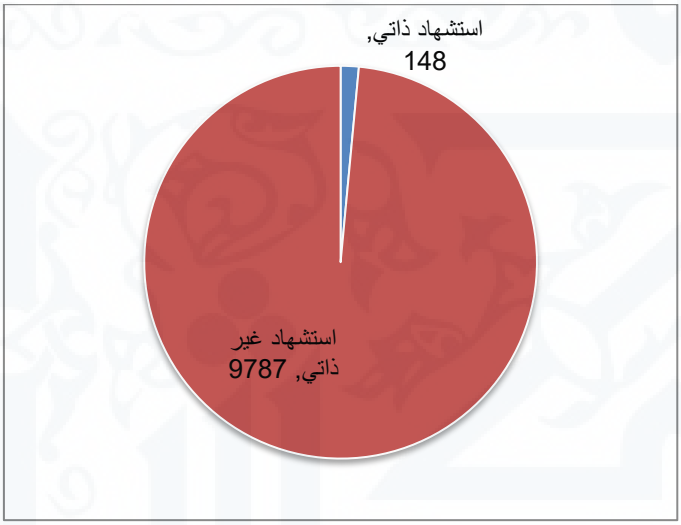

شكل رقم (3) الاستشهاد الذاتي

من بيانات الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الاستشهاد الذاتي بلغت 1.5%، فمن ضمن 9935 استشهاداً هناك 148 استشهاداً هي عبارة عن استشهاد مؤلفين ببحوث سابقة لهم، وربما يعزى ذلك لغزارة الإنتاج الفكري لهؤلاء الباحثين، أو قد يكون السبب راجع لانغلاقهم وتقوقعهم الفكري وعدم الانفتاح على زملائهم في المجال، أو ربما يكون السبب من باب الدعاية لبحوثهم السابقة ومحاولة جعلها حية.

[19] محمد المصري (1981)." الإنتاج الفكري للأطباء العرب في العصر الحديث" عالم الكتب، مج3، ع3(1981) ص ص 369-376.
[20] هشام عبدالله عباس. مصدر سابق.
[21] هيفاء علي العمر (2004) دراسة خصائص الإنتاج الفكري في مجال تقنية المعلومات من خلال تحليل الاستشهادات المرجعية في الدوريات العربية. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية العلوم الاجتماعية (رسالة ماجستير غير منشورة).

- **التوزيع النوعي للمصادر المستشهد بها:**

من خلال هذا المحور يمكن الوقوف على التوزيع النوعي للمصادر المستخدمة في مجال العلوم الإنسانية من خلال معرفة أكثر الأوعية المستشهد بها وقد تم تقسيم الأوعية في الاستشهادات المرجعية إلى عدة أنواع رئيسة يعكسها الجدول التالي:

جدول رقم (7) التوزيع النوعي لمصادر المعلومات المستشهد بها

الشكل	العدد	النسبة
الكتب	6153	%61.9
الدوريات	1331	%13.4
الموسوعات والمعاجم	764	%7.7
الرسائل العلمية	474	%4.8
وثائق ومخطوطات	272	%2.7
أعمال مؤتمرات	240	%2.4
مصادر إلكترونية (انترنت)	229	%2.3
تقارير	221	%2.2
قرارات وقوانين وتشريعات	139	%1.5
الأدلة والأطالس	112	%1.1
المجموع	9935	%100

شكل رقم (4) التوزيع النوعي للمصادر المستشهد بها

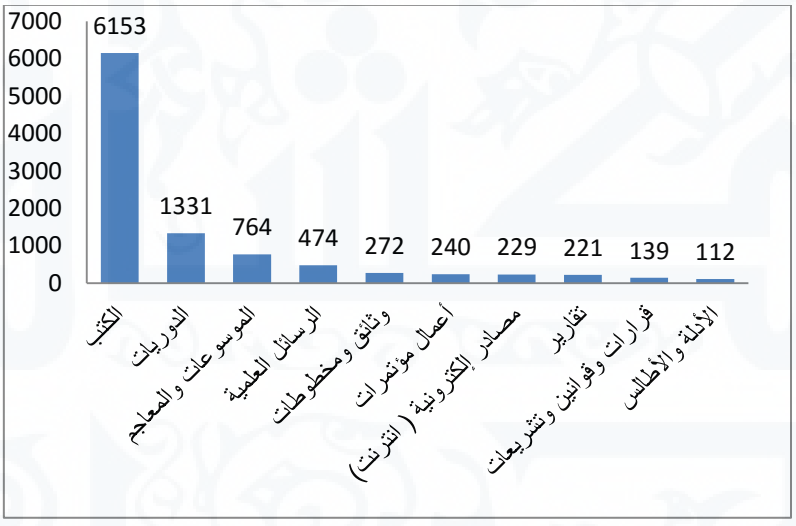

من خلال بيانات الجدول السابق نلاحظ أن الكتب هي أكثر أوعية المعلومات استخداماً، حيث بلغت نسبتها 61.9% وهي نسبة مرتفعة جدا قياساً بالأشكال الأخرى، حيث سجلت الأدلة والأطالس والقرارات والقوانين والتشريعات نسبة منخفضة جدا لم تصل إلى 2%. أما الدوريات فبالرغم من

احتلالها للترتيب الثاني بعد الكتب إلا أن نسبتها تبقى ضعيفة حيث بلغت 13.4% . وربما يرجع السبب في انخفاض نسبة الدوريات إلى طبيعة مجال الإنسانيات الذي لا يعتمد بدرجة كبيرة على مقالات الدوريات على عكس العلوم البحتة والتطبيقية. كما نلاحظ من الجدول السابق أيضاً أن نسبة الاعتماد على مصادر المعلومات الإلكترونية متدنية جداً حيث بلغت النسبة فقط 2.3%. %. وربما يرجع السبب في ذلك إلى توفر المصادر المطبوعة التي تغطي مجالات العلوم الإنسانية، كما أنه في بعض الحالات يتم استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية دون الإشارة لذلك، خاصةً في حالة المصادر المحولة ضوئياً من الشكل الورقي إلى الشكل الإلكتروني والتي يتم إتاحتها على شبكة الانترنت فيكتفي الباحث بذكر بياناتها الببليوجرافية الأصلية دون ذكر بيانات الموقع الإلكتروني الذي أُتيحت من خلاله.

التوزيع اللغوي للمصادر المستشهد بها:

جدول رقم (8) التوزيع اللغوي للمصادر المستشهد بها

اللغة	العدد	النسبة
العربية	8206	%82.6
الإنجليزية	1720	%17.3
الفرنسية	9	%0.1
المجموع	9935	%100

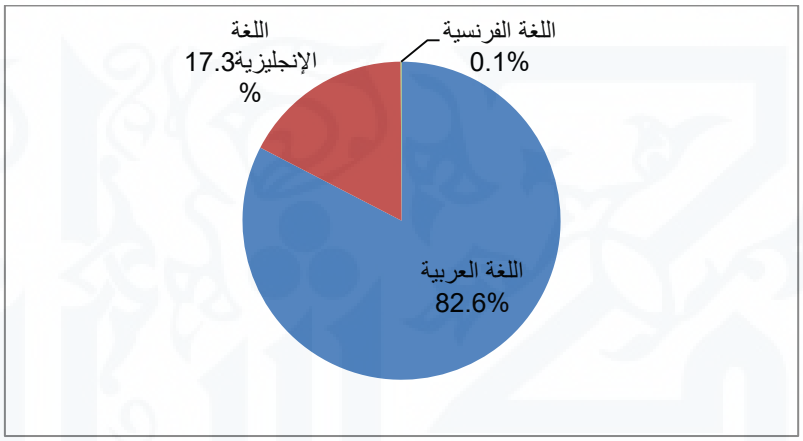

شكل رقم (5) التوزيع اللغوي للمصادر المستشهد بها

من بيانات الجدول نلاحظ هيمنة اللغة العربية على المصادر المستشهد بها في البحوث المنشورة بالمجلة موضوع الدراسة، حيث بلغت 8206 مصدراً مثلت نسبة 82.6% مقابل 17.3% للغة الإنجليزية، و 0.1% فقط للغة الفرنسية. وربما يكون هذا التوزيع طبيعياً في مجال العلوم الإنسانية التي تعتمد في أغلب موضوعاتها على اللغة العربية في التدريس والبحث، وأيضا بالرجوع للتخصصات الموضوعية للبحوث المنشورة في هذه المجلة نجد أن تخصصي اللغة العربية والتاريخ هما الأكثر وبالتالي زاد من احتمال استخدام البحوث المنشورة باللغة العربية. كما نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة اللغة الفرنسية تكاد لا تُذكر 0.1%.

التوزيع الزمني للمصادر المستشهد بها:

لمعرفة التوزيع الزمني للمصادر المستشهد بها تم توزيع المصادر في فئات زمنية تمثل كل منها عشرة سنوات، من العقد الحالي، حتى العقد الرابع من القرن الماضي، فيما صنفت المصادر المنشورة قبل هذه التاريخ في فئة واحد مفتوحة تمثل كل ما هو منشور قبل 1940م، وأيضا وضعت فئة للمصادر التي تفتقر لتواريخ النشر.

جدول رقم (9) التوزيع الزمني للمصادر المستشهد بها

السنوات	2010 فما فوق	2009-2000	1999-1990	1989-1980	1979-1970	1969-1960	1959-1950	1949-1940	قبل 1940	بدون تاريخ	المجموع
العدد	835	2474	2166	1262	815	566	308	89	119	1301	9935
النسبة المئوية	8.4 %	24.9 %	21.8 %	12.7 %	8.2 %	5.7 %	3.1 %	0.9 %	1.2 %	13.1 %	%100

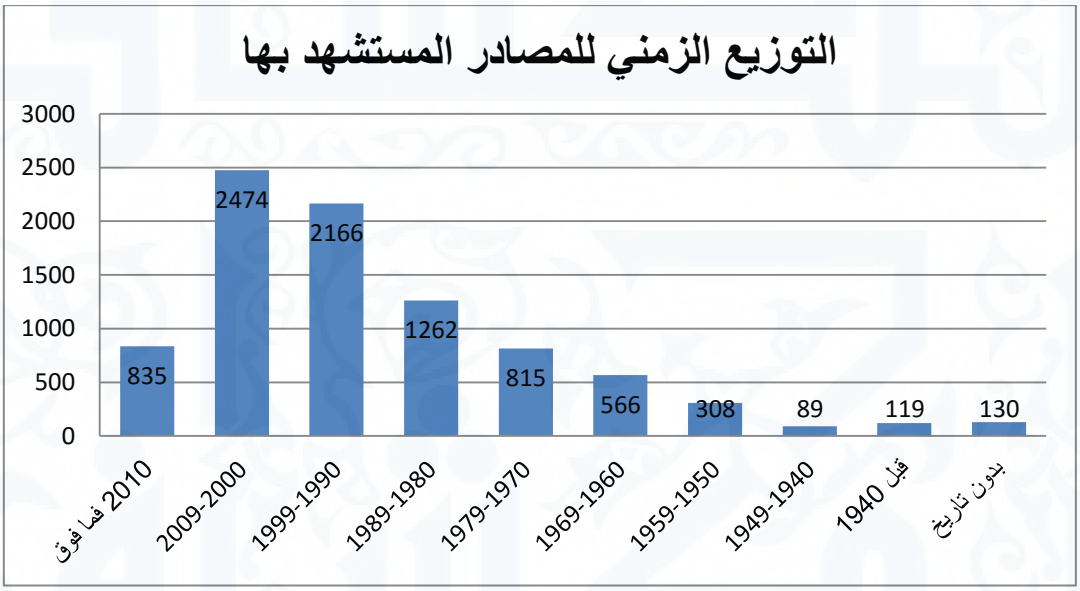

شكل رقم (6) التوزيع الزمني للمصادر المستشهد بها

من الجدول السابق نلاحظ أن أكبر نسبة (الربع تقريباً) من المصادر المستشهد بها منشورة في العقد السابق 2009-2000 حيث بلغت 24.9%، أما أقل فترة زمنية فكانت العقد الرابع من القرن الماضي، حيث كانت نسبة المصادر المنشورة في هذه الفترة 0.9% في حين بلغت نسبة المصادر المنشورة قبل هذه الفترة 1.2% وهي فترة مفتوحة النهاية الصغرى، وقد سُجل أقدم مصدر في هذه الفترة بتاريخ 1887م . كما تبين من نتائج الدراسة أن 13.1% من المصادر المستشهد بها تفتقر لتواريخ النشر، وهذا قد يكون راجع لعدم وجود التاريخ في المصدر المستشهد به أصلاً، أو لعدم تسجيله من قبل الباحث المستشهد به. وبصفة عامة يمكن ملاحظة أن هناك عدد كبير من المصادر المستشهد بها تواريخ نشرها قديمة، ولعل ذلك راجع لطبيعة مجال العلوم الإنسانية بما فيها من تخصصات كاللغة العربية والتاريخ والآثار والفلسفة وغيرها من المجالات الموضوعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على أمهات الكتب والمخطوطات والوثائق التاريخية.

- **النتائج:**

من خلال تحليل بيانات الدراسة الميدانية تم استخلاص النتائج التالية:

1. بلغ عدد البحوث المنشورة في مجلة المختار للعلوم الإنسانية 383 بحثا منشوراً في 30 عدداً، وبلغ عدد الاستشهادات المرجعية 9935 استشهاداً.
2. هناك تفاوت واضح في عدد البحوث المنشورة في كل عدد من المجلة، حيث بلغت 31 بحثاً في العدد 27 في حين بلغت 6 بحوث فقط في العدد الثاني.
3. هناك تفاوت أيضاً في عدد الاستشهادات المرجعية من عدد لآخر، فبلغت 787 استشهادا في العدد الثالث والعشرون، من أصل 9935 استشهاداً، ومثلت 7.9% . بينما سُجل أقل عدد من الاستشهادات في العدد الثاني، حيث بلغت فقط 83 استشهادا، بنسبة 0.8%.
4. أحتل موضوع اللغة العربية المرتبة الأولى من حيث عدد البحوث بـ 89 بحثاً، مثلت 32.2% من إجمالي البحوث المنشورة بمجلة المختار للعلوم الإنسانية. وأيضا من حيث عدد الاستشهادات المرجعية البالغ 2167 استشهاداً. بينما جاءت تخصصات المحاسبة وعلوم البيئة في المرتبة الأخيرة من حيث عدد البحوث المنشورة بواقع بحث واحد في كل مجال .
5. اللغة العربية هي لغة النشر الأساسية حيث مثلت البحوث المنشورة باللغة العربية 93% من إجمالي البحوث، مقابل 7% فقط للغة الإنجليزية، وعدم نشر أي بحث بلغات أخرى.
6. هناك توافق بين ما توصلت إليه الدراسة بخصوص إنتاجية الباحثين، وبين فرضية لوتكا.
7. بلغ عدد الباحثين الذين نشروا بحوثاً بمجلة المختار للعلوم الإنسانية 228 باحثاً،
8. بلغ أكبر عدد بحوث منشورة لباحث واحد 9 بحوث، يليه 7 بحوث. وهناك 149 باحثاً نشر كل منهم بحث واحد، و 42 باحثاً نشر كل منهم بحثين.
9. التأليف الفردي هو النمط السائد في البحوث المنشورة بمجلة المختار للعلوم الإنسانية، حيث بلغت نسبته 92.9% ، في حين بلغت نسبة البحوث التي أشترك في تأليفها باحثان 6.8%. ولم تسجل حالة تأليف جماعي لأكثر من باحثين إلا في بحث واحد فقط.
10. بلغ عدد الاستشهادات الذاتية 148 استشهاداً، مثلت نسبة 1.5%.
11. الكتب هي أكثر أوعية المعلومات استخداما، حيث بلغت نسبة الاستشهاد بها 61.9%، وفي المرتبة الثانية مقالات الدوريات بنسبة 13.4% ،، وجاءت الأدلة والأطالس والقرارات والقوانين في المرتبة الأخيرة بأقل من 2% لهذه الأشكال مجتمعة.
12. مازال استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية ضعيف جدا حيث بلغت نسبة الاستشهاد به فقط 2.3%.
13. اللغة العربية هي لغة البحث في مجال العلوم الإنسانية حيث بلغ عدد المصادر العربية المستشهد بها 8206 مصدراً بنسبة 82.6% مقابل 17.3% للغة الإنجليزية، في حين كان نصيب اللغة الفرنسية فقط 0.1%.
14. ربع المصادر المستشهد بها 24.9% منشورة في العقد الماضي (2000-2009) يليه العقد الأخير من القرن الماضي (1990-1999) حيث بلغ عدد المصادر المستشهد بها والمنشورة في هذه الفترة 21.8%، أما أقل فترة فكانت العقد الرابع من القرن الماضي (1940-1949) بنسبة 0.9%.
15. يرجع تاريخ نشر أقدم مصدر مستشهد به إلى عام 1887م.
16. 13% من المصادر المستشهد بها تفتقد لتاريخ النشر.

- مصادر البحث:

1.أحمد محمد الشامي، وسيد حسب الله (1988) المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات. الرياض: دار المريخ.

2.جاك ميدوز(1979). أفاق الاتصال ومنافذه في العلوم والتكنولوجيا. ترجمة حشمت قاسم القاهرة: المركز العربي للصحافة.

3.حسن عبدالرحمن الشيمي (1998). المعلومات والتفكير النقدي. القاهرة: دار قباءَ للطباعة والنشر والتوزيع.

4.حسناء محمود محجوب (2009). قياسات المعلومات. القاهرة: دار الثقافة العلمية.

5.حمدي أبو الفتوح عطيفة (1996). منهجية البحث العلمي وتطبيقاته في الدراسات التربوية والنفسية. القاهرة: دار النشر للجامعات.

6.عامر قنديلجي، أسماء النعيمي (1999). " مصادر المعلومات المستخدمة في بحوث مجلة العلوم القانونية: دراسة تحليلية" المجلة العراقية للمكتبات والمعلومات. مج5، ع2،1 ص ص 18-29

7.عبدالكريم الزيد. (1996) تحليل الاستشهادات المرجعية لمقالات الدوريات العربية في مجال المكتبات والمعلومات للفترة ما بين عامي 1988-1993. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية (رسالة دكتوراه غير منشورة)

8.فيصل عبدالله الحداد (1993) " الدراسات والاستشهادات المرجعية في مجلة عالم الكتب: دراسة ببليومترية." عالم الكتب، مج 14 ع4

9.قانون لوتكا= Lotka's law متاح على:

http://www.elshami.com/Terms/L/Lotka's%20law.htm

10.مبروكة عمر محيريق (2008) الدليل الشامل في البحث العلمي: مع تطبيقات عملية للإستشهادات المرجعية الورقية و الإلكترونية وفقا للمعايير الدولية ISO. APA. MLA.CM . القاهرة مجموعة النيل العربية.

11.محمد شاذلي، حبيب عبدالقادر (2013). الإنتاج الفكري للكتب الالكترونية في مجال المكتبات والمعلومات بالمكتبة الالكترونية جامعة النيلين :دراسة ببليومترية. متاح على الرابط:

http://shazly21.blogspot.com/2013/05/blog-post.htm

12..محمد غنيم (1997) الإنتاج الفكري المصري في مجال التربية 1950-1990 : دراسة ببليومرتية. القاهرة. جامعة القاهرة، كلية الآداب (رسالة ماجستير غير منشورة)

13.. محمد محمد النجار (2009). الدليل الإرشادي لصياغة الاستشهادات المرجعية في بيئة البحث العلمي التقليدية والرقمية. القاهرة: دار الثقافة العلمية.

14.حمد المصري (1981)." الإنتاج الفكري للأطباء العرب في العصر الحديث" عالم الكتب، مج3، ع3 ص ص 369-376.

15.مؤيد بن سليمان بن عبدالله الحميضي (1425 هـ) تحليل الاستشهادات المرجعية في رسائل الماجستير المجازة من الجامعات السعودية في مجال المكتبات والمعلومات من عام 1410-1425 هـ. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. (رسالة ماجستير غير منشورة.)

16.هشام عبدالله عباس (1990) " المجلات الأكاديمية في المملكة العربية السعودية: دراسة ببليومترية على مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود" ***عالم الكتب***، مج 11ع 3 ص ص 331-340.

17.هيفاء علي العمر (2004) . دراسة خصائص الإنتاج الفكري في مجال تقنية المعلومات من خلال تحليل الاستشهادات المرجعية في الدوريات العربية. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية العلوم الاجتماعية (رسالة ماجستير غير منشورة)

18. Online Dictionary for Library and Information Science (ODLIS).

متاح على: . http://www.abc-clio.com/ODLIS/odlis_c.aspx#citation تاريخ الإتاحة 2016/4/10

19.Smith, Linda. (1981) Citation Analysis. Library Trends, pp 83-106.

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الرابع عشر - فبراير 2017

العامل الديني وتأثيره على الحياة السياسة في الإمبراطورية البيزنطية زمن هرقل 610-641 م

د. خميس أحمد ارحومة حميد.

(عضو هيئة التدريس بقسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة طبرق - ليبيا)

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الرابع عشر - فبراير 2017

العامل الديني وتأثيره على الحياة السياسة في الإمبراطورية البيزنطية زمن هرقل 610-641م

الملخص:

اقترن تاريخ الإمبراطورية البيزنطية بوجود الاباطرة العظام الذين بذلوا الجهد الجهيد لكي يحافظوا على بقائها ككيان سياسي له مكانته وتأثيره في العصور الوسطى، ولعل من أبرز أولئك الأباطرة كان الإمبراطور هرقل الذي تمكن من الوصول الى سدة الحكم سنة 610م، واستمر حتى سنة 641م. تخللت فترة حكم هرقل العديد من الاحداث السياسية والدينية التي كان لها أثرا كبيرا على الإمبراطورية البيزنطية بشكل خاص وعلى حقبة العصور الوسطى بشكل عام. ومن اهم وابرز تلك الاحداث هو الجدل الديني الذي ورثته الإمبراطورية وكنيستها منذ عهد قسطنطين الاول 323-337م، والذي استمر حتى زمن هرقل ومن اتى بعده. ذلك الجدل الذي شاع بين سكان الإمبراطورية البيزنطية حتى اصبح سمة من سماته كان له دور في توجيه دفة الحياة السياسية داخل الإمبراطورية. ولتوضيح هذا الأمر كان السبب في اختيارنا لموضوع هذا البحث الذي نستهدف من خلاله ابراز هذا الدور بشكل جلي، حيث إننا سنتناول بين طياته الاحوال السياسية والدينية التي كانت عليه الإمبراطورية قبل وأبان حكم هرقل، كما سنتطرق الى تلك الحروب التي خاضها هرقل ضد الإمبراطورية الفارسية وضد الجيوش الاسلامية موضحين اسبابها وتأثير العامل الدين على مجريات أحداثها. اما عن أهم نتائج هذا البحث فقد وصلت الدراسة الى: تأكيد دور العامل الديني في قوة وضعف الإمبراطورية البيزنطية من الناحيتين العسكرية والسياسية، وضعف تأثيرها على محيطها الجغرافي. كذلك كان للعامل الديني أثرا واضحا في خسارة الإمبراطورية البيزنطية لأملاكها الشرقية في الحربين الفارسية والإسلامية.كما كان له دور بارز في انتصارات الإمبراطورية على القوات الفارسية ابان حرب استرداد المقاطعات الشرقية منها. وبينت هذه الدراسة نمو ظاهرة جديدة برزت ولأول مرة خلال العصور الوسطى آلا وهي ظاهرة تأثير الحماس الديني على الحروب آنذاك. وبرزت نتيجة اخرى هي ظهور مذهب جديد جاء من خلال اجتهاد الإمبراطور هرقل في التوفيق بين اتباع الديانة المسيحية عرف بمذهب الإرادة الواحدة المونوثلية.

الكلمات المفتاحية: الإمبراطورية البيزنطية، العامل الدين، هرقل، السياسية، الدينية

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الرابع عشر - فبراير 2017

The religious factor and its influence on the political life in the Byzantine Empire In the reign of Hercules 610-641 AD

Dr. Khamees Hameed

Tobruk University – Faculty of Arts – Department of History

Abstract.

The viewer to the history of the Byzantine Empire will find many emperors who have made the effort to keep their survival as a political entity has its position and influence in the middle Ages, and perhaps the most prominent of those emperors was Emperor Hercules, which enables access to power in 610 and lasted until the year 641 AD. The reign of Hercules permeated many of the political and religious events that have had a significant impact on both the Byzantine Empire and the era of the Middle Age. The most prominent of those events was a religious controversy, which inherited the empire and the church since the time of Constantine I 323-337AD, which continued until the time of Hercules and so on. That controversy was common to the inhabitants of the Byzantine Empire, which had become a feature which had a role in guiding the political life within the Byzantine Empire. The reason to choose the topic of this research was to clarify the above, that we target to highlight this role clearly, moreover, we discussed the political and religious conditions before and during the rule of Hercules in addition, we looked into the wars that fought by Hercules against the Persian Empire and the Islamic armies explaining that the reasons and the impact factor of religion in those events.

As for the most important results of this research:

- Emphasise the role of the religious factor in the strength and the weakness of the Byzantine Empire, from both aspects the military and political.
- As well as the religious factor was a clear impact on the loss of the Byzantine Empire the eastern Regions in the two wars against the Persians and The Muslims. Also, the same factor was a prominent role in the victories of the Byzantine Empire during recovery war on the eastern provinces against the Persians
- This study showed the growth of a new phenomenon that has emerged for the first time of the middle Ages, which was the impact on religious fervour on the war at that time.
- Another consequence is the emergence of a new doctrine which knows Monothelitism, that came after Emperor Hercules managed in reconciling the followers of Christianity

المقدمة:

عاشت الإمبراطورية البيزنطية في كثير من الفوضى والاضطرابات والكثير من الأزمات الصعبة داخليا وخارجيا مست جميع مناحي الحياة وبخاصة الحياة الدينية .فقد عصفت بها الخلافات المذهبية مع مطلع القرن السابع الميلادي قبيل تولي الإمبراطور هرقل الحكم إلى ما بعد جلوسه على العرش.

وهذه الوقائع تدعونا الى التساؤل هل كان للعامل الديني أثر في سير تلك الأحداث؟ وما مدى ذلك الأثر وصوره إن وجدت؟

و للإجابة عن هذه التساؤلات تم لهذا البحث الذي نهدف من خلاله كشف حقيقة العلاقة بين العامل الديني والسياسي لأحداث تلك الفترة الهامة من تاريخ العصور الوسطى عامة وتاريخ بيزنطة خاصة.

- وتكمن أهمية هذا الموضوع في محاولة الكشف عن طبيعة تلك العلاقة لمعرفة مدى انعكاسها على المتغيرات السياسية للإمبراطورية البيزنطية بشكل خاص ونمط العلاقة بين الكيانات السياسية والأيديولوجية الدينية في تلك الحقبة بشكل عام.

- وبناء على ذلك سنتناول في هذا البحث أحوال الإمبراطورية السياسية والدينية قبيل وصول هرقل إلى العرش، وتتبع كيفية وصوله، مسلطين الضوء على أهم الجوانب التي مرت بها الإمبراطورية في تلك الفترة والتي ربما تسهم بشكل ما في إيضاح ما نصبو إليه مثل حروب الإمبراطورية مع إمبراطورية الفرس وكذلك حروبها ضد الفتح الإسلامي معتمدين في ذلك على بعض المصادر والمراجع المختصة **كحولية ماركيلينوس** كوميز **وحولية ثيوفانس وتشريعات ثيودوسيوس** ومن المراجع **تاريخ الإمبراطورية البيزنطية لفازيلييف، وتاريخ الدولة البيزنطية لاوستروجورسكي، وكتاب وثائقي عن كنيسة المشرق الأشورية النسطورية لبيشوي.**

أما عن المنهج الذي ننتهجه في إعداد هذه الدراسة فهو المنهج التاريخي السردي والتحليلي المقارن لكونه مناسبا لهذه الدراسة.

- أدى نجاح الثورة التي قادها فوكاس Phokas سنة 602م ضد الإمبراطور الشرعي موريس Maurice (582-602م) - الذي تم قتله مع خمسة من ابنائه الذكور وأعلن فوكاس امبراطورا للبلاد - إلى خلخلة النظام بل وإلى ضعف وخسارة الإمبراطورية البيزنطية بعض الاحيان أجزاء واسعة من أملاكها فقد بدأ عهد فوكاس بنقض الفرس لمعاهدة الصلح[1] التي كانت مبرمة مع الإمبراطور موريس، وقاموا بالهجوم على الأراضي البيزنطية من الجهة الشرقية، في ذات الوقت الذي توغل فيه الافار داخل أملاك الإمبراطورية من الجهة الغربية، وتزامن ذلك مع سياسة داخلية بنيت على الإفراط في استخدام القوة وسفك الدماء حيث قام الإمبراطور الجديد بقتل الكثير من المتعاطفين مع الإمبراطور السابق، وازداد غضبه عندما علم أنَّ أحد أبناء موريس استطاع الهرب إلى كسرى فقام بقتل بنات موريس وأرملته وعدد كبير من النبلاء والقادة وكل من شك في ولائه[2] وبهذا السلوك ولّد شعوراً بالاشمئزاز والفزع لدى الكثيرين الذين قاموا بمراسلة هرقل الكبير Heraclius -حاكم ولاية افريقيا- طالبين منه

(1) حدث هذا الصلح سنة 581م عندما تمرد فاران احد رجال الفرس على كسرى الثاني، وعز الاخير عن الاحتفاظ بحقه أمامه ومن ثم لجأ الى موريس الامبراطور البيزنطي وعرض عليه ان يتنازل له عن ميافارقين ودارا وان يتخلى عن ادعاءاته في أرمينية وأرزانيني على الحدود الجنوبية لأرمينيا الفارسية. في مقابل عونه لاسترداد عرشه وقبل موريس ذلك وأمده بجيش استطاع هزيمة فاران واعادة السلطة الى كسرى الذي اوفى بعهده للإمبراطور. انظر الى:
Vasiliev,History of the Byzantine Empire 324-1453,Madison, ed.2, 1952, 1.p.171

(2) اومان: الامبراطورية البيزنطية، ترجمة مصطفى طه بدر، مصر ،دار الفكر العربي، 1953، ص100.

التدخل لإنقاذ بيزنطة من الطاغية فوكاس، وما إن وصلت الرسائل التي تطلب من هرقل التدخل، حتى أمر ابنه هرقل الصغير بالتحرك على رأس أسطول كبير تسانده قوة أخرى من الاسكندرية بقيادة ابن أخيه نكيتاس Niketas واتجه الاثنان إلى القسطنطينية، وعند وصول هرقل اليها تخلى الشعب والجيش عن فوكاس فدخلها دون قتال، وقبض على فوكاس الذي تم إعدامه أمام هرقل والتمثيل بجثته لما اقترفه من جرائم.[3]

وبعد تتبعنا تلك الظروف التي صاحبت وصول هرقل الى العرش الإمبراطوري وما كانت عليه أحوال الإمبراطورية وما كان يحيط بها من مخاطر تمثلت في أعداء طامعين في توسيع نفوذهم على حساب أملاكها كالفرس في الشرق الذين استطاعوا السيطرة على سوريا وفلسطين، والاستيلاء على الصليب الأعظم، وحرق كنيسة القيامة التي شيدها قسطنطين الاول Constantine I (324-337م)[4] والافار في البلقان. ناهيك عن ضعف الجيش وقتل معظم قياداته على يد فوكاس، نجد من الاهمية بمكان الاطلاع على ما كانت عليه الحياة الدينية قبيل حكم هرقل خلال النصف الثاني من القرن السادس الميلادي، إبتداء من عهد جستنيان الاول Justnianl(527-565م) الى عهد الإمبراطور موريس.

والحقيقة إنَّ مفهوم الدين المسيحي وما دار حوله من فكر وجدل ترجع أصوله إلى وقت بعيد، يمكن تحديده وربطه بزمن اختفاء المسيح من على وجه الأرض. غير أن الخلافات بين علماء المسيحية وفقهائها ظهرت بشكل واضح في ذلك الجدل المذهبي الذي نشأ بين رجلي الدين أريوس وأثناسيوس فقد نجم عن ذلك ظهور مذهبان عرفا باسميهما، وكان مفهوم جوهر المسيح هو محور خلافهما. ولم يتوقف الخلاف عند هذا الجدل بل بدأت تنشطر من المذهبان نظريات أخرى ومفاهيم جديدة تختلف من مجموعة لأخرى ادت إلى تقسيم أتباع الديانة المسيحية إلى عدة مجموعات تعتنق كل منها مذهبا فكرياً دينياً معيناً يختلف عن ذلك الذي تتبناه الفرقة الأخرى، وربما كان من أشهرها في هذه الفترة المذهب النسطوري الذي ناقش مسألة علاقة الطبيعة البشرية في المسيح بالطبيعة الإلهية. وينسب هذا المذهب الى نسطور الذي كان يرى أن للمسيح طبيعتين إحداها إلاهية والأخرى بشرية، عاشتا جنباً إلى جنب منفصلتين عن بعضهما مجتمعتين في وعاء واحد هو جسد المسيح الذي أختاره الله ليضع فيه الطبيعة الإلهية، ومريم ليست والدة الإلهة وإنما هي والدة المسيح ذي الطبيعة البشرية.[5]

وقد أورد هذا القول في احدى خطبه حيث قال " إنهم يدعون اللاهوت معطي الحياة قابلاً للموت ويتجاسرون على إنزال اللوغوس إلى مستوى خرافات المسرح ، كما لوكان (كالطفل) ملفوفاً بخرق ثم بعد ذلك يموت.. لم يقتل بيلاطس اللاهوت- بل حُلة اللاهوت. ولم يكن اللوغوس هو الذي لف بثوب كتاني بواسطة يوسف الرامي .. لم يمت واهب الحياة لأنه من الذي سوف يقيمه إذاً إذا مات.. ولكي يصنع مرضاة البشر إتخذ المسيح شخص الطبيعة الخاطئة (البشرية) .. أنا أعبد هذا الإنسان (الرجل) مع اللاهوت ومثل آلات صلاح الرب.. والثوب الأرجوانى الحى الذي للملك... ذاك الذي تشكَّل في رحم مريم ليس الله نفسه.. لكن لأن الله سكن في ذاك الذى إتخذه، إذاً فإن هذا الذى إتُّخِذَ أيضاً يدعى الله بسبب

---

(3) Vasiliev. OP. Cit, p.176; see also, John H. Rosser, Historical Dictionary of Byzantium, p.326.

انظر ايضا: اومان: المرجع السابق، ص 102.

(4) Ostrogorsk, G.: History of the Byzantine State, Translate. Joan Husse, Rutgers University Press, New Jersey, 1957, p.85; Vasiliev. OP. Cit, p.176

هسي: العالم البيزنطي، ترجمة رأفت عبد الحميد، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، 1977، ص 102.

(5) Vine, A. R.: The Nestorian Churches,London,1937, p.24.

انظر ايضا: محمد حسنين ربيع : دراسات في تاريخ الدولة البيزنطية ،ط5، القاهرة، دار النهضة العربية، 1995، ص 51؛ سمير عبده: المسيحيون السوريون قديما وحديثا، ط2، دمشق، 2002 ، ص5.

ذاك الذى إتخذه. ليس الله هو الذي تألم لكن الله إتصل بالجسد المصلوب .. لذلك سوف ندعو العذراء القديسة وعاء الله وليس والدة الإله، لأن الله الآب وحده هو الثيئوتوكوس، ولكننا سوف نوقّر هذه الطبيعة التي هى حُلة الله مع ذاك الذى إستخدم هذه الحُلة؛ سوف نفّرق الطبائع ونوحّد الكرامة ، سوف نعترف بشخص مزدوج ونعبده كواحد."[6]

وهكذا أعلن نسطور عن عقيدته التي لم تستقم لكثير من رجال الدين المسيحي، وكان من أبرزهم كيرل أسقف الإسكندرية الذي أعلن مخالفته القوية لنسطور [7]وطالب الإمبراطور بضرورة عقد مجمع مسكوني لمناقشة هذا الخلاف، وحظى هذا الطلب بموافقة الإمبراطور وتم عقد المجمع في مدينة افسس سنة 431 م[8]، وانتهت أعمال المجمع بنفي نسطور وتحريم وتجريم آرائه وعزله عن اسقفية القسطنطينية [9]. كما صدرت مجموعة من القوانين الصارمة ضد المذهب النسطوري ومعاقبة معتنقيه بمصادرة أملاكهم ومنع اجتماعاتهم ، وحرق مؤلفاتهم وتحريم تداولها والاحتفاظ بها.[10].

غير أن هذه القوانين لم تكن لتمنع استمرار المفهوم النسطوري للعقيدة المسيحية، التي أثقل كاهلها ظهور اوطيخا الذي اتفق مع نسطور في وجود طبيعتين بشخص المسيح غير أنَّه اختلف معه في أنَّ هاتين الطبيعتين قد اتحدتا في ذاته وأصبحتا طبيعة واحدة تفوقت الالهية فيها على الانسانية بل أن الطبيعة البشرية ذابت تماما في جوهره الالهي.[11]

بناء على هذا المفهوم الجديد استدعى الإمبراطور مارقيان Marcian (425-455م) رجال الدين سنة 451م لعقد مجمع مسكوني في خلقدونيا لتحديد موقف العقيدة المسيحية من هذا المذهب الجديد الذي عرف باسم المونفيزي أي الطبيعة الواحدة ، وقرر المجتمعون أنَّ للمسيح طبيعتان إلهية وأخرى بشرية مجتمعتان في شخصه وأدانوا أصحاب الطبيعة الواحدة الذين يقولون إنَّ الطبيعة الإنسانية اختفت في الطبيعة الإلهية واعتبروهم مهرطقين، وكان لهذا القرار أثاراً وخيمة على الإمبراطورية إذ كان أتباع هذا المذهب يمثلون معظم سكان الأقاليم الشرقية للإمبراطورية فاجتاحت موجة العداء في سوريا وفلسطين ومصر ضد القسطنطينية ، لما ترتب عليها من اضطهاد كبير عانى منه المنافزة[12]

لم يكن مجمع خلقيدونيا آخر من أدان النسطورية والمونوفيزية فقد اصدر الإمبراطور زينون Zeno (474-491م) بعد حوالي ثلاثين عاما سنة 482 او 483م ماعرف بقانون الإتحاد في محاولة منه للقضاء على ذلك الانقسام داخل الكنيسة المسيحية حيث قام بالتوفيق بين قرارات

---

(6) بيشوى: كتاب وثائقي عن كنيسة المشرق الأشورية النسطورية تاريخها وحاضرها وعقائده، مطرانية دمياط وكفر الشيخ والبراري ودير القديسة دميانة، 2003 ، ص21-22.

(7) Vine, Op.Cit, p. 24.

(8)Theophanes: The Chronicle, trans.Cyril Mango and Roger Scott, Clarendon Press. Oxford, 1997, pp. 139-140.

(9)Marcellinus Comes: The Chronicale of Marcellinus, Trans, Brian Croke, Sydney, 1995, pp. 78-79; Theophanes: Op. Cit, pp.140-141, see also: Vine, Op. Cit, pp. 31,32.

بيشوى : مرجع سابق ، ص44-75.

(10) Theodosios: The Theodosian Code and Novels and the Srmondian Constitutions, trans, Clyde Pharr, Princeton University,1952,. 16.5.66, Codex. Justinian, Trans. Fred H. Blume, Ed, Timothey Kearley, 1.5.6.1.

(11) , Marcellinus Comes: Op. Cit,, p. 91; . Codex. Just, 1.1.5,1.1.6.

انظر ايضا: اسحق عبيد : فيما جرى في بيعة الإسكندرية بعد المجمع الخلقدوني المقدس 451م من واقع مخطوطة بالعربية كتبها الراهب فرانسيسكوس مريا من رهبنة الأصغار للقديس فرنسيس الشاروفيني القاصد الرسولي إلى أرض مصر سنة 1691م، حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس، مجلد 13، القاهرة، 1973، ص 207، عمر كمال توفيق : تاريخ الدولة البيزنطية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص73-74.

(12)Marcellinus Comes: Op. Cit, pp. 90-91;Schaff, Philip: The Seven Ecumenical Councils,p.384; Vasiliev: History of the Byzantine. vol. I, p.105.

مجمعي نيقيا والقسطنطينية ومباديء كيرل الإسكندري التي وردت في مجمع أفسس وأدان نسطور وأوطيخا وأكد على حق الإمبراطور في اختيار العقيدة[13]

استمر هذا الجدل حتى عهد الإمبراطور جستنيان الذي حاول أن يحد من نموها بين المسيحيين خاصة في مصر والشام وآسيا الصغرى بإصداره لعدة قرارات مضادة لها ، كما وجه سنة 533م دعوته إلى أهل القسطنطينية بضرورة التقيد بسلوكيات وأخلاق المسيح وعلى وجه الخصوص في تواضعه، واصفا لنسطور واوطيخا وأتباعهم بأعداء الله الآثمين.[14]

وبسبب ذلك انقسم المجتمع البيزنطي زمن هرقل إلى مجموعة مؤيدة لمذهب الطبيعة الواحدة وهم سكان بلاد الشام ومصر، ومجموعة رفضت ذلك وأيدت مذهب الطبيعتان وهؤلاء سكان القسطنطينية، وكان على الإمبراطور ضرورة التعامل مع هذه الانقسامات المذهبية، من الناحية السياسية والدينية وقد أُتيحت له فرصة الظهور بمظهر رجل الدين الحامي للمسيحية وأتباعها ، وذلك عقب نشوب الحرب مع الإمبراطورية الفارسية التي أسفرت عن تحطيم الضريح المقدس - كنيسة القيامة - ببيت المقدس وسلب أغلى رمز ديني مسيحي كان موجوداً فيها تمثل في الصليب المقدس الذي حمل إلى بلاد فارس. كما أُسر كثير من المسيحيين كان من بينهم بطريرك بيت المقدس ناهيك عن قتل وذبح العديد منهم داخل المدينة على يد اليهود وتدمير العديد من الأديرة وتخريب المزارع وإجلاء غالبية سكان القدس ومدن فلسطين تقريبا.[15]

ويرجع وقوع هذه الكارثة الكبيرة -التي حلت بالإمبراطورية ككيان سياسي من جهة وكحاضنة للديانة المسيحية من جهة اخرى- الى عدم مقاومة سكان هذه المناطق وعلى وجه الخصوص في سوريا وفلسطين للجيش الفارسي وعدوانه على بلادهم لمخالفتهم مذهب القسطنطينية ولذا قاموا بإفساح المجال أمام عباد النار ممتنعين عن مقاومتهم مفضلين هيمنتهم عليهم بدلا عن بيزنطة ونكاية في حكومتها وما كانت تقوم به من أعمال ضدهم بحجة الخلاف المذهبي بينهم والذي ذاقوا بذريعته صنوفا كثيرة من الظلم والتعذيب حيث كانت هذه الحكومة تدعم المذهب الارثوذكسي وهو مذهب كنيسة العاصمة ضد كل مخالف له.[16]

لم يقتصر تخاذل الأهالي على سكان بلاد الشام فقط بل تكرر كذلك عند استيلاء الجيش الفارسي على مصر التي كانت تدين بالمذهب المونوفيزي حيث فضل سكانها ايضا كسكان سوريا وفلسطين الاحتلال الفارسي على هيمنة البيزنطيين.[17]

هذا الأمر يمكن أن يعطي مؤشرا على تلك الممارسات التعسفية التي كانت تقوم بها الحكومات البيزنطية المتعاقبة ضد المخالفين لمذهب الكنيسة الرسمي ، ومما يدلل على ذلك تفضيل الأهالي في سوريا وفلسطين ومصر سيطرة وحكم الفرس وما يقع منهم من ظلم -مع الخلاف الكامل بينهم في الدين- على حكم البيزنطيين الذين يختلفون معهم فقط في بعض المسائل الفرعية

على أية حال شكل سقوط مصر على يد الفرس ضربة قوية لبيزنطة، فمن الناحية السياسية خسرت رقعة جغرافية كبيرة تطل على البحر المتوسط وتقع على الحدود الشرقية لبقية أملاكها في شمال

---

(13) Theophanes: Op. Cit, pp. 199- 200, Vasiliev: Op. Cit, Vol. I, p. 80, Ostrogorsky: Op. Cit, p.59.
(14) Codex. Just. 1.1.6.1.
(15) Vasiliev: Op. Cit., Vol. I, p195.
(16) Vasiliev: Op. Cit, Vol. I, p196.
(17) Teophanes: Op. Cit, pp432, Vasiliev: Op. Cit, Vol. I, p196.

إفريقيا ,أما من الناحية الإقتصادية فقد أدى فقدانها إلى حرمان بيزنطة من أكبر موارد القمح الذي كانت تعتمد عليه في توفير الرغيف المجاني لسكان العاصمة.[18]

حاول هرقل التغلب على تلك الظروف بالدبلوماسية فسير وفداً للمرة الثانية إلى كسرى يطلب منه الصلح وأن يدفع له جزية مقابل ذلك إلا أنَّ كسرى طرد أُولئك الرسل وأرسل معهم كلمات مفادها أنه لن يعفي عنه حتى يترك عبادة المصلوب الذي يدعوه الله ويعبد الشمس [19] ويروي أومان[20] نص رسالة ذكر أنها تنسب إلى كسرى جاء فيها" من كسرى أعظم الآلهة وسيد العالم كله إلى هرقل عبده الفاجر عديم الإحساس، ألم أقض على الأغريق؟ إنك تقول إنك تثق في إلهك، فلماذا إذن لم يخلص من يدي قيسارية وبيت المقدس والإسكندرية؟ وهل أنا لن أخرب القسطنطينية أيضا؟ على أنني سأغفر لك جميع ذنوبك إذا قدمت إلي ومعك زوجتك وأطفالك وسأمنحك الأراضي والكروم وعروش الزيتون وسأنظر إليك نظرة رحيمة، لا تغش نفسك بأملك الخائب في ذلك المسيح الذي لم يستطع حتى أن ينقذ نفسه من اليهود الذين قتلوه وصلبوه".

وأمام هذه الأحداث وشدة وطأتها و الرعب والغضب اللذان أثارهما ضياع الصليب المقدس وألفاظ الكفر التي ارسلها كسرى ظهر الشعور الوطني والحماس الديني لدى سكان القسطنطينية، ويتجلى ذلك الأمر من الموقف الذي أعقب قرار الإمبراطور بنقل العاصمة إلى قرطاج ليتسنى له سبل المقاومة لتلك الأخطار، غير ان سرجيوس بطريرك القسطنطينية وأهلها اعترضا على نقل العاصمة.[21]

وعليه قامت الكنيسة بمنح هرقل ما تملكه من كنوز الذهب والفضة ليتم صهرها وتحويلها الى عملة يستعين بها على حرب الفرس وجاء هذا الأمر لما اعتبرته الكنيسة والإمبراطور معا حرب مقدسة تهدف لاسترجاع بيت المقدس واسترداد الصليب المقدس فطغى على الحرب جو الحماس الديني الجديد في نوعه في العصور الوسطى اذ لم يكن ذلك مألوفا قبل هرقل.[22]

على أية حال ترك هرقل العاصمة وابنيه تحت وصاية سرجيوس بطريرك القسطنطينية[23] ولعل هذا الأمر يعكس إلى حد بعيد- ذلك الانسجام والتوافق الذي كان يربط بين الإمبراطور وسياسته من جهة ورجال الدين في كنيسة العاصمة وما يتبعها من أقاليم من جهة اخرى، فرجال الدين هؤلاء كانوا يرون في شخصه منقذ المسيحية من ذلك العدو الشرس الذي اعتدى عليها وعلى مقدساتها، وسيمر بنا خلال أحداث ومجريات هذه الحرب ما يؤكد دعم الكنيسة للإمبراطور.

انطلق هرقل على رأس الجيش بنفسه متجها إلى بلاد الفرس بعد معاهدة صلح عقدها مع ألافار مكنته من نقل جزء من جيشه إلى الشرق. وقد قام بمناورة بارعة منحته الأفضلية في اختيار ساحة الحرب في حين أجبرت الفرس على التخلي عن مراكزهم بجبال آسيا وذلك عندما اتجه صوب أرمينيا ولم يتجه إلى المدن المحتلة لتحريرها مما اضطر كسرى إلى ملاحقة الجيش البيزنطي حتى أرمينية حيث نشبت الحرب بينهما وانتهت بانتصار مؤزر لهرقل وجنده على الفرس.[24]

غير أنَّ نقض ألافار للصلح وتهديدهم بالهجوم على القسطنطينية فرض على هرقل العودة إلى العاصمة حيث زاد مقدار الجزية المقررة للافار وأرسل مجموعة من أقاربه كرهائن إلى بلاط الخاقان،

---

(18) Vasiliev: Op. Cit, Vol. I, p196.
(19) Teophanes: Op. Cit, pp433,434.
(20) مرجع سابق، ص 103.
(21) Ostrogorsky: Op. Cit, p.93.
(22) Vasiliev: Op. Cit, Vol. I, p196
(23) Teophanes: Op. Cit, pp433,434, Ostrogorsky: Op. Cit., p.100.
(24) Teophanes: Op. Cit, pp433,434, Ostrogorsky: Op. Cit, p.100.

وبذلك تمكن من إبرام معاهدة ثانية تمكنه من التفرغ لحرب الفرس ، التي -كما اشرنا سابقا - طغى عليها الحماس الديني وما يؤكد هذا القول أمران : الأول تلك الشروط المهينة التي وافق عليها هرقل بالاتفاقية سابقة الذكر, والثاني هو توجهه هذه المرة مباشرة نحو جنازاكا التي ولد فيها زرادشت نفسه ويقع فيها معبده الذي هو أكبر المراكز الدينية الرئيسية لديانته.[25] وبعد أن تم تحقيق النصر على الجيش الفارسي استولى البيزنطيين على المدينة وقاموا بتحطيم وحرق المعبد بالكامل انتقاما لما حصل في بيت المقدس بعد دخول الفرس إليها.[26]

وبالرغم من انتصار هرقل رفض كسرى التسليم والجنوح إلى السلام وأعدَّ خطة جديدة ارتكزت على أن يتم ارسال جيش يعترض تقدم هرقل وجيش ثاني يهاجم القسطنطينية بالاتفاق مع الافار الذين نقضوا الصلح مرة أخرى ليقوموا بالهجوم في الوقت نفسه على العاصمة البيزنطية. وهكذا وجد هرقل نفسه في وضع مربك وخطير إلا أن الكنيسة التي كانت على وفاق مع الإمبراطور في حربه ضد الفرس نجحت عبر بطريركها وقساوستها من إذكاء روح الحماس الديني لدى شعب القسطنطينية فتمكنوا من الصمود أمام الافار الذين اضطروا إلى الانسحاب بعد خسائر فادحة تكبدوها نتيجة لطول مدة الحصار ونقص الامدادات وتلك الشجاعة التي أبداها أهل القسطنطينة والأسطول البحري البيزنطي الذي تمكن من إغراق بعض سفن الافار.[27]

وما إن وصلت أخبار هزيمة الافار إلى مسامع الجيش الفارسي الذي كان في خلقيدونيا حتى بادر بالانسحاب، فعمل هرقل على قيادة هجوم كبير سنة 627م استهدف قلب الإمبراطورية الفارسية فوصل إلى نينوى حيث دارت رحى معركة حاسمة اسفرت عن انتصار كبير للبيزنطيين الذين واصلوا زحفهم سنة 628م فاستولوا بعد أن فر كسرى من أمامهم على مدينة داستاجرد التي كانت مقر لملكه ثم ما لبث أن عزل كسرى ومات في سجنه إثر مؤامرة قادها ابنه قباذ شيرويه ضده. الذي ما إن استقرت له الامور حتى أرسل إلى هرقل يطلب الصلح فاشترط عليه هرقل أن يخرج من كل الأراضي البيزنطية التي تحت يده وأن يخلي سبيل كل الأسرى وأن يدفع غرامة مالية وأن يرد جميع ما سلب من بيت المقدس بما فيها الصليب المقدس، فوافق على كل شروطه وبذا انتهت الحرب الفارسية البيزنطية وعاد هرقل إلى القسطنطينية منتصرا حاملا معه غنائمه وعلى رأسها الصليب الخشبي المقدس حيث تم استقباله باحتفال كبير من قبل سكان العاصمة وبعد أن تم عرض الصليب المقدس أمام مذبح سانت صوفيا رده هرقل الى بيت المقدس.[28]

لم يكن ذلك نهاية المطاف، ولم يكن انتصار هرقل استمرارا لسعادته واستقرارا لإمبراطوريته، فما إن عاد حتى بدأ صراع جديد مع عدو قوي طرق حدود امبراطوريته الشرقية قادما من شبه الجزيرة العربية، وذلك بعد أن انتهى الخليفة ابوبكر الصديق من حروبه الداخلية -التي اشتهرت بحروب الردة -وبدأ يتجه إلى نشر الإسلام وتوسيع رقعة الدولة الاسلامية على حساب الدولتين الفارسية والبيزنطية على حد سواء سنة 634م ليسجل هذا الحدث ظاهرة جديدة من الحرب الدينية في العصور الوسطى تأثرت بها الحياة السياسية وعلى وجهه الخصوص الإمبراطورية البيزنطية. وذلك لأن هرقل بعد عودته من حرب الفرس أدرك أن الأسباب الكامنة خلف ضياع تلك المقاطعات بهذا الشكل السريع

---

(25) Ibid. p.102.

انظر ايضا : أومان : مرجع سابق، ص106.

(26) Ostrogorsky: Op. Cit, p.102.

(27) Vasiliev: Op. Cit, Vol. I, p197.

(28) Ibid, Vol. I, p.198.

انظر ايضا: أومان: مرجع سابق، ص 108. السيد الباز العريني: الدولة البيزنطية 323-1081م، بيروت، دار النهضة العربية، 1982، ص 126-127.

وذلك الموقف السلبي الذي كان تجاه الفرس لم يكن سوى ضجر سكان الولايات ونقمتهم على العاصمة وسياستها العقيدية المخالفة لهم والمتعنتة في معاملتهم .

ومن خلال هذا المفهوم حاول القيام بعلاج تلك الحالة التي أرهقت الإمبراطورية وأوصلتها إلى هذا المستوى من الاضطراب وعدم الاستقرار ، فقام بمناقشة الموضوع مع **سرجيوس** بطريرك القسطنطينية الذي كان بدوره متحمسا لتوحيد الكنيسة، وقام بالاتصال بأساقفة بعض الكنائس، وأذاع الإمبراطور بيان ايمانه الذي حاول فيه التوفيق بين المذهبين الخلقيدوني والمنوفيزي، حيث ذكر في محاولته أن للمسيح طبيعتين إلهية وبشرية، تتسمان بإرادة واحدة، وعرف هذا المذهب بمذهب الإرادة الواحدة او المونوثلية Monotheletism[29].

غير أن محاولة هرقل لم تنجح إذ رُفض مذهب الإرادة الواحدة من قبل الخلقيدونية والمونوفيزية على حد سواء على الرغم من اعتراف البابا هونوريوس الاول Honorius I بصحة التعاليم القائلة بإرادة واحدة، وازداد الأمر سوءً بعد أن رفضت الكنائس الشرقية هذه الرؤية الجديدة للعقيدة المسيحية، وفشلت كل الجهود الدبلوماسية التي بذلها هرقل وأسقفه سرجيوس لحمل مسيحي الشرق على قبول مذهبه، مما دفعه إلى اتباع سياسة العنف تجاههم، غير أن هذه السياسة فشلت هى الأخرى فشلا ذريعا وكان عاقبة أمرها أن فسحت المجال أمام المسلمين الفاتحين الجدد للسيطرة على بلاد الشام ومصر وبهذا ضاعت من جديد الاقاليم الشرقية النابذة لسياسة القسطنطينية الدينية.[30]

والناظر إلى الوقائع التي جرت بين المسلمين والبيزنطيين سيرى أن ذلك الخلاف الديني وسياسة العنف التي صاحبته كانت وراء خسارة تلك الأقاليم.

فبعد خسارة المسلمين أمام الجبش البيزنطي في أول احتكاك عسكري في معركة مؤتة سنة 8هـ، تمكنوا من تحقيق انتصارات متتالية على بيزنطة التي توالت خسائرها، ولعل أكبر وأشهر هزائمها كانت في معركة اليرموك (سنة 13هـ/ 634م) حيث أرسل الخليفة ابوبكر الصديق الجيوش إلى بلاد الشام لفتحها وطرد البيزنطيين منها الذين ما إن وصلت أخبار تحركات الجيش الاسلامي وما حققه من انتصارات على جيوشهم حتى شرعوا في جمع جيش كبير التقى مع المسلمين في موقعة اليرموك[31] وبالرغم من التباين العددي بينهم وتفوق البيزنطيين في ذلك إلا أن كفة المعركة مالت لغير صالحهم وانهزموا شر هزيمة ضاعت على إثرها بلاد الشام [32] ويرجع بروكلمان[33] هزيمة الجيش البيزنطي إلى خيانة الجنود الأرمن الحاقدين على بيزنطة. ولعل هذا الحقد راجع إلى الخلاف المذهبي إذكان الأرمن من اتباع الطبيعة الواحدة.

---

[29] Vasiliev: Op. Cit, Vol. I, p.222.
[30] Ostrogorsky: Op. Cit, p.108-109.
انظر ايضا: رأفت عبد الحميد: الإمبراطورية البيزنطية العقيدة والسياسة، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص102.
[31] ابن كثير، ابوالفداء اسماعيل: البداية والنهاية، تحقيق رياض عبد الحميد ومحمد حسان عبيد، ط2، بيروت، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، 7/2010،86 ومايليها.
[32] ابن الاثير، ابو الحسن علي بن ابي الكرم محمدبن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني: الكامل في التاريخ، تحقيق ابي الفداء عبد الله القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1987، 2/258-262.
[33] كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الاسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5، بيروت، دار العلم للملايين، 1968، ص 95.

الخاتمة:

بعد تتبعنا لمجريات الأحداث زمن الإمبراطور هرقل يتضح مدى تطور الجدل الديني إبان تلك الفترة والذي كان له تأثير كبير وجلي على سير الحياة السياسية، التي انعكست على الإمبراطورية ككيان سياسي من حيث القوة والضعف والتأثير على محيطها الجغرافي.

وقدتبين هذا الأمر - من خلال ما ذكرنا آنفا – في الضغوط التي مارسها النظام الحاكم تجاه النسطورية وأصحاب الطبيعة الواحدة، حيث كانت ردة فعل أتباع هذه المذاهب وهم غالبية سكان بلاد الشام ومصر اتخاذهم للموقف السلبي تجاه أعداء الدولة المتمثلين ذلك الوقت في دولة الفرس وعدم مقاومتهم مما أدى إلى استيلاء الأكاسرة على تلك المنطقة بل وهددوا العاصمة البيزنطية نفسها.

ويتكرر المشهد نفسه إبان الفتح الاسلامي حيث رحب السكان بالجيوش الإسلامية وقامت مجموعة منهم بمد يد المساعدة لهم بمنحهم الادلاء في حين اعتزلت المجموعة الأخرى حربهم نكاية في كنيسة العاصمة والنظام الذي يحميها.

كما أن ظاهرة جديدة طفت في ذلك الوقت على السطح لأول مرة خلال العصور الوسطى ألا وهي **تأثير الحماس الديني على الحروب آنذاك** وبرزت هذه الظاهرة بوضوح من خلال حديثنا عن الإحتلال الفارسي لأراضي الإمبراطورية الشرقية واستيلائهم على الصليب المقدس من بيت المقدس وما لحق بهذه الأحداث من جواب ورد في رسالة كسرى الشفوية التي جاءت ردا على طلب الإمبراطور هرقل إليه عقد الصلح بينهما وما تضمنه هذا الرد من دعوة كسرى لهرقل بترك المسيحية والعودة الى عبادة الشمس التي كانت ديانة الإمبراطورية الرومانية القديمة، وما قام به رجال الدين الذين اقرضوا هرقل كنوز الكنيسة لتحويلها الى عملة نقدية مساهمة منهم في الحرب ضد عدوهم الفارسي وردة فعل تجاه رسالة كسرى.

وتتجسد التأثيرات الدينية على الأحداث السياسية زمن هرقل في ظهور مذهب **الإرادة الواحدة** الذي جاء نتيجة لاجتهاده في وضع حلول للخلاف المذهبي داخل الإمبراطورية وحرصه على نبذ الفرقة لتوحيد الجبهة الداخلية في مجابهته للعدو الخارجي، حيث كان يرى أن السبب الكامن خلف ما تعرضت له الإمبراطورية هو ذلك الخلاف المذهبي. إلا أن هذا الأمر لم يكن ناجحا بل زاد الوضع سوء خاصة عندما حاول فرض مذهبه بالقوة مما ادى الى سهولة دخول واستيلاء المسلمين على شرق الإمبراطورية.

- المصادر والمراجع العربية:

- ابن الاثير، ابو الحسن علي بن ابي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني: الكامل في التاريخ، تحقيق ابي الفداء عبد الله القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1987.

- ابن كثير، ابوالفداء اسماعيل: البداية والنهاية، تحقيق رياض عبد الحميد ومحمد حسان عبيد، ط2، بيروت، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

- اومان:الإمبراطورية البيزنطية، ترجمة مصطفى طه بدر، مصر ،دار الفكر العربي، 1953.

- اسحق عبيد: فيما جرى في بيعة الإسكندرية بعد المجمع الخلقدوني المقدس 451م من واقع مخطوطة بالعربية كتبها الراهب فرانسيسكوس مريا من رهبنة الأصغار للقديس فرنسيس الشاروفيني القاصد الرسولي إلى أرض مصر 1691م، حوليات كلية الآداب، عين شمس، مجلد 13، القاهرة، 1973.

- كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الاسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5، بيروت، دار العلم للملايين، 1968.

- بيشوى: كتاب وثائقي عن كنيسة المشرق الأشورية النسطورية تاريخها وحاضرها وعقائده، مطرانية دمياط وكفر الشيخ والبراري ودير القديسة دميانة، 2003.

- رأفت عبد الحميد:الإمبراطورية البيزنطية العقيدة والسياسة، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

- سمير عبده: المسيحيون السوريون قديما وحديثا، ط2، دمشق، 2002.

- . السيد الباز العريني: الدولة البيزنطية 323-1081م، بيروت، دار النهضة العربية، 1982

- عمر كمال توفيق : تاريخ الدولة البيزنطية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995

- محمد حسنين ربيع : دراسات في تاريخ الدولة البيزنطية ،ط5، القاهرة، دار النهضة العربية، 1995.

- هسي: العالم البيزنطي، ترجمة رأفت عبد الحميد، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، 1977.

المصادر والمراجع الاجنبية:

- Codex. Justinian, Trans. Fred H. Blume, Ed, Timothey Kearley.

- John H. Rosser, Historical Dictionary of Byzantium.

- Marcellinus Comes. The Chronicale of Marcellinus, Trans, Brian Croke, Sydney, 1995.

- Ostrogorsk, G. History of the Byzantine State, Translate. Joan Husse, Rutgers University Press, New Jersey, 1957.

- Theodosios. The Theodosian Code and Novels and the Srmondian Constitutions, trans, Clyde Pharr, Princeton University,1952.

-Theophanes. The Chronicle, trans.Cyril Mango and Roger Scott, Clarendon Press. Oxford, 1997.

- Vasiliev. History of the Byzantine Empire 324-1453,Madison, ed.2, 1952.

- Vine, A. R. The Nestorian Churches,London,1937.

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الرابع عشر - فبراير 2017

الأحكام الإجـرائية للـدفوع بعدم القبول

د. مصطفى أحمد الدراجي.

(أستاذ مساعد القانون الخاص بجامعة عمر المختار - والأكاديمية الليبية – ليبيا)

الأحكام الإجـرائية للـدفوع بعدم القبول

ملخص البحث

تناولت هذه الدراسة الدفوع بعدم القبول ، والخلاف الذى ثار بشأنها ، خاصة فيما يتعلق بطبيعة هذا الدفع فى بعض الصور ، ذلك لأن المشرع الإجرائى لم يضع أحكاماً عامة تجرى على جميع الصور فى الدفع بعدم القبول ، فضلاً عن عدم تعرضه لما إذا كان يترتب على استئناف الحكم " بقبول الدفع " طرح النزاع برمته أمام محكمة الدرجة الثانية أم أن اختصاصها ينحصر فى مجرد الفصل فى هذا الدفع ؟ ناهيك عن الخلاف حول طبيعة هذه الدفوع ، فالبعض يلحقها بالدفوع الشكلية ، والبعض الآخر من الفقهاء يلحقونها بالدفوع الموضوعية. وقد تعرضنا فيها للأصل التاريخى لبعض هذه المسائل التى يدور حولها البحث ، واستعراض السوابق القضائية فى قضاء محكمتنا العليا ، وانتهينا فيها إلى أن الدفع بعدم القبول يخضع لقواعد خاصة به لا تختلط بتلك التى حددها القانون للدفوع الإجرائية ، ويجب أن تفصل المحكمة فى الدفع بعدم القبول على استقلال ، وأن الحكم الصادر فى الدفع بعدم القبول لا يكتسب حجية الأمر المقضى ، وتعرضنا فيه لمدى تعلقها بالنظام العام ، وانتهينا إلى أنه ينبغى البحث فى كل دفع على حدة ، فهناك حالات تستطيع المحكمة أن تقضى فيها من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى إذا ما تبينت وجهاً لعدم القبول ، وثمة حالات أخرى ينبغى فيها التمسك بالدفع حتى تقضى المحكمة بعدم قبول الدعوى .

Research Summary

This study addressed the defenses of non-acceptance, and the dispute which erupted on them, especially with regard to the nature of this payment in some pictures, because the legislator procedural never put general provisions performed on all the images in the payment of non-acceptance, as well as lack of exposure on whether the consequent appeal "accept payment" put the entire dispute before the court of second instance, or that jurisdiction is limited to just a chapter in this payment? Not to mention the controversy over the nature of these defenses, some inflict defenses formal, others scholars Alhakunha objectivity defenses. Was we were the asset's historical for some of these issues, which revolves around the search, and review of case law to spend our Supreme Court, and we finished where that dismissal is subject to its own rules do not mingle with those set by the law of procedural defenses which, the court must decide the dismissal on independence, and that the judgment of dismissal does not acquire Authentic is res judicata, and we were in it to the extent it attaches to public order, and we have concluded that it should be researched every push on the unit, there are cases the court can not eliminate them on their own not to accept the case if proved face for non-acceptance, and there are other cases in which the Order should stick until the court shall not accept the lawsuit.

مقدمة

أهداف الدراسة:

من الوسائل التى ينظمها القانون للدفاع عن الحق " الدفع " ، وهو نوع من الدعوى يقدمه المدعى عليه للرد على الدعوى المرفوعة عليه ، ويشترط لقبوله توافر المصلحة فيه ، فلا تقبل الدفوع الكيدية ولا الدفوع التى لا تتعلق بالخصومة القائمة ، أو بأحد إجراءاتها ([1]) ، فالمدعى عليه لا يقف مكتوف اليدين ، وإنما منحه المشرع وسائل كثيرة ليدفع بها الدعوى الموجهة إليه ، وهذه الوسائل يمكن تصنيفها إلى طائفتين ، بالنظر إلى الموقف الذى يتخذه المدعى عليه فهو إما أن يقف موقفاً سلبياً ، فيكتفى بتقديم دفوع يترتب على قبولها رفض طلب المدعى ، أو عدم قبوله ، أو منع المحكمة من الفصل فيه لعدم اختصاصها به ، وقد يتخذ موقفاً إيجابياً بتقديم طلب مقابل ينتج عنه الحكم لصالحه بما يدعيه لنفسه ([2]) .

فالدعوى لا تضع المدعى عليـه فى مركز المضطر للدفاع ، أو فى حالة الخضوع للمدعى دائماً فهو ليس طرفاً سلبياً فى مركز الدعوى ، وإنما بمجرد حضوره يستطيع إبداء ما يشاء من الدفوع ، إلى جانب حقه فى إبداء الطلب المقابل .

والدفوع على ثلاثة أنواع دفوع شكلية ، ودفوع موضوعية ، ودفوع بعدم القبول ، غير أن الخلاف قد ثار بشأن هذا النوع الأخير من الدفوع ، خاصة فيما يتعلق بطبيعة هذا الدفع فى بعض الصور ، ذلك لأن المشرع الإجرائى لم يضع أحكاماً عامة تجرى على جميع الصور فى الدفع بعدم القبول ، كما سنرى فى ثنايا هذه الدراسة .

ناهيك عن عدم تعرضه لما إذا كان الطعن فى الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى يطرح النزاع على أصل الحق أمام محكمة الطعن أم لا ؟ أو بمعنى آخر هل يترتب على استئناف الحكم " بقبول الدفع " طرح النزاع برمته أمام محكمة الدرجة الثانية أم أن اختصاصها ينحصر فى مجرد الفصل فى هذا الدفع ؟ فضلاً عن الخلاف التقليدى حول طبيعة هذه الدفوع ، فالبعض يلحقها بالدفوع الشكلية ، والبعض الآخر من الفقهاء يلحقونها بالدفوع الموضوعية .

هذه التساؤلات تقتضى تقصى الأصل التاريخى لبعض هذه المسائل التى يدور حولها البحث ، واستعراض السوابق القضائية فى قضاء محكمتنا العليا ، لتصل هذه الدراسة إلى غايتها .

أسباب اختيار الموضوع :

ـــ وسبب إختيارنا لبحث هذا النوع الأخير من الدفوع ، هو أن المشرع الإجرائى الليبى نهج نهجاً مختلفاً عن نظيره المصرى ، فلم يتطرق للدفوع بعدم القبول بنصوص خاصة ، كما فعل نظيره المصرى ـ ولهذا كان جل اهتمامنا فى دراسة الدفوع بعدم القبول أن نكشف عن ماهيتها ، وحسبنا فى ذلك أن هذه الدراسة ـــ كدراسة مستقلة وعلى ما نعلم ـــ هى الخطوة الأولى فى الفقه الإجرائى الليبى ، إلا ماورد من إشارات عامة للتعريف بالدفوع بعدم القبول فى كتب شروح قانون المرافعات الليبى .

ـــ ولم يكن فى وسعنا لتحقيق ذلك إلا أن نعتمد أساساً على جهود القضاء ، نظراً لعدم وجود دراسة مستقلة فى الفقه الإجرائى الليبى ، بل حتى تطرقنا إليه فى هذا البحث لا يغنى ، وإنما هو نوع من طرق باب هذا النوع من الدفوع إذ يحتاج الأمر مزيداً من الدراسات والأبحاث حولها .

---

(1) د/ عبد المنعم الشرقاوى : الوجيز فى المرافعات المدنية والتجارية ، دار النشر للجامعات المصرية ، 1951 ، ص 82 .
(2) فى الطلبات المقابلة ، انظر مؤلفنا : الثبات النسبى لإطار الخصومة الإبتدائى ، دراسة لتطور النزاع فى قانون المرافعات الليبى ، المكتب الجامعى الحديث ، ط 1 2016

أهداف الدراسة :

هذه الدراسة ، وإن كانت مقيدة لتحديد الأحكام والقواعد الإجرائية لهذه الدفوع ؛ إلا أن لها طابع آخر وهو أن هذه الدراسة قامت على استقصاء صور هذه الدفوع وأحكامها ، وإخضاعها للتطبيقات القضائية ، من خلال أحكام المحكمة العليا الليبية بهذا الخصوص ، باعتبار أن المشرع الليبى لم يتعرض لها بنصوص خاصة ، مما يسمح بتكوين فكرة واضحة عنها ، وحاولت من خلال هذه الدراسة التعرض لكثير من المسائل التى ثار حولها الخلاف بشأن هذه الدفوع ، وسنشير فى سياق هذه الدراسة إلى أن القضاء الليبى استطاع أن يقوم بدور جليل فى ترسيخ أحكام ومبادئ لتبيان هذه الدفوع .

منهجية البحث:

بما أن فقـه الإجـراءات لايزال حتى اليوم فقه مسـائل أساسه استقراء كل حالة على حدة وبمناسبتها ، وهو ما ينسجم مع ما تتصف به قواعد القـانون الإجرائى الشكلية ، فقد اعتمدت فى بحثى أسلوباً يجمع بين المنهج التحليلى والاستقرائى ، فبينت آراء الفقه الإجرائى فيما يتعلق بالموضوع ، وساندتها بنصوص القانون الإجرائى المصرى ، وأحكام المحكمة العليا الليبية لكثير من الجزئيات التى كانت ولا زالت إلى يومنا هذا محل نقاش وخلاف .

خطة البحث :

سيكون تقسيمنا لهذا الموضوع إلى مبحثين يضمان كلاً منهما مطلبان ، نعالج فى المبحث الأول ، ماهية الدفوع بعدم القبول وصورها ونتحدث فى المبحث الثانى القواعد المتعلقة بالدفوع بعدم القبول ومدى تعلقها بالنظام العام ، وبهذا ستكون الخطة على النحو التالى :

المبحث الأول : (ماهية الدفوع بعـــدم القبول وصورهـــا)

المطلب الأول : تعريف الدفوع بعدم القبول.

المطلب الثانى : الحالات والأسباب التى تتركز فيـــها صور الدفع بعدم القبول,

المبحث الثانى : (القواعد المتعلقة بالدفوع بعدم القبول ومدى تعلقها بالنظام العام)

المطلب الأول : النظام القانونى للدفوع بعدم القبول.

المطلب الثانى : مدى تعلق الدفوع بعدم القبول بالنظام العام.

المبحث الأول

ماهية الدفوع بعدم القبول وصورها

فكرة عدم القبول تعد من الأفكار الغامضة فى القانون الإجرائى ، ومن يعترف باستقلالها يبرر هذا بأنها تثير مسألة الحق فى الدعوى ، وهذا مايميز الدفوع بعدم القبول عن غيرها من الدفوع ([3]) ، وتحديد ماهية الدفع بعدم القبول تقتضى منا أن نتعرض أولاً لبيان مدلوله (فى مطلب أول) ، والحالات التى تتركز فيها صور الدفع بعدم القبول (فى مطلب ثان) .

- **المطلب الأول:**

تعريف الدفوع بعدم القبول:

لم تتفق كلمة الفقه ولا القضاء على مدلول محدد لتعبير الدفوع بعدم القبول ، حتى أن بعض التشريعات ـــ ومن بينها التشريع الإجرائى المصرى ـــ حاولت وضع تعريف للدفع بعدم القبول ، غير أنها رأت من غير المستطاع وضع تعريف جامع مانع لهذا الدفع .

حتى أن جانباً من الفقه يرى بأن الدفوع بعدم القبول ليس لها مدلول محدد لا فى القانون ولا فى فقه القانون ولا فى اللغة ، كما أن مدلولها فى الاصطلاح مختلف عليه وعلى مداه ([4]) ، بل إن المحكمة العليا رأت بأن "عدم قبول الدعوى يختلف حكمه باختلاف الغرض الذى اشترط من أجله الشرط المطلوب لقبول الدعوى ويجب البحث فى كل دفع بعدم القبول " ([5]) على حدة .

ويرى البعض أن الأدق من تسميتها " بالدفوع بعدم القبول " هو تسميتها بـ " الدفع بانتفاء الدعوى " ، أو " الدفع بعدم وجود دعوى " ، ويبرر ذلك بأنه أكثر انضباطاً وتوفيقاً من عبارة " الدفع بعدم القبول " ، لأن التعبير الأخير يوحى بأن للخصم دعوى ولكنها غير مقبولة لعدم توافر شرط من شروط قبولها ، والحقيقة أن الدعوى لا توجد لديه ، فالأصدق فى التعبير أن يقال " الدفع بانتفاء الدعوى " ([6]) ، وهى وجهة نظر صحيحة ، سبق وأن قررها المشرع الفرنسى فى المادة 122 من قانون المرافعات الفرنسى ـــ كما سنرى ـــ غير أن مصطلح الانتفاء يستعمله الفقهاء عند حديثهم عن انتفاء الولاية لعدم الاختصاص ، وهو ما قد يؤدى فى بعض الأحيان ، إلى الخلط بين الدفع بعدم القبول ، و الدفع بانتفاء الولاية ، وهو من الدفوع الإجرائية .

وقد ذهب جانب من الفقه إلى تعريفه بأنه " الدفع الذى يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى (أو الطلب العارض أو الطعن فى الحكم) وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى باعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره ، كانعدام الحق فى الدعوى ، أو سقوطه لسبق الصلح فيها ، أو لا نقضاء المدة المحددة فى القانون لرفعها ، ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بكل الإجراءات من جهة ، ولا بالدفع

---

(3) د/ وجدى راغب : النظرية العامة للعمل القضائى فى قانون المرافعات ، منشأة المعارف ، 1974 ، ص 489 .
(4) محمد العشماوى ، د/ عبد الوهاب العشماوى : قواعد المرافعات ، ج 2 ، المطبعة النموذجية ، 1958 ، ، ص 296 .
(5) طعن مدنى : رقم 67 / 25 ق 21 / 12 / 1980 ، مكتب فنى ، 67 ، ج 4 ، ص 25 .
(6) د/ أحمد أبو الوفا : نظرية الدفوع فى قانون المرافعات ، ط 1 ، 1954 ، دار المعارف ، ص 551

المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى " (7) ، وهو قريب من التعريف الذى صاغته المذكرة الإيضاحية للقانون المصرى ومحكمة النقض المصرية (8) .

فى حين ذهب رأى آخر إلى تعريفه بأنه " اعتراض يتضمن إنكار الخصم لحق الدعوى بالنسبة للخصم الآخر ويرمى إلى الحصول على حكم بعدم قبول دعوى خصمه ، قبل الفصل فى موضوعها" (9) وبصرف النظر عن ذات الحق الذى رفعت الدعوى بطلب تقريره، فالمدعى عليه لا يتعرض لمنازعة المدعى فى أصل ما يزعمه ، ولكنه يدفع دعواه بإنكار حقه فى رفعها (10) .

أما المادة 122 من قانون المرافعات الفرنسى ، فقد عرفته بأنه " الوسيلة التى ترمى إلى عدم قبول طلب الخصم دون نظر الدعوى لانتفاء حق الدعوى " (11) ، وذلك بسبب انتفاء الصفة أو انتفاء المصلحة ، أو لانعدام الحق فى الدعوى أو سقوطه لسبق الفصل فيها .

بينما يعتبره جانب من الفقه الإجرائى الليبى ، بأنه من الدفوع التى توجه إلى الحق فى الدعوى للوصول إلى عدم سماعها لتخلف شرط من شروط قبولها (12) ، أياً كانت الدعوى أو الطلب ، إذ لا تثار مسألة القبول من عدمها أمام القاضى إلا عند البحث عن الوسيلة التى يحمى بها صاحب الحق حقه .

و مما يؤخذ على هذا الاتجاه هو أنه دمج بين شروط قبول الدعوى ، وموانع عدم سماعها لانقضائها بالتقادم ، أو لوجود شرط أو مشارطة التحكيم .

ويرى البعض أن عدم القبول يعنى أن الدعوى محل النزاع لم تستجمع شروط قبولها ، وبمعنى آخر أن شرطاً من شروط قبول الدعوى ، أو أكثر قد تخلف ، فالمقتضيات اللازمة لقبول الدعوى وتحقيقها وسماعها لم تتوافر بعد ، ويثبت للخصم الحق فى رفع الدعوى التى تخلف أحد مفترضات قبولها بدفع خاص يسمى بالدفع بعدم القبول ، وهو ما يؤدى إلى إحجام المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتحقيقه والفصل فيه ، وهو ما يعنى أن موضوع الدعوى لا يمكن فحصه والنظر فيه بالحالة التى هو عليها ، وإن كان يمكن تجديده عندما تزول هذه العقبة التى تعترض قبوله (13) .

وفى الحقيقة أنه بالنظر إلى صعوبة تكييف هذا الدفع ، إذ لا يتضح مداه إلا بالمراحل التى يمر بها الدفع ، وهو ما لا يتأتى ؛ إلا بمحاولة تقصى صوره ، ومحاولة التمييز بينه وبين غيره من الدفوع كما سيأتى ؛ إلا أنه يمكن القول بأن مدلول الدفع بعدم القبول يحتمل معنيين ــ كما قيل بحق ــ ، فهو إما دفع للتمسك بعدم قابلية الدعوى لأن تكون محلاً للعمل القضائى الذى يصدر فى إجراءات معينة ، وذلك كحالة عدم قبول الطلب العارض لعدم ارتباطه بالطلب الأصلى أو لتقديمه بعد إقفال باب المرافعة ، ففى هذه الحالات يتعلق الدفع بخصومة بعينها ، وإما دفع للتمسك بانتفاء المركز القانونى للدعوى بصورة مطلقة ، وبحيث لا تصلح هذه الدعوى لأى عمل قضائى ، كالدفــع بانعدام المصلحــة وانعدام الصفة (14).

---

(7)د/ عبد المنعم الشرقاوى : الوجيز ، المؤلف آنف الذكر ، ص 86 ، 87 .
(8) نقض مدنى مصرى : 29 مارس ، 1962 ، السنة الثالثة عشر ، ص 562 ، رقم 957 .
(9) د/ سيد أحمد محمود : التقاضى بقضية وبدون قضية فى المواد المدنية والتجارية ، عين شمس ، ص 332 .
(10) د/ محمد حامد فهمى : المرافعات المدنية والتجارية ، 1940 مطبعة فتح الله الياس ، ص 423 .
(11) مشار إليه لدى د/ وجدى راغب : مبادئ القضاء المدنى : دار الفكر العربى ، ط 1 ، 1986 ، ص 421 ، حاشية رقم (57) .
(12) أستاذنا الدكتور الكونى على اعبودة : قانون علم القضاء ، النشاط القضائى ـ الخصومة القضائية والعريضة ، المركز القومى للبحوث والدراسات العلمية ، ط 2 ، 2003 ، ص 246 .
(13) د/ رمضان إبراهيم عبدالكريم موسى : التناقض الإجرائى ، رسالة دكتوراه عين شمس ، 2004 ، ص 256 .
(14)د/ وجدى راغب : النظرية العامة ، المؤلف السابق ، ص 489 .

ويبقى القول مع ذلك بأن "عدم القبول" كفكرة، هو تكييف قانونى لطلب ، أو دفع أو طعن مقدم إلى المحكمة يترتب عليه امتناعها عن النظر فيه ، وبهذا تؤدى فكرة عدم القبول إلى وظيفة هامة تتفق مع مبدأ الاقتصاد فى الخصومة ، بحيث يمتنع على القاضى النظر فيما قدم إليه (15) إذا لم تتوافر المقتضيات التى يتطلبها القانون فى هذا الطلب كى يكون قابلاً لأن يكون محلاً لعمل قضائى .

ونحن من جانبنا نرى أنه يمكن تعريف الدفوع بعدم القبول بأنها الوسائل التى ينازع بها الخصم خصمه لإنكار حقه فى رفع الدعوى بغية الوصول لحكم بعدم قبولها - (إذا لم تحكم المحكمة بذلك من تلقاء نفسها) - لتخلف شرط من شروط قبولها ، أو لسقوط حقه فى رفعها ، أو لوجود ما يحول دون سماعها .

ومن خلال هذا التعريف يتبين لنا أن الدفع بعدم القبول مكنة قانونية ، منحها المشرع الإجرائى للخصم المتمسك بهذا الدفع ، ــ تتيح له إثارة هذا الدفع بهدف الوصول لحكم بعدم قبول الدعوى .

إما لتخلف شرط من شروط قبولها ، كانعدام المصلحة والصفة فى رفعها ، أو لسقوط حق الخصم فى رفعها لفوات الميعاد ، سواء كان السبب عاماً كفوات ميعاد الطعن ، أو سبباً موضوعياً خاصاً ببعض الدعاوى كعدم قبول دعوى استرداد الحيازة إذا رفعت بعد انقضاء سنة من الاعتداء، أو لوجود مانع يحول دون سماع الدعوى ، لانقضاء الحق فى الدعوى بالتقادم ، أو لوجود اتفاق تحكيم بين الخصوم ، سواء أكان هذا الاتفاق سابقاً على نشوء النزاع ، بوجود شرط التحكيم ، أو فى صورة اتفاق لاحق على نشوء النزاع ، بمشارطة التحكيم أو وثيقة التحكيم .

وبهذا التحديد لمفهوم الدفوع بعدم القبول ستتضح صوره ، والحالات التى تتركز فيها هذه الصور ، وسيظهر بجلاء الفوارق بينها وبين نظيراتها من الدفوع الأخرى ، وهو ما سنعرض له فى المطلب الثانى .

- المــطلب الثانى:

الحالات والأسباب التى تتركز فيــها:

صور الدفع بعدم القبول:

أول وأهم مايرد فى هذا الشأن أن المشرع الإجرائى الليبى لم يتطرق عند تسطيره لنصوص قانون المرافعات للدفوع بعدم القبول بأحكام إجرائية خاصة ، بل ولم يستعمل هذا المصطلح إلا فى نص وحيد ، وهو يتحدث عن الدفوع ببطلان أوراق التكليف ــ والتى هى من الدفوع الإجرائية ــ فقرر فى المادة 91 بأن " الدفع ببطلان أوراق التكليف بالحضور يجب إبداؤه قبل الدفع بعدم القبول " .

عدا ما أورده من حكم عام لصورة من صور الدفع بعدم القبول ، ابتدأها بعبارة "لا يقبل " - فى المادة الرابعة من ذات القانون - أى طلب أو دفع لا تكون لصاحبه مصلحة فيه ، وترك الباب وسيعاً لاجتهاد الفقه والقضاء لتحديد مدلول وطبيعة هذا النوع من الدفوع ، وللوقوف على حالات وصور الدفع بعدم القبول ينبغى أولاً التعرض لتمييزه عما يشتبه به من الدفوع الأخرى كالدفوع الإجرائية والدفوع الموضوعية .

(15)د/ فتحى والى : الوسيط فى قانون القضاء المدنى ، دارالنهضة العربية ، 1991 ، ص 489 .

والذى يميز الدفع بعدم القبول عن الدفع الإجرائى ، هو أن الدفع بعدم القبول يجوز إبداؤه فى أية مرحلة من مراحل التقاضى ، ولا يسقطه الكلام فى الموضوع ، كما لا يسقطه إبداء الدفوع الشكلية ، فإذا لم يكن للمدعى صفة فى الدعوى ، فإن التحدث فى موضوع الدعوى - مهما طال - لا يجعل له صفة ، ولا ينفى عنه انعدامها ، فيجوز إبداء الدفع بانعدام الصفة بعد الكلام فى الموضوع ، بل وأمام محكمة الاستئناف لأول مرة ، وهو نفس الأمر فى حالة انعدام المصلحة ، أو نقص الأهلية أو حتى انعدامها ، وهو بهذا التكييف أقرب من هذه الناحية إلى الدفوع الموضوعية ([16]) .

فالدفوع بعدم القبول تختلف عن الدفوع الشكلية فى أنها لا تتعلق بصحة الخصومة وإجراءاتها ([17]) ، على الرغم من محاولات الفقه لتقريب الدفع بعدم القبول من الدفوع الشكلية ، على اعتبار أنه هو الأداة الإجرائية التى حددها المشرع للتمسك بعيوب الحقوق الإجرائية التى تحول دون سماع الدعوى ، كما أنه من صنع المشرع الإجرائى ويوجه فى الغالب إلى

العيوب الإجرائية الشائعة كالدفع بسقوط الخصومة ([18]) .

كما يتميز الدفع بعدم القبول عن الدفع الشكلى ــ من وجهة نظر بعض الفقه ــ أن محكمة أول درجة تستنفد ولايتها بالفصل فى الدفع بعدم القبول ، خلافاً لما عليه الحال فى الدفع الشكلى ، فمتى ما أبدى دفع بعدم القبول أمام محكمة أول درجة فاستجابت المحكمة إليه وقضت بعدم قبول الدعوى ، فاستؤنف الحكم ورأت المحكمة الاستئنافية إلغاءه والحكم بقبول الدعوى ، فإنها لا تعيد القضية من جديد إلى محكمة الدرجة الأولى التى استنفدت ولا يتها بالفصل فى هذا الدفع وإنما يتعين على محكمة الدرجة الثانية الاستمرار فى نظر الدعوى موضوعياً ، ولا يعد ذلك من قبيل الإخلال بمبدأ التقاضى على درجتين ([19]) ، وسنعود للحديث عن ذلك من خلال هذه الدراسة .

أما ما يميز هذا الدفع عن الدفوع الموضوعية ، هو أن المتمسك بهذا الدفع لا ينازع فى الحق الموضوعى المدعى به وإنما فى مكنة الحصول على حكم بشأنه ، فهو يختلف عن الدفوع الموضوعية البحتة ، لأن من يثيره يتمسك بعدم قابلية الإدعاء لأن يكون محلاً للعمل القضائى ([20]) ، ومن ثم فهو دفع لا يتعلق بموضوع الدعوى ، ذلك لأن الدعوى التى يحكم بعد قبولها يجوز رفعها من جديد إذا ما استكملت شروط قبولها ، ولا يمكن والحالة هذه أن يطلق عليها وصف الدعوى التى سبق الفصل فيها ، وبهذا يبرز الفارق بين الحكم " بعدم قبول الدعوى " ، والحكم " برفض الدعوى " ، فالرفض يتناول الموضوع ويمنع من تجديد الدعوى بنفس الحق ، أما عدم القبول ، فلا يتناول إلا الحق فى رفع الدعوى ولا يمس الحق المرفوعة به الدعوى ([21]) ، على أن المقصود بعدم القبول هنا هو عدم جواز النظر فى الطلب أو الدعوى .

وبهذا المنطق ينتفى التسليم بأن الدعوى هى ذات الحق ، عند القائلين باختلاط الدعوى بالحق المدعى به فالدفع بعدم القبول ما هو إلا دفع من نوع خاص ذو طبيعة خاصة يوجه إلى الوسيلة التى قررها القانون لحماية الحق كما استقر على ذلك قضاء المحكمة العليا ([22]) .

---

(16) د/ عبد الباسط جميعى : شرح قانون الإجراءات المدنية (المرافعات) دار الفكر العربى ، 1966 ، ص ص 420 .
(17)د/ رمزى سيف : الوجيز فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ط 1 ، 1957 ، مكتبة النهضة المصرية ، ص 347 .
(18)د/ نبيل إسماعيل عمر : قانون أصول المحاكمات المدنية ، الدار الجامعيه ، الطبعة الأولى ، 1996 ، ص 335 .
(19)د/ عبد الباسط جميعى ، المؤلف آنف الذكر ، ص 421 .
(20) د/ وجدى راغب : مبادئ ، المؤلف آنف الذكر ، ص ، ص 422 .
(21) د/ عبد الباسط جميعى ، المؤلف آنف الذكر ، ص ، ص 420 .
(22) طعن رقم : 11 / 5 ق ، 6 / 5 / 1961 ، ج 2 ، ص 250 ، وقد جاء فيه " للدفع بعدم قبول الدعوى طبيعته الخاصة اذ يوجه الى الوسيلة التى يحمى بها صاحب الحق حقه وما إذا كان من الجائز استعمالها أم أن شرط الاستعمال متخلف عنها ومن ثم فلا يسقط الحق فى ذلك الدفع بعدم إبدائه فى الجلسة الأولى أو بالتحدث فى موضوع الدعوى " .

وبهذا التحديد لماهية الدفوع بعدم القبول نجد أن صورها تتركز فى حالات ثلاث : **الأولى حالة** تخلف شرط من شروط قبول الدعوى ، ويرجع البعض من الفقه ذلك إلى وجود عيب فى الطلب أو الطعن أو الدفع ، وسواء تعلق العيب بالشكل أو بمقتضى موضوعى فى العمل ، كعدم صلاحية القائم بالعمل فى حالة ما رفعت دعوى من قاصر لا يمثله وصيه فيها ([23]) .

وحتى عند انتفاء المصلحة ، ينتفى بالتبعية الحق فى الدعوى ، وإذا ما رفع المدعى رغم ذلك الدعوى ، أمكن للمدعى عليه دفع هذه الدعوى بعدم القبول ، وما عدم القبول فى حقيقته إلا مطالبة لقاضى النزاع بعدم جواز نظر دعوى المدعى لانتفاء حقه فى طلب الحماية القضائية ، حيث أنه يفتقد الحق فى الدعوى ، وعدم القبول يمكن توجيهه بهذا الشكل لكل وسائل مباشرة أو استعمال الحق فى الدعوى من طلبات ودفوع ([24]) .

ويعتبر هذا النوع من الدفوع من أهم الدفوع بعدم قبول الإدعاء ، لانعدام المصلحة فيه أو لانعدام الصفة .

وأما الحالة الثانية فهى أن ينكر الخصم وجود حق لخصمه فى الدعوى ، بصرف النظر عن ذات الحق الذى رفعت الدعوى بطلب تقريره ، والصورة البارزة لهذه الحالة هى سابقة صدور حكم فى موضوع الدعوى ([25]) ، أى الدفع لحجية الشيئ المحكوم فيه ، فالأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق .

كما أن ما سبق عرضه على القضاء ، وتم الفصل فيه لا يجوز أن يطرح للنقاش مرة أخرى أمام نفس المحكمة التى أصدرت الحكم ، أو أمام أى محكمة أخرى ليفصل فيه من جديد إلا بالطرق وفى المواعيد التى حدده القانون ([26]) .

فالدفع بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها ، يعد من أهم الدفوع العملية ، بشرط توافر العناصر اللازمة للقول بسبق الفصل فى الدعوى ، وهى اتحاد الخصوم ، ووحدة المسألة المقضى فيها، وإثارة هذا الدفع من صاحب الشأن وهى الشروط المطلوبة للدفع بحجية الشيئ المحكوم فيه ([27]) وقد قررت المحكمة العليا أن " مناط استجابة المحكمة لدفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها أن يكون موضوع الدعوى المطروح أمامها قد سبق حسم النزاع حوله بحكم قضائى سابق " ([28]) .

وينحصر أثر حجية الحكم فى تخويل الخصوم " حق الدفع بسبق الفصل فى الدعوى " باعتباره دفعاً من الدفوع بعدم القبول ، والتى يجوز إبداؤها فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، وليس للقاضى أن يقضى من تلقاء نفسه بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها ، ويجوز للخصوم أن يتنازلوا عن التمسك بهذا الدفع ، إذ هو من الدفوع التى لا تتعلق بالنظام العام ([29]) ، كما سيأتى فى حينه .

---

(23) د/ فتحى والى : المؤلف آنف الذكر ، ص 490 .
(24) فى هذا المعنى : د/ نبيل عمر : قانون أصول المحاكمات ، آنف الذكر ، ص 334 .
(25) العشماوى : المؤلف آنف الذكر ، ج 2 ، ص 299 .
(26) انظر فى فكرة الحجية والاعتبارات التى تقوم عليها د/ السيد أحمد الصاوى رسالته للدكتوراة ، الشروط الموضوعية للدفع بحجية الشيئ المحكوم فيه ، جامعة القاهرة ، 1971 ، ص 7 .
(27) أستاذنا الدكتور : الكونى اعبودة ، قانون علم القضاء ، آنف الذكر ، ج 2 ، ص 271 ، وما بعدها .
(28) طعن رقم : 58 / 31 ق ، 17 / 6 / 1985 ، مكتب فنى ، 23 ، ج 3 ، ص 112 .
(29)د/ عبد المنعم الشرقاوى : الوجيز ، المؤلف آنف الذكر ، ص 438 .

فضلاً عن أن عدم القبول يمكن أن يستخدم كأداة إجرائية لإعمال جزاءات أخرى ، فمثلاً سقوط الحق الإجرائى يمكن إثارته عن طريق الدفع بعدم القبول([30]) **وهذه هى حالة السقوط (وهى الحالة الثالثة)** باعتبار أن السقوط من أهم وأبرز الصور التى تؤدى إلى الدفع بعدم القبول، فمن ضمن حالات السقوط ما إذا كان للشخص أجل محدد ليباشر فيه حقه وترك الأجل ينقضى بغير أن يباشره ، كما هو الحال فى سقوط حق الاستئناف أو الالتماس ، او الطعن بالنقض بسبب عدم مباشرته فى المواعيد المحددة ([31]) .

وهنا والحالة هذه يتوقف أثر الحكم فى الدفع على ما قضت به المحكمة ، إذ يترتب عليه عدم جواز تجديد الدعوى ، خاصة إذا ما قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، أو عدم قبول الطعن لفوات ميعاده .

والتمسك بسقوط الحق فى الطعن يكون بإبداء الدفع بعدم قبول الطعن فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، وهو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ، كما سنرى .

وكما يمكن أن يكون رفع الدعوى بعد الأوان كذلك يمكن أن يتم رفعها قبل الأوان ، وعند ذلك تكون الدعوى غير مقبولة ، وفى هذه الحالة يأخذ الدفع صورة خاصة ، ويسمى عندئذ فى العمل " الدفع بعدم قبول الدعوى ، لرفعها قبل الأوان " ([32]) .

بخلاف الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، كعدم قبول دعوى استرداد الحيازة إذا رفعت بعد سنة من بدء الاعتداء ، أو حصول التعرض ، م 963 من القانون المدنى ([33]) ، ودعوى بطلان العقد للغبن يجب أن ترفع ـــ طبقاً للمادة 129 / من القانون المدنى ـــ خلال سنة من تاريخ العقد .

وفى الواقع ، فإن دعاوى الحيازة تثير صورا خاصة من الدفع بعدم القبول ، إذ لا تقبل دعوى الملكية من جانب المدعى عليه إلا إذا تم الفصل فى دعوى الحيازة ، وجرى تنفيذ الحكم الصادر فيها ، أو إذا تخلى بالفعل عن الحيازة لخصمه بالتطبيق لنص المادة 45 من قانون المرافعات ، ولا يقبل كذلك من المدعى الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى الملكية ، وإلا سقط ادعاؤه بالحيازة .

ومع ذلك لا يمكن حصر صور الدفوع بعدم القبول ، إذ يجب البحث فى كل دفع بعدم القبول على حدة ، كما تقول المحكمة العليا ([34]) ، وبالنظر أيضاً لاختلاف الفقه حول نطاق أسباب عدم قبول الدعوى ، لأن عدم القبول قد يقوم ـــ كما عرفنا ـــ فى خصومة بعينها لعدم ارتباطها بالطلبات الأصلية ، أو فى حالة تقديم الطلب العارض مثلاً بعد إقفال باب المرافعة فى الدعوى .

ومن الممكن أن تأتى **صورة الدفع بعدم القبول** فى حالة **عدم اختصام من يوجب القانون اختصامه** ، فقد يشترط القانون فى بعض الدعاوى اختصام أشخاص معينين فى الدعوى الأصلية ، بحيث لايستقيم طرحها بدونهم فإذا لم يتم هذا الاختصام ، كان الجزاء هو عدم قبول الدعوى فى

---

(30)د/ نبيل عمر : قانون أصول المحاكمات ، المؤلف آنف الذكر ، ص 334 .
(31) العشماوى : المؤلف آنف الذكر ، ج 2 ، ص 300 .
(32) د/ عبد الباسط جميعى ، المؤلف آنف الذكر ، ص 421 .
(33) وقد قضت المحكمة العليا فى هذا الشأن بأنه " وان اشترط المشرع لقبول دعوى استرداد الحيازة أن ترفع خلال سنة من سلب الحيازة أو فقدها خلسة وجعل بدء هذه المدة من تاريخ سلب الحيازة بالقوة أو من يوم العلم بسلب الحيازة إذا حصل خلسة إلا ان هذه المدة هى مدة سقوط ومن ثم فهى تسرى فى مواجهة الغائب والقاصر ـ فإذا سلبت الحيازة من واضع اليد على الشىء ومضت مدة سنة كاملة سقط حقه فى طلب استرداد الحيازة ونشأ عن ذلك حق لواضع اليد الجديد فى حماية حيازته يستعمله ضد أى شخص آخر يعتدى على حيازته وذلك برفع دعوى عليه باسترداد الحيازة أو يستعمل هذا الحق فى صورة دفع اذا رفعت عليه دعوى بشأن رد الحيازة كما هو الحال فى الدعوى الماثلة " ، انظر طعن رقم : 67 / 25 ق ، 21 / 12 / 1980 ، مكتب فنى 17 ، ج 4 ، ص 25 .
(34) طعن مدنى : رقم 67 / 25 ق 21 / 12 / 1980 ، مكتب فنى ، 67 ، ج 4 ، ص 25 .

أية حالةٍ كانت عليها الدعوى والمثال على ذلك دعوى الشفعة فهى من الدعاوى التى يوجب فيها القانون اختصام أشخاص معينين ، وهم البائع والمشترى وإن تعددوا ، ومن ثم إذا كانت الدعوى غير مقبولة بالنسبة لبعض المشترين ، فإنها تكون غير مقبولة بالنسبة للبائعين (35) .

وقد استقر قضاء المحكمة العليا على وجوب اختصام الأطراف الثلاثة فى دعوى الشفعة وهم الشفيع والمشترى والبائع ، إذ " يتحتم اختصام الأطراف الثلاثة فى جميع درجات التقاضى أمام محكمة الدرجة الأولى وأمام محكمة الاستئناف وأمام محكمة النقض على السواء ، وأياً من يكون رافع الدعوى أو الاستئناف أو الطعن من بينهم ، فان رفعها أحدهم ولم يختصم صاحبه فى أى مرحلة من تلك المراحل ، كانت الدعوى غير مقبولة ، لعدم قيام الخصومة بين ذوى الشأن جميعا " (36) .

ومن الممكن أن تأتى **صورة الدفع** بعدم القبول فى حالة **ما توافر فى الدين شروط استصدار أمر بالأداء** ، حيث وضع المشرع الإجرائى نظاماً خاصاً ، لاستيفاء الديون الثابتة بالكتابة فى المواد 778 ــ 785 ، من قانون المرافعات الليبى عن طريق أوامر الأداء ، وهو ما دلت عليه صياغة المادة 778 بعبارة " استثناء من القواعد العامة فى رفع الدعاوى ــ للدائنين بدين من النقود إذا كان ثابتاً بالكتابة أن يستصدروا أمراً بالدفع " .

وذلك عندما يكون الدين المراد الحصول عليه مبلغاً من النقود محدد المقدار، وحال الأداء وثابتاً بالكتابة سواء فى ورقة رسمية أو عرفية ، تسهيلاً لإجراءات الحصول على هذا الدين بدلاً من رفع دعوى للمطالبة به أمام القضاء ،حيث اكتفى المشرع بذلك بإجراء تحقيق جزئى على أساس السند المثبت للدين دون إعلان المدعى عليه ، مقدراً فى الوقت ذاته من أن تحقيق تلك الديون لا يحتاج إلى مواجهة بين الطرفين .

فالمدين ليس لديه فى الظاهر ما يعارض به إدعاء الدائن ، وأساس تقديره هذا هو ثبوت هذا الدين بالكتابة وهذا الثبوت يغلب معه تحقق الدين ، وهو ما دعاه إلى عدم إخضاع مثل هذه الدعاوى لإجراءات الخصومة العادية التى تتطلب تحقيقاً كاملاً ، يتم وفقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم (37) ، وفى هذه الحالة يجوز الدفع بعدم قبول الدعوى ، إذا رفعت بغير هذا الطريق .

وإن كان اللجوء إلى نظام أوامر الدفع فى قانوننا الإجرائى هو أمر اختيارى للدائن ، ولو توافرت شروطه ، إذ يجوز له ومع توافر هذه الشروط سلوك الطريق العادى للتقاضى ، خلافاً

---

(35) انظر : د/ محمد محمود إبراهيم : النظرية العامة للطلبات العارضة ــ الدعاوى الفرعية فى قانون المرافعات ، دار الفكر العربى ، ص 443 .

(36) طعن مدنى رقم : 28 ، لسنة 10 ق ، 13 / 6 / 1964 ، وقضت فى حكم آخر لها بأن " دعوى الشفعة لاتكون مقبولة الا اذا كانت الخصومة قائمة بين أطرافها الثلاثة الشفيع والمشترى والبائع فى جميع مراحلها وسواء أكان رافع الطعن هو الشفيع أو المشترى أو البائع" طعن مدنى رقم 31 ، لسنة 19 ، 20 / 1 / 1974 ، مكتب فنى 10 ، ج 3 ، ص 141 ، وفى حكم آخر قضت بأن " ان ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ان دعوى الشفعة لا تكون مقبولة الا اذا كانت الخصومة فيها قائمة بين اطرافها الثلاثة الشفيع والمشترى والبائع , سواء كانت الدعوى امام محكمة الدرجة الاولى او فى الاستئناف او فى النقض وسواء كان رافعها الشفيع او المشترى او البائع فاذا رفعها اى منهم فى اى مرحلة من مراحلها ولم يختصم احد صاحبيه قضت المحكمة ولو من تلقاء نفسها بعدم قبولها " طعن مدنى رقم : 3 ، لسنة 15 ق ، 30 /11/ 1968 ، مكتب فنى 5 ، ج 3 ص 12 . وقضت أيضا بأن " ان دعوى الشفعة غير قابلة للتجزئة ذلك ان الحقوق والالتزامات فيما بين البائع لحصته على الشيوع الى المشترى تتحول الى ما بين البائع والشفيع فتزول صلة البائع بالمشترى وتحل محلها صلة البائع بالشفيع ويعتبر المشفوع فيه من العقار بيعا مباشرا الى الشفيع مما يجعل هذه الدعوى غير قابلة للتجزئة ومن ثم فانه لا يتصور قيام دعوى الشفعة الا بين ثلاثة اطراف هم البائع , والمشترى , والشفيع اذ ان العلاقة التعاقدية التى تربط البائع بالمشترى وتلك التى تربط الشفيع بالبائع عن طريق الحلول محل المشترى تجعل دائرة انتقال العقار المشفوع فيه عملية قضائية لا تتصور الا بين هؤلاء الخصوم الثلاثة ، طعن مدنى رقم 42 ، لسنة 12 ق، 11 / 12 / 1967 ، مكتب فنى 4 ، ج 3 ، ص 12 ، كما قضت فى حكم آخر بأنه : "إذا كان تقرير الطعن بالنقض قد خلا من اختصام ورثة البائع فأنه يكون باطلا لعدم اشتماله على جميع أسماء الخصوم الواجب اختصامهم قانونا فى دعوى الشفعة ولايغير من ذلك اختصامهم فى طعن لاحق لا يعتبر مكملا له " طعن مدنى رقم 31 ، لسنة 19 ، 20 / 1 / 1974 ، مكتب فنى 10 ، ج 3 ، ص 141 .

(37) د/ أحمد هندى ، د/ أحمد خليل : قانون التنفيذ الجبرى ، دار المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ص 187 .

للمشرع المصرى الذى جعل منه طريقاً إلزامياً ونحن من جانبنا نؤيد مسلكه فى ذلك ، لما يحققه هذا النظام من فوائد جمة ، لعل أهمها ، تيسير التقاضى وتخفيف العبء على المحاكم ، وحصول الدائن على حقه فى وقت قصير (38) .

كما يمكن أن تأتى **صورة الدفع** بعدم القبول فى حالة الدفع بعدم قبول الدعوى لوجود شرط ، أو مشارطة التحكيم ، ذلك لأن الالتجاء إلى التحكيم قد يكون تنفيذاً لأحد شروط العقد الذى تمخضت عنه المنازعة ، وهو يتمتع بذاتية مستقلة ، لا يتأثر ببطلان أو فسخ محتمل لهذا العقد ، وقد يكون الالتجاء إلى التحكيم تنفيذاً لمشارطة مستقلة يبرمها أطراف الخصومة (39) .

وإذا اتفق طرفى النزاع على التحكيم ، ومع ذلك قام أحدهما برفع الدعوى أمام القضاء ، فإنه يجوز للطرف الآخر التمسك بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم ، وقد رأت المحكمة العليا فى أحد أحكامها بأنه " متى كان الثابت أن الشركة الطاعنة تمسكت بعدم قبول الدعوى ، لوجود شرط التحكيم بين الطرفين وكان مقتضى نص المادة 739 من قانون المرافعات ، أنه يجوز للخصوم النزول عن حقهم في الالتجاء إلى المحكمة المختصة وأنه متى نزل الخصوم بإرادتهم عن حق الإلتجاء إلى القضاء ، تكون الدعوى قد فقدت شرطا من شروط قبولها مما يمنع المحكمة من قبولها مادام شرط التحكيم قائما " (40)

وقد يأتى **الدفع بعدم القبول نتيجة مخالفة الشكليات التى أوجبها القانون** أثناء رفع الدعوى ، والنموذج البارز لذلك وجوب تقديم شهادة من مصلحة التسجيل العقارى تفيد بأن العقار موضوع النزاع ليس محلاً لإجراءات تحقيق الملكية ، إذا ما رفعت دعوى استحقاق أو تثبيت ملكية هذا العقار أو أية حقوق عقارية أخرى .

وقد قضت المحكمة العليا فى هذا الشأن بأن " المشرع يهدف من إبراز الشهادة العقارية عند تقديم الدعوى إلى تحاشى اصطدام الحكم الذى يصدر فى الدعوى بإجراءات وقرارات دائرة الأملاك لأنها هى الأخرى بمثابة محكمة ابتدائية عقارية ، وقد عبرت المادة 790 مرافعات صراحة بأنه لايجوز رفع الدعوى إلا بعد تقديم تلك الشهادة ومعنى ذلك أن الدعوى المجردة من هذا المستند تكون غير مقبولة ، إلا انه بالرغم من هذا التفسير لايحكم بعدم قبول الدعوى إلا بعد أن تعطى الفرصة لرافعها بمنحه أجلاً كى يتمكن من تقديم تلك الشهادة " (41) .

وبقضائها هذا وإن أكدت على أن الدعوى تكون غير مقبولة إذا خلا ملف القضية من الشهادة المطلوبة ؛ إلا أنها قررت من جهة أخرى منع القاضى من الحكم بعدم القبول ، إلا بعد منح المدعى فرصة يتمكن من خلالها من تقديم المستند إلى المحكمة المختصة بالدعوى .

وتحكم المحكمة فى مسألة قبول الدعوى بناء على دفع يوجهه الخصم إلى الدعوى ويسمى " بالدفع بعدم القبول" ويمكن للمحكمة أن تثيره من تلقاء نفسها إذا كان هذا الدفع متعلقاً بالنظام

---

(38) لتفصيل أكثر حول نظام أوامر الأداء ، أنظر بحثنا " إجـراءات الخصـــومة أمـام قـاضى الأداء" الشكل الإستثنائى لرفع الدعاوى " ، منشور فى مجلة المختار للعلوم الإنسانية ، العدد 30 ، 2016 .

(39) د/ أبوزيد رضوان : الأسس العامة فى التحكيم التجارى الدولى ، 1981 ، دار الفكر العربى ، ص 20 .

(40) طعن رقم : 106 / 40 ق ، 25 / 6 / 1995 ، مكتب فنى ، 30 ، ج 4 ، ص 154 ، وفى حكم آخر رأت أن " قضاء هذه المحكمة جرى على أن الإتفاق على التحكيم أمر يتعلق بمصلحة الخصوم ولا علاقة له بالنظام العام ، ولا يخرج النزاع من اختصاص المحاكم باعتبار أن الفصل في الخصومات بين الناس أنيط بها ، والاتفاق على رفع نزاع معين إلى جهة أخرى من قبيل الاستثناء دعا إليه احترام إرادة الطرفين شريطة ألا يكون الأمر= =متعلق بالنظام العام وإلا ألغيت إرادتهما ووجب إخضاعها للنظام العام . وينبني على ذلك أن التمسك بشرط التحكيم يجب أن يتم قبل التكلم في الموضوع وإلا سقط الحق فيه لأنه ليس من العدل مفاجأة المحكمة والخصم بدفع إجرائي قد يؤدي إلى زوال الخصومة قبل الفصل في موضوعها بعد أن شرعت المحكمة في نظر القضية وقطعت شوطا كبيرا في ذلك ، كما أن المنطق يؤيد تفسير موقف من تراخى عن إبداء الدفع بوجود شرط التحكيم على أنه قد تنازل عنه طالما أنه مقرر لصالحه " ، انظر طعن رقم : 54 / 26 ق ، 8 / 2 / 1982 ، مكتب فنى 19 ، ج 1 ، ص 85 .

(41) طعن رقم : 22/ 3 ق 5 / 3 / 1960 ، ج 2 ، ص 100 .

العام كما سنرى ، وهذا الدفع كغيره من الدفوع ، يجوز إبداؤه شفاهاً سواء فى حضور الخصم الآخر ، أو فى غيبته ، كما يجوز أن يبدى كتابة .

تلك إذن هى الحالات التى تتركز فيها صور الدفوع بعدم القبول ، وننتقل الآن للحديث عن القواعد والأحكام الإجرائية التى تجرى عليها صور الدفوع بعدم القبول .

المبحث الثانى

القواعد المتعلقة بالدفوع بعدم القبول ومدى تعلقها بالنظام العام

ثار الخلاف بشأن الأحكام التى تجرى على الدفوع بعدم القبول ، وما إذا كانت تلك الدفوع، تسرى عليها أحكام الدفوع الشكلية أم الدفوع الموضوعية ؟ وهل التعرض لموضوع الدعوى يفيد النزول عن الحق فى إبدائها ؟ وهل يمكن تقرير حكم عام يسرى على مختلف الدفوع بعدم القبول لتستطيع المحكمة من خلال ذلك الحكم من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى ؟ ثم يثار التساؤل بعد ذلك عن طبيعة الحكم الصادر بعدم الدفع بعدم القبول ، كل هذه التساؤلات وغيرها سنعرض لها فى مطلبين على النحو التالى :

- **المطلب الأول:**

النظام القانونى للدفوع بعدم القبول:

سبق وأن أشرنا إلى أن قانون المرافعات الليبى لم ترد فيه نصوص خاصة بالدفع بعدم القبول، وقد كان كثير من الشراح الفرنسيين يسلمون بوجود هذا الدفع ، إنما كانوا يلحقونه من بعض الوجوه بالدفوع الموضوعية، وخاصة من ناحية الوقت الذى يجوز فيه إبداء هذا الدفع([42]) .

وبصدور المرسوم بقانون فى فرنسا عام 1935 ، معدلاً لقانون المرافعات الفرنسى ، جاء نص المادة 192 منه على أن الدفوع بعدم القبول يجب إبداؤها جميعاً قبل التكلم فى الموضوع ، وبهذا التعديل ألحق المشرع الفرنسى الدفوع بعدم القبول بالدفوع الشكلية ، ومقتضى هذا التعديل ـــ كما يقول الفقه ـــ قلب الوضع الذى استقر عليه القضاء قبل تعديل سنة 1935 ، فبعد أن كان من المقرر أن الدفوع بعدم القبول جميعاً يجوز إبداؤها فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولا يسقط الحق فيها بالتكلم فى موضوع الدعوى ، أصبح من المتعين إبداؤها فى بدء النزاع ، وقبل الكلام فى موضوع الدعوى وإلا سقط الحق فيها ، وقيل فى تبرير هذا التعديل إن الغرض منه منع تأخر الفصل فى الدعوى بسبب إبداء دفوع بعدم القبول متعددة الواحد منها تلو الآخر ([43]) .

وتقرير هذه القاعدة فى القانون الفرنسى تمنع المدعى عليه من التراخى فى إبداء الدفوع التى لا تمس أصل الحق بعد التكلم فى الموضوع منعاً من تأخير الفصل فى الدعوى ، غير أنه لما كانت هذه القاعدة تنتهى لحرمان المدعى عليه من دفاع يمس غالباً موضوع الدعوى عن قرب ، فقد حاول الفقه والقضاء وبمختلف الطرق تجريد النص السابق من كل أثر فقيل إنه لا يتعلق إلا بالدفوع التى أشارت إليها النصوص المتقدمة على هذا النص ، وليس من بينها الدفوع بعدم القبول

(42) د/ أحمد أبو الوفا : نظرية الدفوع ، المؤلف آنف الذكر ، ص 527 .
(43) د/ رمزى سيف : الوجيز ، المؤلف آنف الذكر ، ص 350 ، وحاشية (1) من نفس الصفحة

وقال آخرون إن المشرع قد أخطأ فى استعماله للاصطلاحات ، فميزوا بين نوعين من الدفوع بعدم القبول ، دفوع تتصل بالموضوع ، كالدفع بحجية الشيئ المحكوم فيه ، والدفع بانتفاء المصلحة ، واعتبروها من الدفوع الموضوعية البحتة التى يمكن إبداؤها فى أية حالة تكون عليها الدعوى ، ولو بعد التحدث فى الموضوع ، ودفوع مبناها السقوط لانقضاء المدة والميعاد وهذه فقط هى التى تخضع لحكم المادة 192 من قانون المرافعات الفرنسى ، وبالتالى لا يجوز التراخى فى الإدلاء بها ، بل يتعين إبداؤها قبل التكلم فى الموضوع (44) .

أما فى مصر فإن نص المادة 115 ـــ من قانون المرافعات المصرى ـــ صريح فى أن الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إبداؤه فى أية حالة تكون عليها الدعوى ، ولو فى الاستئناف ، وعلى ذلك فهو لا يسقط كالدفوع الشكلية بمواجهة الموضوع (45) ، بل إن المشرع المصرى خص هذا النوع من الدفوع بالذكر فى الفصل الأول من الباب السادس ، والذى أفرده للدفوع تحت عنوان " فى الدفوع وفى الدفع بعدم قبول الدعوى " .

وأما المشرع الإجرائى الليبى ، فلم يتطرق لهذا النوع من الدفوع إلا عرضاً وهو بصدد الحديث عن الدفوع الشكلية فى المادة 91 من قانون المرافعات ، والتى تقضى بأن " الدفع ببطلان أوراق التكليف بالحضور يجب إبداؤه قبل الدفع بعدم القبول " .

أما غير ذلك من المسائل والأحكام التى تطبق على الدفوع بعدم القبول ، فلم يعرض لها المشرع تاركاً ذلك لاجتهاد الفقه والقضاء ، ولكن وعلى الرغم من محاولات الفقه الإجرائى الليبى للقول بأن " الدفوع بعدم القبول لا يسرى بشأنها النظام الإجرائى المقرر بشأن الدفوع الشكلية ، وأن الدفوع بعدم القبول التى تمس الموضوع تأخذ حكم الدفوع الموضوعية " (46) ، إلا أنه من الصعب ـــ وعلى ما نعتقد ـــ الجزم بوضع أحكام تسرى على جميع الدفوع بعدم القبول .

ذلك أن بعض صور هذا الدفع تجرى عليها أحكاماً خاصة ، ومن غير المنتج كما يقول الفقه محاولات وضع قواعد عامة تجرى عليها جميعاً ، فأحياناً يترتب على قبول الدفع بعدم قبول الدعوى عدم جواز تجديدها ـ كما مر بنا فى ثنايا هذه الدراسة ، كأن يكون الدفع بعدم قبول دعوى الحيازة ممن طالب بالحق ، وفى أحايين أخرى يمكن تجديد الدعوى بعد الحكم بعدم قبولها ، كالدفع بعدم قيام المصلحة أو حلولها ، فعندما تحل المصلحة يمكن رفع الدعوى من جديد (47) .

ومن جهة أخرى فإن الدفع بعدم القبول يحتاج الوضع فيه إلى تفصيل ، فقد يتعلق هذا الدفع بمسألة تتعلق بالموضوع كعدم القبول لانتفاء الصفة أو المصلحة ، فهذه مسألة موضوعية ، والفصل فيها يعتبر من قبيل الفصل فى مسألة موضوعية ، ولذا ينبغى إبداء الدفع الشكلى قبل التمسك بدفع من هذا القبيل ، أما إذا تعلق الدفع بعدم القبول بمسألة إجرائية ، كعدم قبول الحيازة إذا رفعت بعد رفع دعوى أصل الحق ، فهذا الدفع يعتبر من قبيل الدفوع الإجرائية ، وإذا كان التحدث فى الموضوع ، أو التمسك بدفع موضوعى ، أو بدفع بعدم القبول ذو محتوى يؤدى إلى إسقاط حق من له مصلحة فى التمسك بالدفع الشكلى لمجرد حدوثه وبقوة القانون ، حيث يفترض فى الخصم والحالة هذه قبوله للإجراءات بعيوبها ، وهو ما يؤدى إلى الإبقاء على الإجراء المعيب، والإبقاء على عيبه وتوليد الإجراء لآثاره كما لو كان صحيحاً غير أنه إذا كان التمسك بالدفع بعدم القبول الذى لا يتعلق بالموضوع يؤدى هو أيضاً إلى إسقاط الحق فى التمسك بالدفع الشكلى غير المتعلق بالنظام العام ، فهذا هو الذى يحتاج إلى تفسير ، وتفسير ذلك من وجهة نظر

---

(44) د/ أحمد أبو الوفا : نظرية الدفوع ، المؤلف آنف الذكر ، ص 531 .
(45) العشماوى : المؤلف آنف الذكر ، ج 2 ، ص 302 .
(46) أستاذنا الفقيه الدكتور : أحمد بوزقية ، قانون المرافعات ، ج 1 ، منشورات جامعة قاريونس بنغازى ، ط 1 ، 2003 ، ص 150 .
(47) د/ عبد المنعم الشرقاوى ، المؤلف آنف الذكر ، ص 88 .

الفقه مرده إلى أن القضاء المصرى اعتبره دفعاً موضوعياً فى معظم الحالات حتى ما تعلق منها بمحض الإجراءات (48) .

ونخلص بذلك إلى **أن:**

1 - الدفع بعدم القبول يخضع لقواعد خاصة به لا تختلط بتلك التى حددها القانون للدفوع الإجرائية وهو مانصت عليه المادة 115 من قانون المرافعات المصرى بقولها " الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إبداؤه فى أية حالة تكون عليها " ودون الالتزام بترتيب معين ، ودون شرط وجوب إبدائها فى وقت واحد .

وترجع قاعدة جواز إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى فى أية حالة تكون عليها الإجراءات إلى طبيعة هذا الدفع وهو أنه دفع إجرائى يتعلق بالموضوع ، ففى الواقع أن موضوع هذا الدفع هو نفى حق الدعوى لعدم توافر شرط من شروطه ، وبما أن حق الدعوى هو حق الحصول على حكم فى الموضوع ، فإن العبرة فى وجوده لا تكون بتوافر شروطه عند رفع الدعوى ، وإنما وقت الحكم فى الموضوع ، ولهذا يكون من المنطقى تمكين الخصم من التمسك بتخلف هذه الشروط فى أية مرحلة قبل الحكم فى الموضوع (49) .

كما أن العلة من جواز إبدائه فى أية حالة كانت عليها الدعوى - ومن وجهة نظر المشرع المصرى - حتى لا يحرم الخصم - وهو غالباً المدعى عليه - من دفاع يمس الموضوع عن قرب، أما القصد من إبدائه فى أية حالة تكون عليها الدعوى - بالنسبة للمشرع الفرنسى - هو منع تأخير الفصل فى الدعوى (50) .

2 - يجب أن تفصل المحكمة فى الدفع بعدم القبول على استقلال - على الرغم من صمت المشرعين المصرى والليبى حول هذه المسألة - ذلك لأن مسألة عدم القبول تثير مسألة إجرائية أولية سابقة على الفصل فى الموضوع ، بل وتنحصر أهميتها فى أنها تغنى المحكمة عن الفصل فى الموضوع ، ولذا فمن المنطقى أن تفصل فيها المحكمة قبل نظر الموضوع ، غير أنها إن رأت أنها فى حاجة لضم الدفع للموضوع ، فيجب عليها أن تنبه الخصوم لكى يتمكنوا من إبداء ما لديهم من أوجه دفاع ، ودفوع الموضوعية ، كما تلتزم المحكمة إذا ما قامت بالفصل فى الموضوع أن تبين حكمها مسبباً فى كل من الدفع والموضوع (51) .

وما يؤكد استقلالية الحكم فى هذا الدفع أن المحكمة قد تمنح المدعى أجلاً لتصحيح الدعوى قبل الحكم بعدم قبولها ، وهو ما قضت به المحكمة العليا فى حكمها ، المتعلق بضرورة تقديم شهادة من مصلحة التسجيل العقارى ، تفيد بأن العقار ليس محلاً لإجراءات تحقيق الملكية ، والمشار إليه آنفاً بقولها " ومعنى ذلك أن الدعوى المجردة من هذا المستند تكون غير مقبولة ، إلا انه بالرغم من هذا التفسير لا يحكم بعدم قبول الدعوى إلا بعد أن تعطى الفرصة لرافعها بمنحه أجلاً كى يتمكن من تقديم تلك الشهادة " (52) .

3 - كما أن الحكم الصادر فى الدفع بعدم القبول لا يكتسب حجية الأمر المقضى ، ذلك لأن الحكم الصادر بالقبول أو عدم القبول ، هو فى حقيقته حكم فاصل فى الحق فى الدعوى ، والمقصود هنا

---

(48) د/ نبيل إسماعيل عمر : سقوط وتصاعد وانتقال وتحول المراكز الإجرائية فى قانون المرافعات ، دار الجامع الجديد ، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص 27 ، 28 ، بتصرف

(49) د/ وجدى راغب : مبادئ ، المؤلف آنف الذكر ، ص 423 ، 424 .

(50) د/ أحمد أبو الوفا : نظرية الدفوع ، المؤلف آنف الذكر ، ص 530 ، 531 .

(51) د/ وجدى راغب : مبادئ ، المؤلف آنف الذكر ، ص ، 424 .

(52) طعن رقم : 22/ 3 ق 5 / 3 / 1960 ، ج 2 ، ص 100 .

حق الدعوى وليس الحق أو المركز موضوع الدعوى ، فهو حكم إجرائى وليس حكم فى موضوع الدعوى ، بقدر ما أن الحكم بعدم القبول مضمونه هو عدم الفصل فى الموضوع (53) ، فى بعض الأحيان .

من جهة أخرى فإن المادة **300** من قانون المرافعات الليبى ، وإن لم تحدد ــ كما قالت المحكمة العليا ــ الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الدعوى التى يجوز أو لا يجوز الطعن فيها على استقلال ؛ إلا أنها قد وضعت معياراً لذلك هو إنهاؤها أو عدم إنهائها للخصومة ، إذ نصت على أن " الأحكام الصادرة قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة لا يجوز الطعن فيها إلا مع الحكم الصادر فى الموضوع " (54) .

ويجمع الفقه على أن الحكم المنهى للخصومة هو الحكم الذى يؤدى إلى انتهاء الخصومة وزوالها أمام المحكمة سواء أكان فاصلاً فى إجراءاتها ، (الحكم بعدم الاختصاص ، أو الحكم ببطلان الإعلان ، أو ببطلان صحيفة الدعوى) ، أو فاصلاً فى الحق فى الدعوى ، (الحكم بقبول الدعوى ، أو عدم قبولها) ، أو الحكم بسقوط الخصومة أو بقبول تركها ، وهذه يجوز الطعن فيها على استقلال (55) ، فهى وإن كانت غير فاصلة فى موضوع الدعوى ؛ إلا أنها منهية للخصومة ، وهى مادامت كذلك فلن يعقبها حكم فى موضوع الدعوى ، ولذلك لم يكن هناك محل لتعليق الطعن فيها على صدور الحكم فى الموضوع (56) .

ولما كانت الأحكام الصادرة فى هذه المسألة تتناول الحق فى الدعوى تأكيداً أو نفياً ، فإنها تقف عند هذا الحد دون أن تصل إلى موضوع الدعوى ذاته ، وبمعنى آخر فإن حكم المحكمة بقبول أو عدم قبول الدعوى ، هو قطع منها فى وجود الحق فى الدعوى ، ومن ثم فى صلاحية الإدعاء لأن يكون محلاً لعمل قضائى يفصل فى موضوعه فى الحالة الأولى أو عدم وجوده ، وعدم صلاحية الإدعاء لأن يكون محلاً لمباشرة أى نشاط قضائى فى الحالة الثانية (57) .

فالدفع بعدم القبول الذى يوجه إلى شروط الحماية القضائية ، وهى وجود المصلحة بأوصافها القانونية ، هذا الدفع يهدف إلى إنكار حق المدعى فى الحصول على الحماية القضائية ، والقاضى حينما يفصل فى هذا الدفع يبحث أولاً شروط القبول " المفقودة " ، وفى بحثه لهذه الشروط لا يحسم النزاع على أصل الحق ، ولا يفصل فيه حتى ولو اقتضى ذلك بحث الموضوع للتأكد من فقدان بعض أوكل شروط القبول ، فيكون موقفه هنا مثل موقف قاضى الأمور الوقتية والمستعجلة الذى ينحصر اختصاصه فى التأكد من توافر حالات الاستعجال فى الدعوى ، دون المساس بأصل الحق (58) .

وإذا كان الحكم بعدم القبول يؤدى فى بعض الأحيان إلى عدم جواز رفع الدعوى من جديد ، كما هو الشأن فى الحكم الصادر فى الدفع بسبق الفصل فى الموضوع ، أو الدفع بالتقادم ، فإن مرد ذلك ليس حجية الحكم بعدم القبول ، وإنما مرده هو سبب هذا الحكم ، وتفسير ذلك أن الحكم مثلاً بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فى موضوعها يحول دون قبول الدعوى من جديد ليس بناء على حجية الحكم بعدم القبول ، وإنما بناء على حجية الحكم السابق الذى فصل فى موضوع الدعوى ، وينطبق

---

(53) د/ سيد أحمد محمود : التقاضى بقضية ، وبدون قضية ، المؤلف آنف الذكر ، ص 429 .
(54) طعن مدنى رقم : 13 ، لسنة 19 ق ، 25 / 11 / 1973 ، مكتب فنى 10 ، 10 ، ج 2 ، ص 69 .
(55) العشماوى : المؤلف آنف الذكر ، ص 798 ، وانظر : د/ سيد أحمد : التقاضى ، آنف الذكر ، ص 404 .
(56) د/ رمزى سيف : الوجيز ، المؤلف آنف الذكر ، ص 577 .
(57) د/ رمضان إبراهيم عبدالكريم موسى : التناقض الإجرائى ، رسالة ، مشار إليها آنفاً ، ص 245 .
(58) د/ نبيل عمر : قانون أصول المحاكمات ، المؤلف آنف الذكر ، ص 338 .

الحال كذلك على الحكم بعـــدم قبول الدعوى لانقضـــائها بالتقادم ، فهو وإن كان يحول دون قبـــولها من جديد؛ إلا أن عدم القبول ليس مبناه حجية الحكم، وإنما سبب ذلك هو الدفع بالتقادم ([59]).

ومن جهة أخرى ، فإن المحكمة إذا تطرقت - وهى فى سياق بحثها - لمسألة القبول إلى موضوع الدعوى فباشرت تحقيقاً وفحصت الوقائع ، وفصلت بقضاء قطعى فى الحقوق المدعاة، وانتهت على الرغم من ذلك إلى عدم وجود الحق فى الدعوى ، فإن هذا الحكم يعد قد تجاوز مسألة القبول ذاتها إلى موضوع الدعوى ، ويخرج حكمها - بالتبعية لذلك - من نطاق الأحكام الفاصلة فى مسألة القبول ليدخل فى مجال الأحكام الفاصلة فى موضوع الدعوى ، ويكون تكييفه حينها بأنه حكم برفض الدعوى " وليس عدم قبولها " مع ما يترتب على ذلك من آثار لعل أهمها اكتساب الحكم حجية الأمر المقضى به ولا يؤثر فى ذلك ما وصفته به المحكمة من أنه حكم بعدم القبول ([60]) .

فعلى الرغم من أنه إذا ما حكم القاضى بالرفض ، او بعدم القبول فالنتيجة واحدة هى عدم نظر الدعوى - من وجهة نظر محكمتنا العليا - ([61]) إلا أن الحكم بالرفض تنسحب عليه القواعد العامة لأعمال الحماية القضائية التأكيدية فيكتسب الحكم حجية الأمر المقضى به فى خصوص ما فصل فيه ([62]) .

4 - الحكم بعدم القبول لا يستنفد سلطة محكمة " الدرجة الأولى " فى الموضوع، خلافاً لما جرى عليه قضاء محكمتنا العليا ، ولا شك أن هذه القاعدة نتيجة منطقية للقاعدة السابقة وهى أن " الحكم الصادر فى الدفع بعدم القبول لا يكتسب حجية الأمر المقضى " ، أما المحكمة العليا فهى ترى غير ذلك ، فقد استقر قضاؤها على أنه " من المقرر أن المحكمة إذا ما استجابت للدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة أو على غير ذي صفة ، وقضت بعدم قبولها ،فإنها تكون قد استنفدت ولايتها بشأنها ولا يجوز إعادة الدعوى إليها وينبني على ذلك أنه يمتنع على محكمة الاستئناف إذا ما ألغت الحكم بعدم القبول أن تحيل الدعوى إلى محكمة أول درجة بل يتعين عليها أن تتصدى للموضوع " ([63]) .

ونحن من جانبنا لا نؤيد هذا المسلك ، الذى تعامل فيه المحكمة العليا الدفع بعدم القبول ، معاملة الحكم الصادر فى الدفع الموضوعى - وهو ما صرحت به - على الأقل فى قضائها - حيث قالت " إن الدفع بعدم قبول الدعوى لا نعدام صفة المدعى عليه هو دفع موضوعى ، يقصد به الرد على الدعوى برمتها ، ويترتب على قبوله أن يخسر المدعى دعواه ، بحيث لا يستطيع العودة إليها ، وتستنفد محكمة الدرجة الأولى بالقضاء به ولايتها فى الفصل فى موضوع الدعوى " ([64]) - ذلك لأن الحكم الصادر فى مسألة القبول يعد حكماً إجرائياً لا يحوز حجية الأمر المقضى ، فهو فى الحقيقة حكم يقوم أساساً على تأكيد أو نفى الحق فى الدعوى ، أى فى وجود أو عدم وجود هذا الحق دون أن تستنفد المحكمة سلطتها فى موضوع الدعوى لأنها لم تتعرض له بعد ، حتى يقال أنها استنفدت سلطتها حوله .

---

(59) د/ وجدى راغب : مبادئ ، المؤلف آنف الذكر ، ص ، 425 ، ويرى الدكتور أحمد أبو الوفا أنه " لا يمكن وضع حكم عام يتعلق بأثر الحكم الصادر بقبول الدفع بعدم القبول ، فأحياناً يترتب على الحكم بقبوله عدم جواز تجديد الدعوى ، كما هو الحال بالنسبة للدفع بسقوط الحق فى رفع دعوى الحيازة بالنسبة لمن بادر برفع دعوى المطالبة بالحق ، أو سقوط الاستئناف لرفعه بعد الميعاد ، وأحياناً أخرى يقتصر أر الحكم بعدم قبول الدفع على إلغاء إجراءات الخصومة ، ويكون من الممكن تجديد الدعوى ، كما لو رفعت الدعوى قبل أوانها أو مناسبتها " ، نظرية الدفوع ، المؤلف آنف الذكر ، ص 537 .

(60) د/ رمضان إبراهيم : التناقض الإجرائى ، رسالته المشار إليها ، ص 245 ، حاشية (2) .

(61) طعن مدنى رقم : 4 / 12 ق ، 18 / 12 / 1966 ، مكتب فنى 4 ، ج 2 ، ص 19 .

(62) د/ رمضان إبراهيم : التناقض ، نفس الإشارة .

(63) طعن مدنى رقم : 262 ، 22/ 5 / 1999 ، وانظر طعن : 166 / ق ، 25 / 6 / 1995 ، مكتب فنى ، 30 ، ج 4 ، ص 151 .

(64) طعن مدنى رقم : 19 / 38 ق ، 7 / 2 / 1993 ، مكتب فنى ، 29 ، ج 3 ، ص 105 .

وبجمع الفقه القائم ، على أنه لا يجوز لمحكمة الدرجة الثانية ، أن تنظر فى غير الدفع الذى استؤنف الحكم فيه إليها ذلك لأن الاستئناف لا ينقل إلى محكمة الدرجة الثانية غير النزاع الذى طرح أمام محكمة الدرجة الأولى ونظرت فيه حقيقة أو حكماً، وإذا انحصر النزاع فى الدفع فلا تنظر محكمة الدرجة الثانية غير ما كان مطروحاً للنظر أمام محكمة الدرجة الأولى فضلاً عن أن محكمة الاستئناف لا تنظر إلا فيما طعن به على الحكم المستأنف ، والواقع أن الحكم لم يصدر إلا بشأن الدفع ولا يتصور أن يشمل الطعن فيه بالاستئناف غير ما قضى به ، ومطالبة محكمة الاستئناف بالنظر فى موضوع الدعوى برمته يعد من قبيل إبداء طلبات جديدة فى الاستئناف فى غير ما سمح به القانون استثناء عملاً بنص المادة 321 مرافعات ليبى ومن قبيل عرض النزاع لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ، وفى هذا تفويت لدرجة من درجات التقاضى ([65]) .

وينبنى على ذلك - كما قيل بحق - أن محكمة الدرجة الثانية إذا ألغت الحكم الصادر فى الدفع بعدم القبول ، فإنها تقف عند هذا الحد ، ولا تتطرق لنظر الموضوع ، وإلا تكون بذلك قد سلبت ولاية أول درجة ، وتحولت إلى محكمة أول وآخر درجة وأفقدت المحكوم عليه حقه فى الطعن على حكمها بالاستئناف ، وأدخلت الاضطراب على عمل المحكمة العليا فى أحكام نهائية صادرة لأول مرة أمام محكمة الدرجة الثانية ! وكان مفروضاً أن تصدر من محكمة أول درجة ([66]) .

- **المطلب الثانى:**

مدى تعلق الدفوع بعدم القبول بالنظام العام:

تحكم المحكمة ـــ كما عرفنا ـــ فى مسألة قبول الدعوى بناء على دفع يوجهه الخصم إلى الدعوى ويسمى " بالدفع بعدم القبول " ولكن هل يمكن للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى ؟

يتفق الفقه على أنه لا يمكن وضع قاعدة عامة تسرى على مجمل الدفوع بعدم القبول ، وذلك بالنظر لاختلافهم حول بواعث التمسك بهذا الدفع وتقريره .

وقد ميزت المحكمة العليا فى هذا الشأن بين نوعين من الدفوع ، فقررت فى أحد أحكامها بـأن " عدم قبول الدعوى يختلف حكمه باختلاف الغرض الذى اشترط من أجله الشرط المطلوب لقبول الدعوى ويجب البحث فى كل دفع بعدم القبول على حدة والحكمة من الشرط المتخلف لقبولها **هل كان اشتراطه لصالح الخصم فى الدعوى وحده ، أم هو مقرر مع ذلك لاعتبارات تتعلق بالنظام العام** كانعدام الصفة ومواعيد الطعن فى الأحكام ونحو ذلك مما يتصل بالنظام العام فهذه الدفوع يجوز للمحكمة أن تتعرض لها من تلقاء نفسها وأن تقضى بعدم قبول الدعوى أو الطعن إذا تخلف شرط قبوله هذا أما النوع الثانى من الدفع بعدم القبول والذى اشترط لصالح الخصم ولا يتعلق بالنظام العام ، ومنها الدفع بعدم قبول دعوى منع التعرض أو استرداد الحيازة لرفعها بعد سنة من حصوله والدفع بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها فيجب على صاحب المصلحة ان يتمسك بهذا الدفع " ([67]) .

([65]) د/ أحمد أبو الوفا : نظرية الدفوع ، المؤلف آنف الذكر ، ص 543
([66]) د/ نبيل عمر : قانون أصول المحاكمات ، المؤلف آنف الذكر ، ص 339 .
([67]) طعن مدنى : رقم 67 / 25 ق 21 / 12 / 1980 ، مكتب فنى ، 67 ، ج 4 ، ص 25 .

إذ ينبغى البحث فى كل دفع على حدة ، فهناك حالات تستطيع المحكمة أن تقضى فيها من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى إذا ما تبينت وجهاً لعدم القبول ، وثمة حالات أخرى ينبغى فيها التمسك بالدفع حتى تقضى المحكمة بعدم قبول الدعوى .

وهذا المطلب غنى بالأمثلة والنماذج التى يمكن اعتبار الدفع بعدم القبول فيها من الدفوع المتصلة بالنظام العام فالمادة 302 من قانون المرافعات الليبى نصت على أنه " يترتب على عدم مراعاة مواعيد الطعن فى الأحكام سقوط الحق فى الطعن ، وتقضى المحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها " ، وبالتالى فإن مراعاة مواعيد الطعن من الأمور التى يستوجبها النظام العام ، وتستطيع المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

بخلاف الدفع بانقضاء الدعوى بالتقادم ، والذى هو حق للمدين لا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب المدين أو بناء على طلب دائنيه، أو أى خصم له مصلحة فيه م 374 من القانون المدنى الليبى .

والدفع بانتفاء الصفة يعد هو أيضاً من النظام العام ، وإن كان البعض يرى أن هذا الدفع لا يتعلق بالنظام العام على اعتبار أن النظام العام لا يعنيه ـــ مادام من الثابت وجود حق وحدوث اعتداء على هذا الحق ـــ أن يدافع عنه صاحبه أو سواه ، كما أنه قد يحدث أن تكون هناك وكالة بين المدعى وصاحب الحق الحقيقى ، أو أن يقوم المدعى بالدعوى على سبيل الفضالة ([68]) ، إلا أننا مع قضاء المحكمة العليا بأن " الدفع بعدم القبول اذا كان مبناه إنكار الصفة فانه يتعلق بالنظام العام وذلك على اعتبار أن المحكمة يتعين عليها قبل تناول موضوع الدعوى أن تتحقق من صفات الخصوم وتحقق أيضا من ينوب منهم " ([69]) .

ولأن من مقتضيات المصلحة العامة عدم السير فى إجراءات مهددة بالزوال والبطلان ([70]) حتى لا تشغل المحاكم بقضايا لا يفيد منها أحد ، وهذا الاتجاه يتماشى مع ما يذهب إليه الفقه والقضاء فى فرنسا ومصر من إلزام المحكمة من تلقاء نفسها بتكليف من يحضر عن الخصوم بإثبات وكالتهم عنهم ، وذلك خشية السير فى إجراءات معرضة للبطلان ([71]) .

أما الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها ، لا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، حيث اعتبرته المحكمة العليا دفعاً خاصاً لا يتعلق بالنظام العام ([72]) ، مع أن المادة 339 مرافعات ، أجازت للخصوم الطعن أمام المحكمة العليا فى أى حكم انتهائى ، وأياً كانت المحكمة التى أصدرته إذا ماكان هذا الحكم قد فصل فى نزاع خلافاً لحكم آخر سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم ، وحاز قوة الشيئ المحكوم به .

فهذا النص لا يتسق مع منع محكمة الموضوع من الاعتداد من تلقاء نفسها ، بقوة الشيئ المحكوم فيه ، ولو كان من أثر ذلك تعريض قضائها للنقض ، ويناقض قضاء محكمة النقض الذى يقرر عدم قبول التمسك بحجية الشيئ المحكوم فيه لأول مر أمامها فى حالة ما يكون المتمسك هو المطعون عليه ([73]) .

([68]) د/ أحمد أبو الوفا : نظرية الدفوع ، المؤلف آنف الذكر ، ص ، 534 .
([69]) 11 / 5 ق ، 6 / 5 / 1961 ، ج 2 ، ص 250 .
([70]) أستاذنا الدكتور : الكونى اعبودة ، قانون علم القضاء ، آنف الذكر ، ج 2 ، ص 271 .
([71]) د/ أحمد أبو الوفا : نظرية الدفوع ، المؤلف آنف الذكر ، ص ، 535 .
([72]) طعن رقم : 55 / 16 ق ، 8 / 12 / 1970 ، مكتب فنى ، 7 ، ج 2 ، ص 97 .
([73]) د/ أحمد أبو الوفا : نظرية الدفوع ، المؤلف آنف الذكر ، ص ، 536 .

ونخلص إلى أن تعلق الدفع بالنظام العام ، أو عدم تعلقه مرده إلى الاعتبارات التى بنى عليها هذا الدفع ، وهل هى من الاعتبارات المتعلقة بالصالح العام ، أم أنها تقوم على مصالح خاصة ، فحيث تعلق الدفع بالنظام العام فإن المحكمة تستطيع أن تقضى بعدم القبول من تلقاء نفسها .

ومن ثم فإنه إذا ما كان الدفع بعدم القبول مؤسساً على حق خاص ، فإنه يجوز لصاحبه التنازل عنه ، لأن عدم إبداء الدفع فى هذه الحالة ، قد يستشف منه تنازل الخصم عن حقه ، الذى لا يحكم بعدم القبول إلا على تمسكه به ويتوقف كل ذلك على سبب عدم القبول ، وما إذا كان سببه مخالفة قاعدة مقررة لحماية مصلحة خاصة ، أو قاعدة من قواعد النظام التى لا يجوز الاتفاق على مخالفتها .

- الخـــــــاتمة:

وبعد أن انتهينا بعون من الله وتوفيقه من كتابة هذا البحث الموسوم ، بالأحكام الإجرائية للدفوع بعدم القبول فإنه يمكن لنا أن نجمل أهم النتائج التى توصلنا إليها من هذه الدراسة فيما يلى:

- أنه وإن لم تتفق كلمة الفقه ولا القضاء على مدلول محدد لتعبير الدفوع بعدم القبول ؛ إلا أننا حاولنا وضع تعريف لها ، وانتهينا إلى أنه يمكن تعريفها بأنها الوسائل التى ينازع بها الخصم خصمه لإنكار حقه فى رفع الدعوى بغية الوصول لحكم بعدم قبولها - (إذا لم تحكم المحكمة بذلك من تلقاء نفسها) - لتخلف شرط من شروط قبولها ، أو لسقوط حقه فى رفعها ، أو لوجود ما يحول دون سماعها ، فهو مكنة قانونية ، منحها المشرع الإجرائى للخصم المتمسك بهذا الدفع، تتيح له إثارة هذا الدفع بهدف الوصول لحكم بعدم قبول الدعوى .

- استبان لنا من خلال هذه الدراسة ، أن المشرع الإجرائى الليبى لم يتطرق عند تسطيره لنصوص قانون المرافعات للدفوع بعدم القبول بأحكام إجرائية خاصة ، بل ولم يستعمل هذا المصطلح إلا فى نص وحيد ، وهو نص المادة 91 ؛ إلا أننا استطعنا - من خلال التمييز بين الدفوع بعدم القبول والدفوع الإجرائية ، وكذلك التمييز بينها وبين الدفوع الموضوعية - أن نصل إلى أن الدفع بعدم القبول يجوز إبداؤه فى أية مرحلة من مراحل التقاضى ، ولا يسقطه الكلام فى الموضوع ، كما لا يسقطه إبداء الدفوع الشكلية ، وأن الدفوع بعدم القبول تختلف عن الدفوع الشكلية فى أنها لا تتعلق بصحة الخصومة وإجراءاتها ، على الرغم من محاولات الفقه لتقريب الدفع بعدم القبول من الدفوع الشكلية ، على اعتبار أنه هو الأداة الإجرائية التى حددها المشرع للتمسك بعيوب الحقوق الإجرائية التى تحول دون سماع الدعوى، كما أنه من صنع المشرع الإجرائى ويوجه فى الغالب إلى العيوب الإجرائية الشائعة كالدفع بسقوط الخصومة .

- كما اتضح لنا أن ما يميز هذا الدفع عن الدفوع الموضوعية ، هو أن المتمسك بهذا الدفع لا ينازع فى الحق الموضوعى المدعى به وإنما فى مكنة الحصول على حكم بشأنه ، فهو يختلف عن الدفوع الموضوعية البحتة ، لأن من يثيره يتمسك بعدم قابلية الإدعاء لأن يكون محلاً للعمل القضائى ، وبهذا المنطق ينتفى التسليم بأن الدعوى هى ذات الحق عند القائلين باختلاط الدعوى بالحق المدعى به فالدفع بعدم القبول ما هو إلا دفع من نوع خاص ذو طبيعة خاصة يوجه إلى الوسيلة التى قررها القانون لحماية الحق .

- ومن خلال هذا التحديد لماهية الدفوع بعدم القبول وجدنا أن صور هذا الدفع ، وإن كانت تتركز فى حالات ثلاث : الأولى حالة تخلف شرط من شروط قبول الدعوى ، والثانية حالة إنكار الخصم وجود حق لخصمه فى الدعوى بصرف النظر عن ذات الحق الذى رفعت الدعوى بطلب تقريره ، والصورة البارزة لهذه الحالة هى سابقة صدور حكم فى موضوع الدعوى ، وحالة السقوط ، باعتبار أن السقوط من أهم وأبرز الصور التى تؤدى إلى الدفع بعدم القبول ؛ إلا أنه مع ذلك لا يمكن حصر هذه الصور الدفوع بعدم القبول ، إذ يجب البحث فى كل دفع بعدم القبول على حدة ، إذ من الممكن أن تأتى صورة الدفع بعدم القبول فى حالة عدم اختصام من يوجب القانون اختصامه ، ومن الممكن أن تأتى صورة الدفع بعدم القبول فى حالة ما توافر فى الدين شروط استصدار أمر بالأداء ، كما يمكن أن تأتى صورة الدفع بعدم القبول فى حالة الدفع بعدم قبول الدعوى لوجود شرط ، أو مشارطة التحكيم ، وقد يأتى الدفع بعدم القبول نتيجة مخالفة الشكليات التى أوجبها القانون أثناء رفع الدعوى .

- وتبين لنا كذلك ذلك أن بعض صور هذا الدفع تجرى عليها أحكاماً خاصة ، ومن غير المنتج كما يقول الفقه محاولات وضع قواعد عامة تجرى عليها جميعاً ، فأحياناً يترتب على قبول الدفع بعدم قبول الدعوى عدم جواز تجديدها ـ كما مر بنا فى ثنايا هذه الدراسة ، كأن يكون الدفع بعدم قبول دعوى الحيازة ممن طالب بالحق ، وفى أحايين أخرى يمكن تجديد الدعوى بعد الحكم بعدم قبولها ، كالدفع بعدم قيام المصلحة أو حلولها ، فعندما تحل المصلحة يمكن رفع الدعوى من جديد ، وبهذا فإن :

1 - الدفع بعدم القبول يخضع لقواعد خاصة به لا تختلط بتلك التى حددها القانون للدفوع الإجرائية .

2 - يجب أن تفصل المحكمة فى الدفع بعدم القبول على استقلال ، وعلى التفصيل الذى ذكرناه .

3 - كما أن الحكم الصادر فى الدفع بعدم القبول لا يكتسب حجية الأمر المقضى ، ذلك لأن الحكم الصادر بالقبول أو عدم القبول ، هو فى حقيقته حكم فاصل فى الحق فى الدعوى ، والمقصود هنا حق الدعوى وليس الحق أو المركز موضوع الدعوى ، فهو حكم إجرائى وليس حكم فى موضوع الدعوى .

4 - الحكم بعدم القبول لا يستنفد سلطة محكمة " الدرجة الأولى " فى الموضوع ، خلافاً لما جرى عليه قضاء محكمتنا العليا ، وانتهينا إلى أن هذه القاعدة نتيجة منطقية للقاعدة السابقة وهى أن " الحكم الصادر فى الدفع بعدم القبول لا يكتسب حجية الأمر المقضى "

- وأخيراً اتضح لنا أن تعلق الدفع بالنظام العام ، أو عدم تعلقه مرده إلى الاعتبارات التى بنى عليها هذا الدفع وهل هى من الاعتبارات المتعلقة بالصالح العام ، أم أنها تقوم على مصالح خاصة ، فحيث تعلق الدفع بالنظام العام فإن المحكمة تستطيع أن تقضى بعدم القبول من تلقاء نفسها .

- **المصادر والمراجع:**

- أبوزيد رضوان: الأسس العامة فى التحكيم التجارى الدولى ، 1981 ، دار الفكر العربى
- أحمد أبوالوفا: نظرية الدفوع فى قانون المرافعات ، الطبعة 1 ، دار المعارف ، 1954.
- احمد أبوزقية: قانون المرافعات، الجزء الأول، الطبعة 1، 2003، منشورات جامعة قاريونس.
- أحمد السيد الصاوى: الشروط الموضوعية للدفع بحجية الشيئ المحكوم فيه ، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة ، 1971 - د/ أحمد هندى ، د/ أحمد خليل : قانون التنفيذ الجبرى، دار المطبوعات الجامعية، 1999.
- الكونى على اعبودة: قانون علم القضاء ، النشاط القضائى ـ الخصومة القضائية والعريضة ، المركز القومى للبحوث والدراسات العلمية ، ط 2 ، 2003
- رمزى سيف: الوجيز فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، الطبعة الأولى ، 1957 ، مكتبة النهضة المصرية .
- رمضان إبراهيم عبدالكريم موسى: التناقض الإجرائى، رسالة دكتوراه عين شمس ، 2004
- سيد أحمد محمود: التقاضى بقضية وبدون قضية فى المواد المدنية والتجارية ، عين شمس ، بدون تاريخ نشر .
- عبد الباسط جميعى: شرح قانون الإجراءات المدنية (المرافعات) دار الفكر العربى ، 1966
- عبد المنعم الشرقاوى: الوجيز فى المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعات المصرية، 1951.
- فتحى والى: الوسيط فى قانون القضاء المدنى ، دار النهضة العربية ، 1991 .
- محمد العشماوى ، عبدالوهاب العشماوى : قواعد المرافعات ، المطبعة النموذجية ،1958.
- محمد حامد فهمى: المرافعات المدنية والتجارية ، 1940 مطبعة فتح الله الياس
- محمد محمود إبراهيم: النظرية العامة للطلبات العارضة ـ الدعاوى الفرعية فى قانون المرافعات على ضوء المنهج القضائى دار الفكر العربى ، بدون .
- نبيل إسماعيل عمر: سقوط وتصاعد وانتقال وتحول المراكز الإجرائية فى قانون المرافعات ، دار الجامع الجديد ، الطبعة الأولى ، 1999
- قانون أصول المحاكمات المدنية ، الدار الجامعـــــية ، الطبعة الأولى 1996 .
- وجدى راغب: مبادئ القضاء المدنى ، دار الفكر العربى ، الطبعة الأولى ، 1986 .
- النظرية العامة للعمل القضائى فى قانون المرافعات ، منشأة المعارف ، 1974

الموسوعات ومجموعات المحاكم والتشريعات :

- مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية للأستاذ محمود عمر .
- مجلة المحكمة العليا الليبية ، النقض المدنى ، مجموعة من الأعداد ، المكتب الفنى ، ليبيا .
- القانون المدنى الليبى .
ـــ القانون المدنى المصرى .

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الرابع عشر - فبراير 2017

أنموذج مقترح لتقييم أعضاء هيأة التدريس في مؤسسات التعليم الجامعي في ضوء معايير الجودة والاعتماد

*** د. العدوي محمد راضي، ** د. صلاح الأمين عبدالله محمد.**

(* استاذ مساعد - كلية التربية المرج، ** استاذ التاريخ الوسيط المساعد بقسم التاريخ - كلية الآداب والعلوم - المرج - جامعة بنغازي - ليبيا)

أنموذج مقترح لتقييم أعضاء هيأة التدريس في مؤسسات التعليم الجامعي في ضوء معايير الجودة والاعتماد

الملخص:

تعتبر دراسة التقييم الذاتي للمؤسسة الخطوة الأولى والأهم في مراحل تطوير مؤسسات التعليم العالي، فإن تمت هذه العملية بصورة سليمة وشاملة لجميع جوانب الأداء، استطاعت المؤسسة الوقوف على نقاط القوة والضعف الصحيحة ؛ فنقاط القوة تحتاج إلى دعمها والحفاظ عليها، ونقاط الضعف تحتاج إلى خطط إجرائية لتحسين الأداء في المؤسسة. وهذا المقترح يقدم أسلوباً لتقييم جانباً هاماً من جوانب الأداء للعملية التعليمية؛ وهو عضو هيأة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، فلا شك في أن تحسين وتطوير أداء هيأة التدريس يعتبر عنصراً هاماً في تقدم الأداء العلمي والأكاديمي بالجامعة. وأشتمل هذا المقترح على ستة معايير لأداء عضو هيأة التدريس، هي:

- كفاءة البرامج التعليمية والمقررات الدراسية
- التخطيط لعملية التعلم.
- تنفيذ عملية التعلم.
- أساليب تقويم الطلاب.
- الالتزام بأخلاق المهنة.
- التنمية المهنية المستدامة وخدمة المجتمع.

فبهذا المقترح يستطيع عضو هيأة التدريس أن يقيم نفسه، أو يقيمه فريق الجودة، أو فريق المراجعين بالجامعة.

الكلمات المفتاحية: أعضاء هيأة التدريس، مؤسسات التعليم الجامعي، معايير الجودة والاعتماد.

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الرابع عشر - فبراير 2017

Suggested Model to assess the members of the board of teaching in higher education institutions according to quality and accreditation standards

Abstract.

Study of evaluation for universities considers the first important step in stages of develop high education. If this operation has done in write picture and inclusive to all aspects of performance the faulty can know the points of power and weaken the first need to support and the procedural plans to improvement in the work. And these borrower debtor presents a method to measure important aspect is the teacher at the high no that the improvement of teacher performance consider an important element for scientific and academy develop the paper includes five measures:

I. Programs of studies
II. Planning of education.
III. Carrying out of education.
IV. Methods of evaluation for students.
V. Commitment of moral ethical j0b.
VI. The continually development and society service.

With this borrower debtor the teacher can do an evaluation hem self and the team of quality at faculty and university also can use it.

Key words: Study, high education, teacher, method, element, scientific.

المقـــدمة

1- مدخل الدراسة:

شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين تزايداً في كم ونوع بعض المتغيرات العالمية ، التي تركت أثراً بالغاً في منظومة التعليم، وحتمت ضرورة تفاعل الجامعة مع هذه المتغيرات المتمثلة في الثورة التكنولوجية والثورة المعرفية، وثورة الاتصالات، وثورة التكتلات الاقتصادية، تلك المتغيرات تولد عنها ما يطلق عليه "مجتمع المعرفة" وهو المجتمع الذي يقوم على إنتاج المعرفة ونشرها، لأن المعرفة أصبحت قوة وثروة تقوم عليها اقتصاديات كثير من الدول، وأصبحت هناك ضرورة لإعداد وتأهيل ما يطلق عليه "عمال المعرفة". ومع دخول عصر العولمة، أصبحت عملية ملاحقة الجامعات لهذا التقدم العلمي والتكنولوجي واحدة من أبرز وظائف الجامعة التي تقوم على التخصص المعرفي والمهني، ويتناسب مع أهداف الجامعة، وجودة الجهد التعليمي الذي تبذله.

ونظراً للتطور المستمر للمعرفة لا يمكن أن نتوقع إمكانية تزويد أعضاء هيئة التدريس بكل ما يحتاجون إليه من معلومات ومهارات واتجاهات قبل الخدمة، لهذا لابد من متابعة تدريبهم طيلة حياتهم المهنية. فمطالب التغيير الإيجابي والتطوير النوعي وتحديات العصر وانفجار المعرفة وتقدم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، والتكنولوجيا المتخصصة في فروع العلوم والفنون المختلفة، وتقنيات التعليم والتدريس، إضافةً إلى الرؤية الجديدة في التعليم العالي، كل ذلك يتطلب تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس ليستطيعوا إتقان جوانب أكثر جدة عما ألفوه طوال حياتهم المهنية.

يمكن النظر إلى مبادرة تطبيق سياسات ضمان جودة التعليم في عالمنا العربي على أنها نقلة نوعية غير مسبوقة في مسيرة تطوير التعليم بمختلف أنواعه ومؤسساته وفقاً للمعايير القياسية العالمية وبما يحافظ على هوية الأمة لمقابلة توقعات المستفيدين النهائيين والمجتمع، وذلك باعتبار أن التعليم هو عماد التنمية والتقدم وتنطوي هذه المبادرة في مضمونها العام على التطوير والتحديث المستمر للتعليم.

بالرغم من تنوع المداخل المختلفة المستخدمة عالمياً في عملية التقويم والاعتماد للمؤسسات التعليمية فإن جميع هذه المداخل تتفق على المضمون الذي يجب أن يحتوي عليه التقويم والاعتماد والذي يركز بصفة أساسية على ضرورة التحقق من قدرة المؤسسات التعليمية على الأداء بكفاءة لتحقيق رسالتها التي تفسر أسباب وجودها في المجتمع وفي الوقت نفسه التحقق من مستوى فاعلية العملية التعليمية التي تمثل نشاطها الأساسي الذي يحدد طبيعتها ويمكنها من مقابلة توقعات المستفيدين منها بما في ذلك المجتمع المحيط بالمؤسسة.

2- أهمية الدراسة:

يمثل إعداد الدراسة الذاتية الخاصة بالمؤسسة الخطوة الأولى والأكثر أهمية في عملية التقويم والاعتماد، حيث إنها تعبر عن أسلوب التقويم الذاتي للمؤسسة والذي يعتمد على توصيف وتشخيص وضعها الحالي بما في ذلك من عناصر القوة التي تتميز بها، ومجالات الضعف التي تؤثر سلبا على أدائها، إضافة إلى الخطة المستقبلية التي تتضمن التصرفات والأنشطة الممكنة لمعالجة عناصر الضعف في المؤسسة وتمكنها من تحسين وتعزيز الجودة.

وبصفة عامة تتضمن الدراسة الذاتية للمؤسسة جزأين رئيسيين، **الأول**: ويشتمل على البيانات الوصفية عن المؤسسة، والتي ترسم صورة واضحة عن نوع وطبيعة وحجم ومكان المؤسسة. **الثاني**: يتعلق بتقرير التقييم الذاتي للمؤسسة وفقاً للقواعد والمعايير التي حددتها هيأة ضمان الجودة والاعتماد، كمعايير دولية لا يمكن اعتماد المؤسسة دون الاحتكام لها. وفي حقيقة الأمر فإن إعداد الدراسة الذاتية يعتبر نوعا من الممارسة الذاتية للمؤسسة فيما يتعلق بتقييم وضعها الحالي بدقة

ومصـــداقية، وكذلك خططـــها المستقبلية التي يمكن أن تساعدها علـــى تصحيح أوضاعها، وتحسين وتعزيز الجودة في عملياتها ومخرجاتها.

كما يجب أن يكون هدف المؤسسة من إعداد الدراسة الذاتية الخاصة بها هو قيـــاس وتقييم قدرتها على أداء وظائفها وتحقيق رسالتها، وكذلك قياس وتقييم الفاعلية التعليمية مع تحديد دقيق وصريح لعناصر القوة التي تتميز بها والقيود التي تحد من مجهوداتـــها لتحسين وتطوير الجودة في مخرجاتها. وفي ضـــوء ذلك فأن الدراسة الذاتية للمؤسسة هي الوثيقة الأساسية لعملية التقويم والاعتماد.

ومن ناحية أخرى فإن الدراسة الذاتية هي التي تستخدم بواسطة فريق المراجعين الممثلين للهيأة؛ لتقويم الكلية المتقدمة للاعتماد، والحصول على كافة المعلومـــات المطلـــوبة عنها لأغراض الاعتماد. وتبعا لذلك فإن الكلية مطالبة بتقديم كافة التفاصيل الحقيقية المتعلقة بجميع الجوانب الخاصة بأدائها، بمعنى مدخلاتها، وعملياتـــها، ومخرجاتها. ويجب التأكيد على أن التقييم بوجه عام لأي مؤسسة يعتمد بصفة أساسية على هذه الوثيقة، ومن ثم يجب إعدادها بعناية ودقة، بحيث تصبح مصدراً متكامـــلاً للمعلومات ذات الصلة بالمعايير المحددة عن طريق الهيئة القومية لضمان جودة التعليم.

إنَّ الجهد الذي سوف يبذل في إعداد الدراسة الذاتية من جانب المؤسسة سوف يكون كبيرا ومكثفاً، ولكنه في نفس الوقت سيكون ذا قيمة عالية لها، وانتهاء عملية التقييم الذاتي بالصورة المطلوبة سوف يساعد المؤسسة على إعداد خطط تحسين واضحة تكون نقطة انطلاق حقيقية نحو الارتقاء بالمستوى العلمي والأكاديمي داخل المؤسسة حتى يمكن تعظيم الفائدة الناتجة عن هذا العمل المـــهم. وهذه الورقة ســـوف تقدم بعـــض الإرشادات العملية التي يمـــكن أن تساعد المؤسسة في الإعداد الجيد لهذه الدراسة.[1]

يتطلب الإعداد الجيد للدراسة الذاتية تضافر جهود وتعاون جميع الأطراف فـــي المؤسســـة، وكذلك الالتـــزام الكامل للمؤسسة كلـــها بما في ذلك القيادات الأكاديمـــية والإدارية، كما لا يجب فقط تـــعريف وتوعية كافة الأطراف ذات المصلحة بالدراسة الذاتية؛ بل يجب أن يشتركوا في إعدادها بقدر الإمكان. وفي الواقع إن هناك عدة التزامات أساسية لإعداد الدراسة الذاتية الناجحة وهي:

- بذل الجهد والوقت الكافيين.
- إشراك جميع الأطراف في المؤسسة في عملية التقييم.
- دعم القيادة لأداء هذه المهمة.
- المصداقية العالية والشفافية.
- الدعم الوثائقي لما تضمنته الدراسة.
- جمع وتحليل البيانات باستخدام الطرق العلمية.

ويُفضَّل أن تتم ممارسة كافة الأنشطة والمـــهام الخاصة بالدراسة الذاتية من خـــلال الوحدة المسئولة عن إدارة الجـــودة بالمؤسسة. كما أن الإعداد الجيد للدراسة يتطلب استخدام الحاسب الآلي والبرامج المناسبة لتحليل وعرض البيانات بشكل واضح.[2]

[1] الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي: دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية (نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي) ج1 (الرياض، مارس 2008م).

[2] وزارة التعليم العالي مشروع ضمان الجودة والاعتماد، دليل الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي - جمهورية مصر العربية - ديسمبر 2005م.

3- مشكلة الدراسة:

يجب أن يكون للمؤسسة سياسات وقواعد معلنة لتقييم أعضاء هيأة التدريس ومعاونيهم، وتضع المؤسسة معايير موضوعية لتقييم أدائهم، وذلك بما يمكنها من الارتقاء بمستوى جودة العملية التعليمية والبحث العلمي وخدمة المجتمع وفقا لرسالتها وأهدافها الإستراتيجية. كذلك يجب على المؤسسة تنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس وفقا لنتائج التقييم الذاتي. وقبل إجراء التقييم الذاتي لابد أن تكون هناك معايير محددة وواضحة يتم من خلالها التقييم.

والملاحظ أنَّ المؤسسات التي اهتمت بشؤون التقييم والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي لم تضع معايير أو آليات واضحة لتقييم أعضاء هيأة التدريس.

والفرضية التي تطرحها الدراسة: لو تم استطلاع رأي عينة من أعضاء هيأة التدريس فما المعايير ستكون مشتركة في أذهانهم؛ لتكون أداة يمكن من خلالها الوقوف على مستوى أعضاء هيأة التدريس تمهيداً لتقديم دراسة ذاتية وافية عن مؤسسة التعليم العالي.

4- المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التحليلي لعينة من أعضاء هيأة التدريس بجامعة بنغازي حيث قمت باستطلاع رأي عدد (100) عضو من أعضاء هيأة التدريس بجامعة بنغازي في تخصصات مختلفة (الليبيون - المتعاقدون الأجانب) حول المحاور والنقاط التي يجب أنْ تراعى عند قياس أداء عضو هيأة التدريس. وتم ذلك عن طريق الاستبيان، بالإضافة إلى عقد عدة حلقات نقاش حول هذه المحاور على مدى عام كامل (2012-2013م) بالإضافة إلى المقابلات الفردية مع أعضاء هيأة التدريس.

5- أهداف الدراسة:

1- نشر ثقافة الجودة ومتطلباتها.

2- التعريف بعملية التقييم الذاتي للمؤسسة الجامعية وأهميته.

3- عرض معايير تقييم أداء عضو هيأة التدريس.

4- عرض أداة لتقييم أعضاء هيأة التدريس في ضوء معايير الجودة والاعتماد.

5- تطبيق الأداة ونقدها من المشاركين في الورشة من أعضاء هيأة التدريس.

6- تقدير الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيأة التدريس من خلال وحدة ضمان الجودة بالكلية.

7- رفع مستوى عضو هيأة التدريس في تقييم أدائه.

8- جمع الأدلة والشواهد على أداء أعضاء هيأة التدريس.

6- نتائج تحليل عينات الدراسة:

ومن خلال ذلك تم وضع بنود أو محاور تقييم أعضاء هيأة التدريس في (6) ستة معايير، هي جوانب كبرى لأداء عضو هيأة التدريس. وتم تقسيم كل معيار منهم إلى مؤشرات تصف بدقة الممارسة الفعلية للأداء في عبارة محددة، حسب الملاحظات التي سجلت أثناء إجراء استطلاعات الرأي والمقابلات التي تمت مع أعضاء هيأة التدريس، وبلغ عدد المؤشرات في جميع المعايير (48) مؤشراً. وهذه المعايير هي:

المعيار الأول: كفاءة البرامج التعليمية والمقررات الدراسية

المعيار الثاني: التخطيط لعملية التعلم.

المعيار الثالث: تنفيذ عملية التعلم.

المعيار الرابع: استخدام أساليب تقويم فعَالة.

المعيار الخامس: الالتزام بأخلاقيات المهنة.

المعيار السادس: التنمية المهنية المستدامة وخدمة المجتمع.

فجاء تصميم أداة التقييم لأعضاء هيأة التدريس على النحو الآتي:

أداة تقييم أعضاء هيأة التدريس طبقاً لمعايير الجودة والاعتماد

كود المؤشر	المؤشر	متقدم (3)	كفء (2)	نامي (1)
1	**كفاءة البرامج التعليمية والمقررات الدراسية:**			
1 -1	أصمم برامج تعليمية تتفق مع مواصفات الخريج ومتطلبات سوق العمل.			
2-1	أراعي أنَّ البرامج المقدمة تتفق مع رسالة الكلية والقسم.			
3- 1	محتوى البرامج يحقق تنمية المعارف والمهارات الذهنية والمهنية للطلاب، وذلك من خلال التفكير الناقد والابتكاري وحل المشكلات ومهارات الاتصال والعمل الجماعي.			
4 -1	محتوى البرامج يساعد الطلاب على تنمية مهارات التعلم الذاتي.			
5 - 1	أراعي ملاءمة طرق تدريس البرامج لمخرجات التعلم المستهدفة.			
6 - 1	أراعي التطور العلمي والتكنولوجي في طرق تدريس البرامج التعليمية.			
7 - 1	أصمم برامج فعالة للتدريب الميداني للطلاب تعتمد على احتياجاتهم الحقيقية.			
8 - 1	تتفق برامج التدريب الميداني مع متطلبات سوق العمل.			
9 - 1	أقوم بتبصير الطلاب بمصادر مختلفة للبرامج التعليمية.			
2	**التخطيط لعملية التعلم:**			
1 -2	يخطط للتدريس في ضوء نواتج التعلم المستهدفة.			
2 -2	يصمم دروسه لتحقيق النمو المتكامل للطلاب (معرفيا – مهاريا – وجدانيا).			
3 -2	يعمل على تنمية التفكير الناقد وحل المشكلات لدى الطلاب.			
4 -2	يراعي تنمية مهارات المعلم لدى الطلاب.			
5 -2	يصمم أنشطة تحقق أهداف الدرس.			
6- 2	يشرك جميع الطلاب في أنشطة تتعلق بالدرس.			

7 -2	ينمي مهارة البحث والاستقصاء لدى الطلاب.			
3	**تنفيذ عملية التعلم:**			
1 -3	يتمكن من البنية العلمية لتخصصه.			
2-3	ينمي الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية للطلاب.			
3-3	يربط بين المادة العلمية ومشكلات المجتمع.			
4-3	يدير وقت المحاضرة بكفاءة.			
5-3	يستخدم الإمكانات المتاحة في عملية التعلم (معامل – أجهزة – تكنولوجيا).			
6-3	يستخدم مصادر معرفة متعددة في مجال تخصصه (أبحاث – إنترنت – مكتبة).			
7-3	لديه خطط لتنمية قدرات الموهوبين من الطلاب.			
8-3	يتبادل خبرات التدريس مع الزملاء في مجال تخصصه.			
9-3	يكلف الطلاب بإعداد أنشطة تتعلق بالدرس.			
10-3	يلتزم بالجدول الدراسي المكلف به من القسم.			
4	**أساليب تقويم الطلاب:**			
1-4	يستخدم أساليب تقويم متنوعة (مقالي – موضوعي – عملي – شفهي).			
2-4	أختار طرق التقويم الملائمة لقياس مخرجات التعلم المستهدفة.			
3-4	لديه أساليب تقويم تناسب الطلاب الموهوبين.			
4-4	يستفيد من نتائج التقويم في تعديل أدائه التدريسي.			
5-4	يستفيد من نتائج التقويم في تعديل مسار الطلاب.			
6-4	يعقد المسابقات العلمية ويشجع الطلاب على المشاركة فيها.			
7 - 4	أستخدم آليات واضحة لتقييم الطلاب في التدريب الميداني.			
8 - 4	أسجع الطلاب على المشاركة في المشاريع البحثية للقسم.			
5	**الالتزام بأخلاقيات المهنة:**			
1-5	يراعي مبدأ الشفافية والمساواة مع جميع الطلاب.			
2- 5	يشجع الطلاب على المناقشة والحوار.			
3-5	يتقبل النقد والرأي الآخر من زملائه ومن الطلاب.			
4-5	يراعي ردود أفعال الطلاب في ممارساته وأدواره.			
5-5	يتعاون مع زملائه في القسم لرفع جودة الأداء.			
6-5	يتعاون مع إدارة الكلية لتحسين العملية التعليمية.			
7- 5	أطلع على اللائحة المنظمة للعمل داخل الكلية.			

6	التنمية المهنية المستدامة وخدمة المجتمع:			
1- 6	يشارك في أنشطة الاتحاد الطلابي.			
2- 6	يشارك في الخطط البحثية للقسم.			
3 - 6	أشارك في الندوات وورش العمل والمؤتمرات التي تعقدها الكلية.			
4-6	يشارك في أنشطة خدمة المجتمع وتنمية البيئة.			
5 -6	يشارك في الأنشطة والمؤتمرات العلمية المحلية والقومية.			
6 -6	يشارك في أنشطة ضمان الجودة والتطوير بالمؤسسة.			
7 -6	يشارك بالنشر في مجال تخصصه في (صحف – مجلات علمية – دوريات).			

7- الخاتمة:

1- أظهرت الدراسة أهمية أن تضع المؤسسة معايير موضوعية لتقييم أعضاء هيأة التدريس ومعاونيهم.
2- ضرورة إعلان هذه المعايير على الأطراف المعنية.
3- يمكن أن تكون عملية تقييم أعضاء هيأة التدريس نقطة انطلاق لوضع الخطط التنموية التي ترفع من مستوى المؤسسة.
4- أهم المعايير التي يمكن من خلالها تقييم أعضاء هياة التدريس تتمثل في:

- المعيار الأول: كفاءة البرامج التعليمية والمقررات الدراسية.
- المعيار الثاني: التخطيط لعملية التعلم.
- المعيار الثالث: تنفيذ عملية التعلم.
- المعيار الرابع: استخدام أساليب تقويم فعَالة.
- المعيار الخامس: الالتزام بأخلاقيات المهنة.
- المعيار السادس: التنمية المهنية المستدامة وخدمة المجتمع.

8- التوصيات:

يمكن استخدام الأداة السابقة الخاصة بتقييم بأعضاء هيأة التدريس بواسطة كل من:

1- عضو هيأة التدريس ليقيم نفسَه بنفسِه .
2- فريق ضمان الجودة والاعتماد بالكلية.
3- فريق المراجعين المقيمين من مركز ضمان الجودة والاعتماد بجامعة بنغازي.

- المصادر والمراجع:

(1) القانون رقم 82 لسنة 2006م بإنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد - مصر.

(2) وزارة التعليم العالي مشروع ضمان الجودة والاعتماد، دليل الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي - جمهورية مصر العربية - ديسمبر 2005م.

(3) الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي: دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية (نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي) ج1 (الرياض، مارس 2008م).

(4) بيتس، توني: تكنولوجيا التعلم الالكتروني والتعليم عن بُعد - ترجمة وليد شحاده، مكتبة العبيكان، (الرياض2007).

(5) عصام نجيب الفقهاء وعبدالمطلب جابر: معايير الاعتماد والجودة في مؤسسات التعليم المفتوح والتعليم عن بعد في الجامعات العربية (دليل مرجعي).

6. Distance Education Council, Indira Gandhi National Open University, (2009). Assessment & Accreditation of Open and Distance Learning (ODL) Institutions, Handbook.

7. Rekkedal, Torstein (2006). State of the Art Report on Distance Learning and E-learning, paper prepared for the EU Leonardo project, E-learning Quality for SMEs: Guidance and Counseling, Norway.

8. ISO – International Organization for Standardization.

9. EFQEL – The European Foundation for Quality in eLearning EFMD – European Foundation for Management Development.

10. INQAAHE – International Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education.

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الرابع عشر - فبراير 2017

إشكالية الموت في الطرح الفلسفي

* د. إبراهيم حسين إبراهيم الشريف.

(عضو هيئة التدريس بقسم الفلسفة - كلية الآداب - جامعة بنغازي - ليبيا)

إشكالية الموت في الطرح الفلسفي

المستخـــــلص

ديمقراطية الموت إشكالية جعلت العقل الإنساني يتأمل ذاته في دهشة مشوبة بالتعجب حيال إحساسه بقتراب هذه الحقيقة (الموت).

لكنه رغم حقيقة ما يشعر به يحاول على الدوام أن يجعل الموت جزءاً من الحياة.

فالموت وسيلة لتوضيح الحدود بين ما هو إنساني وما هو إلهي – وكيف له أن يتصور ذلك دون أن يدفع ثمن إدراكه ووعيه وحياته .

- **المقدمـــــة:**

يصاب العقل الإنساني بالشلل الفكري ، عندما يحاول استخراج مشكلة من إشكالية ، الموت إشكالية تثير مشاكل كثيرة على مستوى الفلسفة.

ولا يبدو أن عقل الإنسان توصل إلى تسوية مع إشكالية الموت ليحسم المشاكل المنبثقة عنه ، أي هناك أزمة للعقل في التوصل لفهم لغز الموت وإيجاد تسوية معه فالموت يعتبر إشكالية ومشكلة * في الوقت ذاته ، لأن العقل الإنساني يعجز عن الإلمام بكل خفاياه ، فهي بالنسبة له إشكالية ليس لها حل ، بينما يفكر فيها كمشكلة يمكن إيجاد حل لها بمحاولة فهمها بقدر ما تتيح إمكانياته إدراك فهم الموت وأسبابه والدافع وراء وصول الإنسان إلى مرحلة لا يستطيع معها الاستمرار في الحياة رغم رغبته في مواصلة الحياة ، حتى ولو كان يقترب من الموت شيئا فشيئاً.

فتفكيره في الموت أحد المدركات العقلية تجعل الحياة أكثر عبء عليه والداعمة إلى الرغبة الملحة لفهم الموت.

ولم يكن بدءاً من المر أن يداعب الإنسان هذه الأمنية وأن يترجم بها غريزة طلب البقاء المتأصلة في نفسه ، والتي يدل عمقها في النفوس البشرية على إنها للبقاء خلقت.

- **إشكالية الموت كمشكلة:**

تكمن المشكلة الحقيقية للموت في الأثر النفسي لسماع كلمة الموت لتطرح في ذهن السامع تساؤلات عديدة يحاول من تحليلها وتفسيرها الإجابة : هل يعني الموت بالنسبة له مشكلة أم إشكالية ؟

هل تكمن في كوني أموت ؟ أم أني أبحث في الموت بوصفة معنى عاماً مجرداً لهذا يجب أن نميز أو لا بين إشكال وبين مشكلة ؟

فالإشكال : صفة تطلق على شئ يحتوي في داخل ذاته على تناقض ، وعلى تقابل في الاتجاهات، وعلى تعارض عملي.

فالموت على سبيل المثال بالنسبة للمرء يحتوي في داخل ذاته على تناقض ، بمعني إني على دراية إن الموت لابد أن يقع يوما ما . هذا يقيني لا سبيل مطلقاً إلى الشك فيه ، ولكنني من ناحية أخرى في جهل مطلق. وفي هـذا المعنى يقـــول **" بسكال":** إنني في حالة جهل تام بكل شئ فكل ما أعرفه هو أنني لابد أن أموت يوما ما ، ولكنني أجهل كل الجهل هذا الموت الذي لا أستطيع تجنبه [1].

أما المشكلة: شعور بالألم الذي يحدثه التعرض والتناقض كما يُحدث في الموت باعتبارها شيئاً يحاول القضاء عليه ، وبهذا يجب تتبع هذه الإشكالية كما هي في ذاتها أولاً، ثم محاولة تفسيرها تفسيراً يصدر عن طبيعة الشئ المشكلة وجوهره **فكان المشكلة تتضمن إذن شيئين: الشعور بالإشكال، ومحاولة تفسير هذا الإشكال.**

الشعور بالإشكال في الموت يتصف بفعل قضاء على فعل ، وأنه نهاية للحياة بمعنى مشترك :" فقد تكون هذه النهاية بمعنى انتهاء الإمكانيات وبلوغها حد النضج والكمال ، كما يقال عن ثمرة من

---

* **الإشكالية**: مأزق منطقي لقضية ما يصعب إيجاد حل لها لصعوبة المصطلح أو المفهوم الرامي إلى تفسير وتحليل المعنى ، تكمن الصعوبة في هرمية وغموض المصطلح وحمله أكثر من معني.
المشكلة: قضية ذات دلالات ومفاهيم واضحة ، يمكن تفسيرها وتحليلها وإيجاد حل لها حسب نوع القضية وأبعادها وملابساته.

الثمار إنها بلغت نهايتها، بمعنى تمام نضجها واستفاد إمكانيات نموها ، وقد تكون هذه النهاية بمعنى وقف الإمكانيات عند حد ، وقطعها عند درجة مع بقاء كثير من الإمكانيات غير متحقق بعد.[2]

وهكذا نرى أن الموت ، سواء من الناحية الوجودية أو من ناحية المعرفة كله إشكال ، ومن هنا توجد الإشكالية.

إذن متى يكون الموت مشكلة؟ يكون مشكلة حينما يشعر الإنسان شعوراً قوياً واضحاً بهذا الإشكال، وحينما يحيا هذا الإشكال في نفسه بطريقة عميقة، وحينما ينظر المرء في أموته كما هو وباعتباره إشكالية هذه، يحاول أن ينفذ على سره العميق ومعناه الدقيق باعتباره ذاته المستقلة ، وهذا كله يقتضى أشياء من الناحية الذاتية ، وأخرى من الناحية الموضوعية.

" فمن الناحية الذاتية يقتضي بالنسبة لمن يمكن أن يصير الموت عنده مشكلة الشعور بالشخصية والذاتية أولا" ، لأنه بدون هذا الشعور لا يستطيع الإنسان إدراك الطابع الأصلي الجوهري للموت ، وهو أنه شخص صرف، ولا سبيل إلى إدراكه إدراكاً حقيقياً إلا باعتبار أنه موتي أنا الخاص ، ولذا نجد أنه كلما كان الشعور بالشخصية أقوي وأوضح، كان الإنسان أقدر على إدراك الموت ، وبالتالي على أن يكون الموت عند مشكلة [3].

من هنا يتضح الفرق بين الشعور بالمشكلة وإدراكها ، فالأمر متوقف على شخصية الإنسان في ذاته، الموت لا يمكن أن يكون مشكلة بالنسبة إلى من يكون ضعيف الشعور بالشخصية كالبدائي والساذج، لأن ضعيف الشعور بالشخصية ، لا يقدر معنى الحياة ولا قيمتها بالنسبة له ، لذا لا يمكن أن يشكل الموت له مشكلة لأن نظرية للوجود سطحية وبلا مغزاه واللحظة التي يبدأ فيها الموت بأن يكون مشكلة بالنسبة إلى إنسان ما، هي اللحظة التي تؤذن بان هذا الإنسان قد بلغ درجة قوية من الشعور بالشخصية ، وبالتالي قد بدأ يتحضر.

والناحية الموضوعية نقصد بها إدراك أن الوجود يقتضي بطبيعته التناهي ، حتى يمكن أن ينظر إلى الموت نظره حقيقية باعتبار أنه عنصر مكون في الوجود ،وإلا فإن الموت لن يكون له إذن مكان داخل نظره الإنسان إلى الوجود ، وإنما سيكون شيئاً عرضياً يمكن إغفاله ، وهذا هو السبب في أن الذين نظروا إلى الموت هذه النظرة لم يستطيعوا أن يضعوا المشكلة الحقيقية للموت [4].

وعلى راس هؤلاء أفلاطون الذي رأي :" الفلسفة تأمل للموت "

لكن آرائه فهمت على غير ما قيل ، فهو لم يقصد أن يجعل من الموت موضوعاً رئيسياً للتفكير الفلسفي ، ولم يشير إلى ذلك كموضوع رئيسي للفلسفة إنما الذي يرمي إليه بهذا القول: أن الموت هو الوسيلة التي بها يتيسر بعد ذلك للفيلسوف أن يفكر جيداً[5].

وذلك لأن حياة الفيلسوف عند أفلاطون هي حياة متجهة دائماً إلى تأمل الصور أو المثل ، ولا يتيسر تأمل الصور تأملاً حقيقياً مادامت النفس سجينه في البدن ، فلابد من الخلاص من البدن – أي لابد من الموت – حتى يكون في مقدور المرء أن يتأمل الصور دون أن يشوه عليه التأمل فكأن الموت في نظر أفلاطون جسر ومعبر ينتقل بنا من حياة النفس في البدن على حياة النفس في عالم الصور ، وهو ابتداء أولى ولن يكون نهاية لأنه ابتداء للحياة الروحية حياة النفس حياة تأمل للصور ، هو على وجه العموم باب يفتح على الأبدية ، فلا يمكن إذن لمن ينظر إلى الموت هذه النظرة أن يجعل منه مشكلة .

هذا أعلى أنواع النظر إلى الموت وأكثرها أحساس بالشعور بالحياة وقيمتها .

لهذا يعدُ الموت جزءاً من الحياة كما أشار كل من **نتيشه وزمل ، فقد قال نيتشه :" حذار أن نقول إن الموت مضاد للحياة ، ولكن كيف السبيل إلى جعل الموت جزءاً من الحياة** [6].

وهذا يعطي انطباع أن يفسر الموت بالحياة ، وأن تفسر الحياة بدورها بالموت ، **لهذا يقول زمل Simmel إن الحياة تقتضي بطبيعتها الموت ، وما هو حي هو وحدة الذي يموت ، وما الموت إلا حد للحياة هو الصورة التي تلبسها الحياة وتحمها بعد ذلك ، وهذه الصورة لا توجد في اللحظة الخيرة فحسب بل توجد في كل لحظة من لحظات الحياة** [(7)].

فالموت عنصر جوهري في الوجود ، فحيث يكون وجود ، يكون بالضرورة موت ، وبهذا المعني وحدة يجب أن يفهم الموت.

- **هل الموت عقاباً أم نعمة إنسانية:**

في خضم الأحداث التي تعرضت لها الإنسانية سواء كانت من فعل الإنسان نفسه أم بفعل الطبيعة ، أيقن الإنسان أنه يعيش في عالم نفي عنه القدسية ، ولكنه يظل تحت حكم إلهي صالح قادر قدرة مطلقة ، ويري الباحث إنه عبر التاريخ لم تحدث تغييرات عميقة في ثقافة الغرب خلال الخمسة والعشرين عاما" المنصرمة فإن الإله الصالح المطلق القدرة قد أختفي بالنسبة لكل غرض عملي واقعي. وأصبح الإنسان وحيداً في العالم وحراً في أن يسعى لكل ما يختاره من أهداف.

ما معني ذلك ؟

بمعني كيف يمارس الرب حكمة في عالم نسيطر نحن عليه سيطرة لا منازع لنا فيها ؟ الإجابة وجدناه في كتاب التوراة في سفر التكوين عند نبي يهود في قصة خلق أدم وحواء ومالها من أبعاد فلسفية وعلمية تتعلق بحياتنا الراهنة ، وتفهم الغاية من موتنا الإنساني وتعلقنا بالحظة العودة في صورة أرواح تسعي للخلود في عالم الديمومة الإلهي والقصة تقول: " يصنع الرب رجلاً من التراب ويتنفس فيه ليعطيه الحياة ثم يضعه في حديقة ، ولا يعطي الرد هذا الرجل اله وصيه واحدة فقال له أن يأكل من جميع شجر الجنة بحرية . وأما شجرة معرفة الخير والشر فلا تأكل منها لأنك يوم تأكل منها موتا تموت (تكوين 17/16/2)*

وبعد ذلك فإن المرأة التي خلقها الرب ليس جيداً أن يكون آدم وحدة ، قد اقتربت منها الحية وحثتها على أن تأكل من الشجرة المحرمة مؤكده إنكما " لن تموتا بل الله عالم انه يوم تأكلان منه (ثمر الشجرة التي وسط الجنة) تتفتح أعينكما وتكونان كالله عارفين الخير والشر (تكوين 3:5)*

لذلك طرد الله آدم وحواء من الجنة وعوقب الاثنان لعصيانهما بالأم الولادة لحواء ، ومشقة العمل لآدم وبحكم الموت ، ولكن الموت لم يكن مجرد عقابا ، فلقد وعدتهما الحية أنهما لن يموتا لأنهما سيكونا مثل الله يعرفان الخير والشر، وعدم الفناء، ومعرفة الخيروالشرهما على وجه التحديد ما يفرق الإلهي من الإنسان.

وقد كانت القضية في الجنة بسيطة: تحديد موقف من وضع قائم فقد كان للرجل والمرأة إما أن يحصلا على الأمرين معا فإن طرد الله لهما لم يكن إلا إعادة للوضع الأصلي إلى ما كان عليه وعلى أية حال فإنهما بعد ذلك قد حصلا الآن على معرفة الخير والشر.

ومن الواضح أن: " الرب لم يقم بأي إجراء واضح لمحو هذه المعرفة منهما ولاشك انه كان قادراً على أن يفعل غير ذلك ، فكان قادراً على أن ينزع شجرة المعرفة فيسمح لهما أن يعيشا إلى الأبد بلا وعي في ظلام الجهالة ، وكان لقرار الرب هذا نتيجتان خطيرتان ، أولاهما: أم الفناء أو الموت ،

---

* التوراة ، سفر التكوين :17/6/2
* التوراة ، سفر التكوين 5:3

وإن كان عقابا ، إلا أن الأهم أنه يجب أن يفهم على انه الحقيقة التي لا تنحل ولا ترفع من الوجود الإنساني ، والتي تفصل إلى الأبد بين ما هو إنساني وما هو إلهي : فهو تذكرة دائما بأننا مخلوقات ولسنا خالقين ، أما النتيجة الثانية فهي أننا مازلنا نمتلك معرفة الخير والشر ، فلم يتضمن العقاب حرماننا من هذه المعرفة [8].

صحيح إن الإنسان اكتسب معرفة ، ولكنه اكتسب موت أيضا بجانب ذلك وحتى المعرفة التي جعلته يضحى بالخلود ، ولم تكن معرفة بكل شئ فهي ناقصة ومحدودة ورغم قولنا إن أي محاولة لتجاوز هذه الحدود يجب أن تعتبر أدعاء للألوهية من جانب الإنسان ، فهو كلام مردود على الإنسان نفسه ، لأن الأديان جميعها ، والجهود العقلية للإنسان مهما وصلت من قدرة ، فهي غير قادرة على ماهو خاص بالله.

لقد قذف بأمنا حواء وأبانا آدم من اللازمان إلى داخل إطار الزمن :" وبدلاً من أن يجعلها بلا موت قد جعلهما تاريخيين وأصحاب معرفة ، ولابد أن يظلا دائما في حالة تجول تشدهما إلى الإمام دائما رؤية المستقبل لا يستطيعاً أن يختتماه ولا أن يجعلاه حاضرا بينما يتبعها ماضي يتغير معناه تغيرا دائما . لقد عاشا في الجنة في خلود ولكن في لا وعي أما خارج الجنة فعليهما أن يعيشا بين التذكر والأمل [9] ، وهذه الحالة العامة لبني البشر ، وكان يبين لنا إن الموت وسيلة توضيح الحدود بين ما هو إنساني وما هو إلهي.

- **الموت ظاهرة طبيعية:**

هنا إجماع عام بين الفلاسفة والعلماء على أن الموت والحياة ظاهرة طبيعية مسلم بها كالليل والنهار، والشمس والقمر كل منهما يكمل الآخر كسائر المخلوقات ذكر وأنثي ، وأن العقل الإنساني لا يجزم بغير ذلك .

إلا أن الأمر يتخذ منحه مغاير عندما يحاول الإنسان بمقاييس المنطق العقلي تناول إشكالية الموت والحياة بالنسبة لمن هم على قيد الحياة ويستبدل العلاج بالتخدير.

بمعني إن المتحدث عن الموت ليس كالذي تجرع كأس الموت وهذا هو مكمن الإشكالية عندما نفسر الموت ونحلله.

لذا عمل الفلاسفة والعلماء على فهم الموت وتفسيره بمنطق سيد الخلق (محمد ﷺ) عندما سئل عن موعد يوم القيامة ، فقال :" ليس المسئول بأعلم من السائل ". لأن ليس الذي جرب كالذي سمع ورأي ما يضع إشكالية الموت موضوع الغموض والتشويش في ذهن الإنسان وعقله.

فإشكالية مفهوم الموت شغلت جانباً غير قليل من تفكير الفلاسفة والمفكرين ، فصدرت تأملات ميتافيزيقية وآراء فلسفية واجتهادات فكرية شتى عبر التاريخ الفكري الطويل للإنسان. وعولجت المسألة بكثير من التوسع ، على ضوء المشاكل والقضايا التي طرحت جراء وصف الموت ، على الرغم من أن الوعي بالموت موضوع قديم ، فقد انشغلت البشرية – خلال تاريخها كله بالموت ، فقد استخدمت الفلسفة والدين والعلم جميعاً في محاولة لفهم الموت والتحكم فيه أو السيطرة عليه ، ومع ذلك فالموت حتمي لا مهرب منه ، وهذه المعرفة تحدد جانباً كبيراً من نظرتنا إلى الحياة .

إن الحقيقة المجردة بأننا كائنات منتهية فانية، وأمامنا فقط عمر محدد يجعل للحياة طعماً ومعنى، فإذا كنا خالدين فلن يكون هناك سبب للطموح والأمل والكفاح ومحاولة اكتساب حياتنا معني إن عدم إيمان الإنسان الداخلي وبالأخص الغربي بعدم تقبل أنه يغادر الحياة أوبأصح الدنيا وترك كل ما فعل فيها من ثمار دانية قطوفها ، والذهاب إلى عالم الخلود فكرة لا يستطيع رغم أظهار إيمانه الشديد بالله أنها

مستساغة بسبب تعلقه الشديد بالحياة الدنيا ، فهو يرغب في خلود ابدي في الدنيا ، ولا يرغب في خلود أزلي في حياة يخاف عواقبها ، ويجهل ما فيه رغم الامتيازات التي تبينها الأديان السماوية بحلول الإنسان ومغادرته عبر بوابة الحياة إلى دار الخلود الأزلي.

وللأسف أن الإنسان يجهل أن الموت ليس صفة تضاف إليه ، بل هي متحدة معه وتشكل ماهيته، وهذا ما يجعل الإنسان كائناً محكوماً بموته. **لهذا قال ابيقور في جملة مشهورة: "إذا كنا، لا يكون الموت ، وإذا كان الموت لا نكون"**(10).

والفاصل ، حسب هذه النظرة بين الحياة والموت هو فاصل مطلق لا يمكن لأي تجربة أن تعبرة فكل ما يدخل في تجربتنا لأبد أن يكون في مسار الحياة وسياقها ، ولابد لنا أن تكون على جانبيه ، فنتوقعه ، ونتذكره وندرجة في سياق مألوف ، ولكننا بالنسبة للموت لا يمكن أن نكون إلا على جانب منه فقط **لذلك قال فتجنشتين: "أننا لا نستطيع أن نمارس أو نجرب موتنا ، كما إننا لا نستطيع أن نمارس أو نجرب نهاية مجال بصرنا"**(11) .

يعني فنجتشتين إننا لا نجرب الموت ، عندما تنتهي الحياة ، ومع ذلك أن الموت أمر هام لتجربنا بمعني إذا لم يكن هناك موت أو إذا لم يكن للحياة حدود لا يمكن تجاوزها فإن هذا يعني أنه ليس هناك تجربة على الإطلاق فلو عشنا طويلا فإننا نكون قد جربنا كل شيء وعند ذلك فإن شيء سيكون حينئذ لاشيء ، فكل ما ليس له حدود وليس له مقاومة لا يمكن أن يكون موضوع تجربة ، فإننا حينئذ نصبر من خلاله دون أن يحركنا أو يغير فينا شيئا ، أي أننا لن نلحظ شيئاً.

وليس اختيار الحياة في مواجهة الموت بالأمر الهين . فالموت هو في آخر الأمر صاحب قوة ، فهو موجهة ولا يمكن التوصل إلى تسوية أو مساومة معه فالموت سمة طبيعية في مسار التاريخ المقدر وهو عامل من العوامل الرئيسية المحركة للطبيعة البشرية ، ومن الواضح أنه نتيجة لعجزنا بالنسبة لهذا العامل فإننا لا نستطيع أن نقابل الموت بشروطه . فإذا كان الموت يستخدم ضعف البدن فلن نكسب المعركة معه بتقوية البدن.

فهناك وجهة نظر ترى بتسليم الجسد للموت ، وأن نذهب بالحياة إلى مكان آخر- إلى الذهن أو ربما إلى الروح أو إلى ما هو الكل المطلق . فلا يجب أن نظر إلى الموت على أنه يحطم كل معنى في الوجود الإنساني ، بل يجب أن ننظر إليه على أنه دعوة لحياة جديدة .وارتفاع بالفكر لرؤية مختلفة للفناء المزعوم في عقول بعض الناس فإن كل من لا يتعمق بالنظر ولا يفكر كثيراً في النهاية ، فإنه في الحقيقة ضعيف التفكير ولن يجد في الحياة معني كبيراً.

وعلى هذا فمضمون الرؤية إلى الموت على أنه توقف للاتصال أو عدمه ليس بالمضمون الذي ينتزع عن الحياة معناها بل أنه المغزى الذي يجعل امتلاء الحياة بالمعنى ممكنا.

فالموت لا يمكن أن يكون أمراً مخيفاً للإنسان الذي يعيش مفكراً بعمق ، لأن الإنسان على قناعة تامة وفهم بأنه دائم التطلع للموت طول حياته . ومن غير المعقول إذن أن يضطرب عندما يقدم الشيء الذي كان لأمد طويل يُعد نفسه له ويتوقعه.

- **كيف نستقبل الموت:**

يري الفلاسفة إن إعداد وتدريب النفس لحدث أخير ونهائي لن يكون تجربة مخيفة بل على العكس سيكون تعبيرا عن حياة قد أحسن ضبطها وتنظيمها ، ومن كان تدريبية جيداً فلن يهمه الأمر كثيراً عندما تجئ هذه اللحظة ، بل في الحقيقة فإن الأشخاص الذين أحسنوا تدريبهم وارتفعوا بمستوى توقعهم فهم يعيشون وكأن اللحظة النهائية قد جاءت عليهم بالفعل .

"وسقراط يشير إلى أن الانشغال بالفلسفة يعد الإنسان لمقابلة الموت في أية لحظة ، وعندما يأتي الموت فلن يكون ذلك موضوعا له أهمية للفيلسوف الحق"[12].

لهذا لم يئبه إلى حكم المحكمة عليه بالإعدام، فقد لفت نظر المحلفين قبل أن ينطقوا بالحكم على أنهم مخطئون إذا ظنوا أن أي إنسان له قدر من القيمة أن يمضي وقته في النظر في احتمالات الحياة والموت فإن عليه عندما يؤدى أي أن ينظر في إذا كان ما عمله صوابا أو خطأ.

ويري سقراط أن الفلسفة طريق العبور إلى فهم الحقيقة الموصلة إلى إدراك الموت وعدم الخوف منه ، بل والعمل على بلوغة لأنه نقلة إلى منزلة أرقي وأعلى للروح التي لا تقبل الانقسام ، لهذا فإن الموت نفسه لن يحطمها وهي لن تتغير حتى في الموت لأنها تتخط الفناء الزمني الدنيوي وهذا لا يتأت إلا ببلوغ النظر الفلسفية ، والتي هي بمثابة اكتمال الرؤية التي تجعل الإنسان يرتفع ببصرية عن الزمن ، ويري إن الموت هدف يسعى إليه الإنسان في أية لحظة.

لهذا يضع سقراط القضية بشكل أكثر وضوحا فيقول :" الفلاسفة الحقيقيون يجعلون الموت مهنة لهم [13].

وحتى يكون استقبال الإنسان للموت أكثر وضوحاً يجب أن نفرق بين الروح والبدن تلك الجواهر المختلفة التي لا يمتزج الواحد منها بالآخر على الإطلاق .فالجوهر البسيط يتكون من عنصر واحد وبذلك فإنه لا ينقسم ولا يمكن أن ينحل أجزاء أصغر ، والشيء البسيط لا يخضع للتغير فلا يمكن أن يضاف إليه شيء أو أن ينزع عنه شيء ، ومن البديهي أن المركب يخضع دائما للتغير.

وأفلاطون يري :" أن هناك اتصال مباشر بين ما هو إنساني وما هو إلهي عن طريق الروح. وهذا الاتصال هو في الحقيقة ما يكون حياة الروح رغم الموت وما يضمن خلودها . فالروح خالدها لأنها تشارك في عالم الأفكار الخالد [14].

ويعقب سقراط على أن المعرفة لذة الروح سابقة على الوجود وهي قبلية قبل اندماج الروح بالجسد ، وكما يقول سقراط: "فإن الروح لا تستطيع أن تعرف الجمال إلا أنها قد سبق لها أن عرفته ولا يستطيع الروح إلا أن تشرع في التشبه بالمعرفة حتى تصبح في جوهرها مشابهه لها تماما. كما سبق أن رأينا فإن التشابه والتوحد الوثيق بين المعرفة الخالدة وبين الروح يجرد الروح من أي خصائص شخصية" [15].

وهنا تحليل الروح والجسد عند أفلاطون على درجة دقيقة في التفسير مفاده أن الروح يتوصل وجودها بالضرورة بعد الموت. وهي لا تستطيع أن تختار أن تموت . كما أن الكيان العضوي لابد له بالنسبة للعالم أن يتشتت عند الموت ولا يستطع أن يختار أن يبقي حيا فلأحدها نري الحياة عارضة ولا تعتبر الحياة لأي منها اختياراً محصنا.

والجدير بالذكر هنا إن عامل الموت ليس شيئا خارجاً عن المادة يوجهها في هذا الاتجاه أو ذاك ولكنه هو نفس طبيعة المادة ذاتها، لهذا عليك أن تترك الموت يمتلك مستقبلك وعش أنت في الحاضر، فالموت لا مفر منه وعلى الرغم من نظره أبيقور المادة الصرفة، وعدم إيمانه بوجود الآلة إلا أن قوله: " فليحذر المرء من الطموح ومن السعي وراء أهدافه ، فلاشيء يقنع الرجل الذي لا يقنعه القليل"[16].

لهو دلالات عميقة على فكر الإنسان وطموحة الذي لا ينتهي، فيجب أن يكون الإنسان معتدل الطموح والرغبات حتى ينافس رغبات نفسه للوصول للسعادة، فيجب على المرء أن يعلم الايحاول تجنب الموت، لأنه قد يأتي في أي لحظة ليسرق كل أمل لنا ، فتمسك الإنسان الشديد بالحياة وعدم ذكره الموت يجعل حياته وكأنها ليست حياة ،فهي في الواقع نوع من الموت الحي الذي وصفناه بأنه حزن دائماً وترقب دائماً.

أن الحقيقة التي تطرح تراكمات نفسها بقوة على الإنسان عبر تاريخ وجود قلقة الدائم من الموت، وهذا يرجع إلى تراكمات ذهنية مختزلة في عقلة الباطن حول طبيعة الموت وملابساته ، فقد نشأت تصورات خاطئة عبر مسيرة حياته تفيد بأن هناك حياة أبدية بها من العذاب والألم ملاعين رآه ، ولا أذن سمعت، ولاخطر على بال بشر. وقد نمت هذه المخاوف من نوع من التفكير الذي أفترض أن طبيعة الأشياء ذات لا نظام خاص جوهري يجعلنا مسئولون عن أفعالنا وبذلك علينا أن ندفع ثمن ما نجترحه من أعمال وأقوال وأفعال، وبلغت الأمم كثير في وصف العذاب والعقاب ومنها فلسفة العصور الوسطي والفلسفة المسيحية على وجه التحديد ، مما جعل كثير من أصحاب العقول النيرة من حكماء وفلاسفة العمل على تغيير هذه الصورة بإبعاد الفزع القائم في نفوس العباد تجاه خالقهم بحب وأمل ، بدلاً من التشاؤم والخوف وقلق الإنسان الدائم من المستقبل وما يخفيه له من مفاجئات والتقليل من التسأل الدائم لله في السر والعلنية لماذا الموت ؟! لأن الإجابة بكل سهولة : تلك هي إرادته.

- الخـاتمة:

لم تتوصل الإنسانية إلى فهم إشكالية الموت لعجزها عن الإلمام بكل خفاياه – إلا أنه على دراية تامة أن الموت يشعرنا بقيمة الحياة ، فالموت أحد مكونات هذا الوجود ، وهو يذكرنا دائما بأننا مخلوقات ولسنا خالقين . فالموت بالنسبة لنا كبشر ظاهرة طبيعية أو ينبغي أن يكون كذلك ، فهي تجربة غير قابلة للإعادة وهنا مكمن الإشكالية عندما نتأمل الموت تجعلنا نصاب بالجمود الفكري إزاء هذا السهل الممتنع الذي نراه في كل الكائنات ولا سبيل إلى إيقـــافه ، لأننا لا نستطيـــع أن نمـارس أو نجرب موتنا .

فالموت كما يبدو صاحب قوة . قوة موجهة لا يمكن المساومة معه لهذا يجب أن ننظر إليه على أنه دعوة لحياة جديدة .

- الهـوامش:

1-عبد الرحمن بدوي : مشكلة الموت ، ملخص رسالة الماجستير بالفرنسية بعنوان Leprobleme de la Mort Dans la Philosophie Existentielle نشر للمرة الأولي في مجلة كلية الآداب ، جامعة فؤاد ، مايو 1942م ، المجلد السادس الجزء الأول ، ص 6.

2- عبد الرحمن بدوي : مشكلة الموت ، مرجع سبق ذكره ، ص 6.

3- المرجع نفسه ، ص 8.

4- جاك شورون : الموت في الفكر الغربي ، ترجمة : كامل يوسف حسين مراجعة وتقديم : إمام عبدالفتاح إمام ، سلسلة عام المعرفة ، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلسي الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت العدد 76 ، إبريل 1983 ، ص 55.

5- بول لاند سبيرج : تجربة الموت ، باريس 1833، ص 18.

6- عبد الرحمن بدوي : مشكلة الموت ، مرجع سبق ذكره ، ص17.

7- المرجع نفسه، ص 17.

8- التوراة ، سفر التكوين :17./16/2

9- التوراة ، سفر التكوين 5:3.

10- جاك شورون : الموت في الفكر الغربي، مرجع سبق ذكر ، ص 223.

11- المرجع السابق ، ص 224.

12- جيمن ، ب ، كارس ، الموت والوجود ، دراسة لتصورات الفناء الإنساني في التراث الديني والفلسفي العالمي ، ترجمة : بدر الديب ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة 1998، ص 2.

13- جيمن ، ب ، كارس ، الموت والوجود ، مرجع سابق ، ص 2.

14- المرجع السابق ، ص 20.

15-المرجع السابق ، ص 20.

16- المرجع السابق ، ص 82.